المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الأربعاء 22 فبراير 2012 العدد: 4240

محتويات العدد	الصفحة
• اصداء اللقاء الصحفي الذي عقده السيد الوزير مع وسائل الإعلام في الصحافة الوطنية	14-1
• حوار مع مدير أكاديمية الجهة الشرقية	18
• ملفات تربوية: الدعم الاجتماعي	27-22
• توضيحات من أكاديمية الدارالبيضاء وتيابة خنيفرة	29-28
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	35-30
• هذا الخبر : تلميذان بزايو يضرمان النار في جسد تلميذ	36
• ندوة : النقابة الوطنية للتعليم تدعو إلى وضع خطة وطنية لمحاربة الهدر المدرسي وتشغيل الأطفال	41
• افتتاحيات الصحف الوطنية	49

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: 1

محمد الوفا وزير التربية الوطنية:

المنظومة التعليمية شأن كل المغاربة ولا مجال فيها للمزايدات السياسية

بلادنا تتوفر على كفاءات عالية ولا حاجة لها بالخبرات الأجنبية

الأمازيغية بعد تربوي أكد عليه الدستور وتدريسها أمر محسوم

الرباط الحسن الياسميني

أكد محمد الوفا وزير التربية الوطنية أمس في لقاء صحفي بمقر الوزارة بالرباط أن المنظومة التربوية شأن يهم جميع المغاربة ولا يجب أن تكون بأي شكل من الأشكال مجالا لتصريف القناعات السياسية لأية جهة مهما كانت لأنها أمر يهم المستقبل الفكري للمغاربة قاطبة.

وأضاف محمد الوفا أن هذا القطاع يوازي في جسامة مهمته قطاع الدفاع الوطني. ولا بد في هذا الشأن من اشراك كل المؤسسات وفقا للتوجيهات العليا لجلالة الملك واستطرد في هذا الخصوص أهم الخطوات التي ستنكب عليها الوزارة لتحسين جودة التعليم في بلادنا وأهمها إخراج المجلس الأعلى للتعليم والتكوين الذي يمثل مؤسسة استشارية تحظى قراراتها بالقبول بعد عرضها عن الحكومة على البرلمان بغرفته.

محمد الوفا

وأكد محمد الوفا على أن الوضعية التي يوجد عليها التعليم ببلادنا لا تدعو إلى القلق مقارنة مع التعليم في عدد من البلدان وأن ما يلزم هو تحسين جودته من خلال الإهتمام بالعنصر البشري، مضيفا أن بلادنا تتوفر على كفاءات وخبرات عالية تسمح لها بالأستغناء عن الخبرات الأجنبية وأن الخبرات الوطنية والمتدخلين في قطاع التعليم ستكون أهم مكونات المجلس الأعلى بعد الانتهاء من قانونه الأساسي وكذا النظام الأساسي لأسرة التربية والتكوين.

وألح محمد الوفا على ضرورة تمنيع المنظومة التعليمية بالاستقرار سواء في البرامج أو في الموارد البشرية من خلال المسؤولين التربويين.

وذكر في هذا الخصوص أنه ليست هناك أية حركة لتغيير هؤلاء المسؤولين.

وذكر في هذا الخصوص بضرورة إعادة الاعتبار إلى الاستاذ والمدير من خلال منحه هامش الحرية في التصرف في المقرر وفي طريقة التدريس حيث تم إلغاء عدد من المذكرات ومنها 122 الخاصة بالزمن المدرسي أو من خلال المذكرة 204 الخاصة بنظام التقديم وفق بيداغوجيا الإدماج.

مشيرا إلى أن البرنامج الاستعجالي أشرف على نهايته سنة 2012 والذي كان الهدف منه تأهيل المدرسة المغربية.

من جهة أخرى أشار محمد الوفا الى الاستقرار الذي عرفته السنة الدراسية الحالية مقارنة مع السنة الفارطة التي شهدت تأثرا بالحراك الاجتماعي العام الذي عرفه المغرب وعرفته المنطقة العربية مضيفا في هذا الخصوص أن الوزارة والدولة اتخذتا عدة إجراءات لتحسين وضعية رجال التعليم من خلال تنفيذ اتفاق 26 ابريل في إطار تنفيذ الوزارة الالتزامات الحكومة. مشيرا في ذات الوقت إلى ضخامة الميزانية التي تتطلبها وزارة التربية الوطنية وإلى محدودية الموارد التي تتوفر عليها بلادنا خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي ستؤثر على المغرب سواء من خلال الدول الأوروبية التي تعتبر شريكا اقتصاديا أساسيا للمغرب أو من خلال المؤسسات المالية الدولية.

وأضاف محمد الوفا أن الخصاص في ميدان التعليم يقدر ب 15 ألف منصب شغل وهو ما يمثل كتلة أجور ضخمة جدا لا يمكن للوزارة الاستجابة لها في ظل الظرفية المالية الحالية حيث على المغرب الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

وشدد محمد الوفا على ضرورة التزام الحكامة في كل المؤسسات التابعة للوزارة سواء في الأكاديميات أو في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية.

وفيما يخص علاقة الوزارة بالنقابات أكد محمد الوفا أن الوزارة في حوار دائم مع كل النقابات خاصة النقابات الخمس ذات التمثيلية بالإضافة الى النقابات الأخرى مذكرا بالإجتماع الأخير مع ممثلي النقابات الخمس مشيرا إلى أن القطاع عرف سلما اجتماعيا من خلال هذه السنة.

وفيما يخص دور التعليم الخاص أكد محمد الوفا أن هذا التعليم يمكن أن يقوم بدور حيوي كذلك لابد من دعمه في مجال الاستثمار ولابد أيضا من تقنينه.

وفيما يخص الأمازيغية أكد محمد الوفا أن الأمازيغية يجب أن تدرس وفقا للدستور وأن هذا الأمر لم يعد فيه نقاش، مؤكدا أن ما يخص هو الأساتذة وأشار في هذا الخصوص إلى الاتصالات التي أجراها مع مدير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بخصوص الأساتذة الذين تلقوا تكوينا في اللغة الأمازيغية من أجل تدريسها.

التاريخ: 2012/02/22
العدد:..... 8107

الصحراء المغربية

الصفحة: 2

التزم بوقف الوزارة التعامل مع مكاتب الدراسات الأجنبية

الوفا يعد بتفعيل المجلس الأعلى وإحداث نظام أساسي لنساء ورجال التعليم

عزيزة الفرفاوي

■ اعلن محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، عن مجموعة من التدابير والإجراءات، قال إنها تهدف إلى تحسين جودة التعليم، وتحسين التدبير المالي داخل المنظومة التربوية.

ومن بين الإجراءات الأولى، حسب الوزير، العمل على إخراج المجلس الأعلى للتربية والتكوين، الذي لم يجتمع منذ سنة 2008، إلى الوجود، مشيرا إلى العمل على إعداد القانون المنظم لهذا المجلس، باعتباره «مؤسسة تناقش وتتخذ فيها كل التدابير التي تهم منظومة التربية والتكوين».

وقال الوفا، في ندوة صحفية، أمس الثلاثاء بالرباط، إن «المجلس الأعلى للتربية والتكوين له صفة استشارية، لكن نظرا لطبيعة القطاع، سيكون فيها نوع من الإلزامية»، موضحا أن كل ما سيناقش داخل هذه المؤسسة سيحال على الحكومة وعلى البرلمان بغرفتيه»، وان «هذا المجلس سيكون بمثابة برلمان صغير ستناقش فيه كل القضايا المتعلقة بالتربية والتكوين».

وابرز الوفا أن المجلس لن يكون مختصا، فقط بالتعليم الابتدائية والثانوي بسلكيه، بل ايضا بالتعليم العالي والتكوين المهني، مع الحرص على أن يكون للمجلس فعالية وجدول اعماله مضبوط، وان تكون للجان المنبثقة عنه إمكانيات للعمل، تساهم في إصلاح المنظومة، كما ستكون تركيبته مشكلة من رجال التربية، مع إشراك القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، التي لها ارتباط بالمنظومة التربوية.

وحول الاستعانة بخبرات اجنبية في مجال التعليم، اكد الوزير أن المغرب يتوفر على خبرات وطنية ذات مستوى عال، في ما يتعلق بالتربية والتكوين، سيستعين بها المجلس، مشيرا إلى أن الوزارة اتخذت قرارا بتوقيف التعامل مع كل

محمد الوفا

مكاتب الدراسات الأجنبية في ما يتعلق بالمنظومة التربوية.

اما الإجراء الثاني، الذي يعتبره الوفا اساسيا، فيتعلق بإعداد نظام اساسي لنساء ورجال التعليم، على اعتبار ان هذا النظام سيُحدد جميع أصناف الأطر، التي تتدخل في المنظومة التربوية، موضحا أن «هناك خلطا بين موظفي الدولة والمتدخلين في النظام التربوي، الذين يجب أن تتوفر فيهم شروط ورغبة مزاولة مهنة التدريس».

واوضح الوزير انه سيسعى إلى استقرار المنظومة التربوية، من حيث المناهج والبرامج والكتاب المدرسي، من أجل وضع حد للتجارب في هذا المجال.

واكد الوفا أن الوزارة ستعمل على تنفيذ كل ما لتزمت به الحكومة السابقة على مستوى الحوار الاجتماعي، مشيرا إلى ان هناك بعض الامور لا تكلف ماديا، ومطلوب من الاكاديميات او الوزارة والنيابات الإقليمية تنفيذها لتحسين مناخ المتدخلين في المنظومة التربوية.

كما أكد «ضرورة الحفاظ على التوازنات الماكروإقتصادية تجنبا للتضخم وحتى لا يقع أي انفلات، نظرا للوضعية الاقتصادية والمالية الصعبة»، موضحا ان الاقتصاد الوطني سيتاثر بالأزمة الاقتصادية، التي تعيشها اوروبا، الشريك المهم للمغرب في المعاملات التجارية.

وفي السياق ذاته، ابرز الوفا ان حجم كتلة الأجور في المنظومة التربوية بالمغرب تقدر بـ 3 ملايير درهم في ميزانية الاستثمار، دون احتساب الميزانية التي خصصت للبرنامج الاستعجالي، مشيرا إلى أن البرنامج الاستعجالي وضع لفترة زمنية محددة بهدف تاهيل المدرسة المغربية من حيث البنية التحتية وتوفير إمكانيات العمل لمحاربة الهدر المدرسي وضمان استقرار المنظومة.

واضاف الوفا انه بعد شهر من التحاقه بالوزارة قام بتقييم اولي، قرر توقيف بيداغوجيا الإدماج في التعليم الإعدادي في انتظار القيام بتقويم عملية الإدماج في المستوى الابتدائي، وإلغاء المذكرة 122، التي تخص استعمال الزمن المدرسي من أجل توفير هامش من الحرية للمدرس، وإلغاء المذكرة 204 التي تهم التقويم.

وعلى مستوى الحكامة اتخذ الوزير قرارا بإلغاء مدرسة التميز، انطلاقا من السنة المقبلة، ضمانا لتكافؤ الفرص بين التلاميذ وحتى لا تتحول هذه المؤسسة التعليمية في المستقبل إلى مدرسة ابناء الأعيان، كما اتخذ قرارا بإلغاء ثانوية المرجعية ●

التاريخ: 2012/02/22
العدد 3689

الصبـــــــاح

الصفحة: 3

الوفا: سنغلق كل مكاتب الدراسات الأجنبية

شدد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، على أن من بين اولى خطوات الوزارة في الحكومة الحالية، توقيف كل مكاتب الدراسات الأجنبية، مؤكدا انه "آن الأوان لطرح السؤال على انفسنا: إما نحن نتوفر اليوم على خبرات وطنية، يمكنها أن تقوم بإصلاح وتحسين المنظومة التربوية المغربية، وإما نعترف باننا لا نتوفر على خبرة حقيقية، ونلجا بالتالي إلى خبرات اجنبية، والحقيقة انه مباشرة بعد أن التحقت بالوزارة، اقتنعت بان بلادنا لديها خبرات في مستوى عال في ما يتعلق بالتعليم والتكوين والتربية، ولذلك اتخذت قرار توقيف كل المكاتب الدراسية الأجنبية في ما يتعلق بالمنظومة التربوية".

وعلل الوزير قوله عقب ندوة صحافية، عقدها أمس (الثلاثاء) بمقر وزارة التربية الوطنية بالرباط، بانه "حان الوقت لكي نستفيد من تراكم الخبرات الوطنية التي يجب أن نستفيد منها، عوض اللجوء إلى خبرات أجنبية لإصلاح منظومتنا التربوية، اعتقد انه آن الأوان للتفكير في المدرسة المغربية بصفة شمولية، وأن من سيتولى هذا الإصلاح لن يكونوا سوى ابناء هذه المنظومة وأبناء المغرب"، واردف موضحا انه عقب لقائه مع أحد الخبراء الأجانب، اكتشف أن "مكتب الدراسات الذي يعمل لصالحه يعمل مع دول حديثة النشأة، فيما نحن في المغرب نتوفر على أقدم جامعة في العالم، جامعة القرويين، وهذا ما قلته له حينها، "هذا ما يعني ان هناك أمرا غير طبيعي، ولا يمكن ان نسمح بان نتحول إلى حقل تجارب لبرامج لم تفعل في دول متقدمة".

وفيما اقر الوفا، بان قطاع التعليم مهم جدا في النظام المغربي، ويحظى بالأولوية في كل الاختيارات السياسية والاقتصادية والمالية للدولة، مشبها إياه بقطاع الدفاع الوطني، نبه إلى انه لإصلاح منظومة التربية، لا يمكن أن ينفرد خيار سياسي او فكري بهذا القطاع، "علما أن تنفيذ الالتزامات، شأن سياسي، لكن في ما يتعلق بالمنظومة التربوية، فهذا شأن مجموع المغاربة، ويحكم مستقبل البلاد، ذلك أن المنظومة التربوية هي التي تكون الأجيال المقبلة التي ستكون لها مسؤولية تسيير شؤون البلاد".

وفي السياق ذاته، اعلن وزير التربية الوطنية إخراج المجلس الأعلى للتربية والتكوين، قبل أن يستدرك بالقول إنه "كانت هناك تجربة سنة 2008، إلا انه منذ ذلك الحين لم يجتمع المجلس، فالخطوة المستعجلة التي سنعمل عليها في مستقبل الأيام، هي إعداد القانون المنظم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين"، مشددا على الأهمية التي سيكتسبها المجلس باعتباره الهيأة التي في إطارها، ستتم مناقشة اتخاذ التدابير في كل ما يتعلق بالمنظومة التربوية، كما أنه، يضيف الوزير، "ستكون له فضلا عن الصفة الاستشارية التي يخولها له الدستور، صفة إلزامية نظرا لطبيعة قطاع التربية والتعليم، إذ سنحال اراؤه على الحكومة والبرلمان بغرفتيه".

وبخصوص استقرار المنظومة التربوية، التي أشار الوزير الاستقلالي إلى انها تمتد إلى 60 سنة، أكد أنه يقوم على استقرار البرامج والكتاب الدراسي، ومن خلال إعادة الاعتبار إلى المدرسة المغربية، التي تظل مدرسة في مستوى جيد، ينقصها فقط تحسين جودتها عن طريق تحسين جودة التدريس عند الأساتذة وليس في برامج التعليم، "يجب إعادة روح الابتكار إلى الأستاذ الذي أثقل بالمذكرات والإصلاحات ولم تعد له حرية تدبير الزمن المدرسي ولا الحرية في البرامج، ويجب إعادة دور مدير المؤسسة ومكانته السابقة، ولهذا قررت إلغاء المذكرتين الوزاريتين 122 و204، لانه يجب الاكتفاء بالعمل بالمعايير التقليدية المعتمدة عالميا، سيما في ما يخص التقييم، لأنه اصلا لا نملك الوسائل والإمكانيات للعمل بمقتضيات المذكرة 204"، يقول الوزير، مبرزا أنه قرر إنهاء العمل بمدرسة التميز والثانويات المرجعية، "فابناء المغاربة سواسية، ويحق لهم الاستفادة من المستوى التعليمي ذاته، أما مدرسة التميز فهي نموذج مماثل لما كانت عليه مدرسة الأعيان زمن الاستعمار، وستتحول هذه المدارس، إن استمرت، إلى مدارس ينتفي فيها عامل التفوق وتصبح قبلة إلى الكبار".

هجر المغلي

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 4593

الأحداث المغربية

الصفحة: 2

الوفا يستغني عن مكاتب الدراسات الأجنبية في إصلاح التعليم

قطاع الدفاع الوطني يوازي قطاع التعليم، فالأول يدافع عن حوزة الوطن والثاني يحمي مستقبل البلاد، لذا فمن المستبعد أن نترك لتيار سياسي أن ينفرد بالتصرف في المنظومة التربوية ولو كان حزب الاستقلال الذي أنتمي له، هكذا بدأ وزير التربية الوطنية محمد الوفا لقاءه بالصحافة الوطنية صبيحة يوم الثلاثاء الأخير بمقر الوزارة، محاولا إبراز أهمية التربية والتعليم، الذي منذ العمل بالميثاق الوطني سنة 2008 وهو يعاني اختلالات وتجاوزات. فمنذ ذلك التاريخ لم يجتمع المجلس الأعلى للتعليم، الذي ستتحول صفته الاستشارية مع الوزير الاستقلالي إلى صفة إلزامية.

وكخطوة أولية للإصلاح سيعقد المجلس الأعلى للتعليم دورته الأولى مع الدخول المدرسي والثانية وسط الموسم الدراسي والثالثة في أواخر الموسم الدراسي، بجدول أعمال محدد وهو المساهمة في إصلاح المنظومة التربوية وبتركيبة محددة تضم الخبرة الوطنية بعيدا عن الكفاءات الأجنبية، ليطرح محمد الوفا التساؤل المشروع «هل المغرب لا يتوفر على كفاءات مغربية ليتم استيراد تجارب أجنبية؟».

ومن باب الحرص والدفاع عن الخبرة الوطنية، تم اتخاذ القرار بتوقيف العمل مع كل مكاتب الدراسة الأجنبية وتوقيف العمل ببيداغوجيا الإدماج في الثانوي التأهيلي مع استمرار العمل بها في التعليم الابتدائي في انتظار التقويم خلال شهر ماي.

وفي محاولة لتجويد المنظومة التربوية كان لابد من تعديل النظام الأساسي يقول الوزير «لابد من إيجاد نظام أساسي لأسرة التربية والتكوين على أساس أن النظام سيحدد جميع أصناف المتدخلين في المنظومة التربوية، كسبيل وحيد لإعادة التوازن لكل الفئات العاملة داخل القطاع، ووضع حد للخلط القائم بين موظفي الدولة والمتدخلين في النظام التربوي المغربي، ولن نصل إلى هذا الهدف إلى إذا تحول التدريس إلى حرفة أساسها الحب والعشق لمهنة التربية والتكوين يستطرد وزير التعليم، موجها نداء إلى الأسرة التعليمية بوضع حد لما اعتبرها مزايدات سياسية واحتجاجات فئوية تضرب في الصميم استقرار المنظومة التربوية، سواء على مستوى المناهج، البرامج، الكتاب المدرسي وكذا على مستوى المسؤولين «واش أنا احمق باش نقوم بتنقيلات وسط الموسم الدراسي»! يرد وزير التربية والتعليم حول ماروجته بعض وسائل الإعلام حول حركة تنقيلات ستهم مدراء الأكاديميات والنيابات التعليمية، ليعلن رغبته الملحة وسعي الوزارة في استقرار المنظومة التربوية.

ولتحقيق هذا المبتغى لا بد من إجراءات مصاحبة، أهمها تنفيذ نتائج الحوار الاجتماعي لـ 26 أبريل، كما تعهد بالاستجابة لمطالب نساء ورجال التعليم تلك التي لن تكلف الوزارة أعباء مالية جديدة، «فالظرف الاقتصادي والأزمة العالمية لن تسمح للاقتصاد المغربي بتحمل أعباء مالية جديدة، يكفي أن كتلة أجور الأسرة التعليمية كتلة ثقيلة من كتلة الأجور العامة. ناهيك عن امتصاص البرنامج الاستعجالي لوحده أكثر من 30 مليار درهم من ميزانية الوزارة، وفيما الاستثمار أضحت في ميزانيته ثلاثة ملايير درهم.

سعاد شاغل

4

حذر من استغلال المنظومة التعليمية لخدمة التنظيمات السياسية

الوفا : انتهى وقت البذخ وسنوات «الغفلة»

الرباط - دلنا العطاونة

في أول إطلالة إعلامية له مع الصحافة، شدد وزير التربية الوطنية محمد الوفا على أن وقت البذخ وسنوات الغفلة قد انتهت، في ظل الدستور الجديد الذي يتابع كل من له يد في تبذير المال العام.

واضاف الوفا انه منذ توليه حقيبة وزارة التربية الوطنية اتخذ مجموعة من الخطوات التي من شانها النهوض بالمنظومة التعليمية، حيث قام بإلغاء مجموعة من المذكرات التي وجد انها تتوفر على تعقيدات إدارية كالمذكرة رقم 122 والمذكرة 204، كما انه قام بالاطلاع على عمل مجموعة من المؤسسات التعليمية والتقى بمديري الأكاديميات والغى «مدرسة التميز» والثانويات المرجعية، هذا بالإضافة الى توقيف عمل المكاتب الدراسية الأجنبية التعليمية، مشددا على أن الأجنبي لا يمكنه أن يصلح المنظومة التعليمية في المغرب بل المواطن المغربي الذي يتوفر على إمكانيات كثيرة.

واوضح الوفا ان اي شيء يتعلق بالمنظومة التربوية في البلاد يتم فيه استشارة الملك محمد السادس، معتبرا أن راي الملك مهم جدا في ما يخص النهوض بهذا القطاع، مشيرا في الوقت ذاته انه، في ما يتعلق بقطاع التربية والتكوين، سيتم تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم والتكوين وإعطائه الصفة الاستشارية واعتباره بمثابة البرلمان الصغير الذي ستناقش فيه مختلف المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، مؤكدا انه يقوم حاليا بتحضير القانون المنظم للمجلس، كما تتم مناقشة كل التدابير في ما يتعلق بالمنظومة التربوية المغربية.

إلى ذلك شدد الوفا على عدم إقحام المنظومة التربوية في التنظيمات السياسية حيث قال: «ما يمكنش نسمح باستغلال المنظومة التعليمية لخدمة تنظيمات سياسية»، وإذا ثبت له ذلك فسيقوم باتخاذ إجراءات إدارية صارمة، واضاف ان ملف مؤسسة محمد السادس لرجال التعليم سينظر فيه قريبا لمعرفة خبايا هذه المؤسسة ومدى التزامها بالتعهدات.

واضاف الوفا انه اقترح نظاما اساسيا لاسرة التربية والتكوين وذلك من اجل إلغاء التمييز بين المراة والرجل، كما انه لم يقدم اي تنازلات او تغييرات في ما يخص الحركة الانتقالية لرجال التعليم كما ادعت بعض الصحف، مضيفا انه يلتزم بتنفيذ كل ما وعدت به الحكومة السابقة.

واكد الوفا انه يسعى إلى استقرار المنظومة التربوية في المغرب، وانه منذ تعيينه كوزير فهو يعتبر نفسه ملزما بمتابعة كل شيء يخص التعليم بالبلاد، وان وضعية التعليم والمعلمين ستتحسن ولن تتوقف مسيرتها عند تغيير وزير او تعيين حكومة جديدة.

هذا واكد الوفا ان الوزارة تمر بمرحلة اقتصادية حرجة، وهي لا تتوفر على ريال واحد، داعيا في نفس الوقت إلى المحاسبة وترشيد النفقات، حيث اشار إلى ان كتلة الأجور في قطاع التعليم تثقل كاهل الدولة وهي الأكبر على مستوى الأجور مقارنة بباقي القطاعات.

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 1684
المساء
الصفحة: 4

الوفا يلغي عددا من «إصلاحات» اخشيشن

الرباط
حليمة بوتمارت

قرر محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، إلغاء عدد من المذكرات والإصلاحات التي عرفتها الحكومات السابقة، خاصة في عهد اخشيشن، والتي قال عنها إنها تتميز بالتعقيد ولم تشكل أي قيمة إضافية للمؤسسة التربوية، وعلى رأسها «مدرسة التميز»، التي وصفها الوفا بأنها «ما هي إلا نموذج مصغر لـ«مدارس الأعيان» التي كانت في عهد الاستعمار، والتي تؤسس للميز الفئوي بين التلاميذ».

وأكد الوفا، في لقاء صحافي نظم أمس الثلاثاء في الرباط، أنه «منذ اليوم، لن يكون هناك مجال للميز بين التلاميذ وعزل أبناء الشخصيات في هذا النوع من المدارس»، مضيفا أن مدرسة التميز ستنتهي في عهده بانتهاء السنة الحالية..

وأشار الوزير إلى أن اتخاذ قرار إلغاء بيداغوجيا الإدماج في المستوى الثانوي سيكون حاسما بعد تقييم حصيلة البيداغوجيا في الابتدائي»، مشددا على أنه سيعقد، في شهر ماي المقبل، اجتماعا موسعا مع الفاعلين التربويين لدراسة نتائج هذه البيداغوجيا، التي صُرفت فيها الملايير. كما قرر توقيف كل المكاتب الدراسية الأجنبية، التي قال إن دورها هو اختبار برامجها في المؤسسات التربوية المغربية، موضحا أن أبناء المغرب هُم من لهم القدرة على إصلاح المنظومة والرقي بها.

وشدد وزير التربية الوطنية على أنه «لا مجال بعد اليوم لـ«وقت الغفلة» وأنه لا بد من تبني مبدأ الحكامة الجيدة في هذا المجال، لأن الدولة تصرف أموالا باهظة لدعم المنظومة التربوية، وأعطى على ذلك مثال البرنامج الاستعجالي، الذي تم فيه صرف حوالي 40 مليار سنتيم ولا يتم إجراء تقويم سنوي للبرامج التي يتم وضعها لمعرفة مدى نجاعتها.

وفي ما يتعلق بالبرامج والمقررات، فإن وزارة الوفا تسعى إلى استقرار المنظومة التربوية، التي عرفت الكثير من التغييرات في هذا الشق، بإدخال مقررات جديدة دون أي تقييم لمعرفة مدى فعاليتها، مشيرا إلى أن «هذه التغيرات ستكون خفيفة وبعيدة كل البعد عن الالتزامات السياسية».

واعتبر الوزير أن الخطوة الاستعجالية الأولية التي ستقدم عليها وزارته في المرحلة الراهنة هي تلك المتمثلة في وضع القانون الأساسي المنظم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، المقرر إخراجه إلى الوجود.

وقال الوفا إن هذا المجلس هو بمثابة برلمان صغير ستتم فيه مناقشة كل المشاكل المرتبطة بالمنظومة التربوية، مشيرا إلى أنه رغم الصفة الاستشارية لهذا المجلس، فإن طبيعته ستكون إلزامية وستكون اجتماعاته على ثلاث دورات الأولى، في بداية السنة الدراسية، والثانية في وسطها، والأخيرة في نهاية السنة.

محمد الوفا

التاريخ : 2012/02/22
العدد: 7438
الحركة
الصفحة: 1

وزير التربية الوطنية يقطع الطريق على مكاتب الدراسات الأجنبية والريع السياسي ويلتزم باستمرار الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية

● عبد المجيد الحمداوي

تعهد وزير التربية الوطنية وبدعم من الحكومة، على قطع الطريق على كل المتلاعبين بالمنظومة التربوية، التي هي ملك كل المغاربة، والعمل مقابل ذلك، على مواصلة من جهة الإصلاحات العميقة الضرورية لتحسين الجودة، مع الحرص على استمرار الحوار الاجتماعي البناء مع النقابات أكثر تمثيلية من جهة أخرى.

وقال محمد الوفا الذي كان يستعرض برنامج قطاع التربية الوطنية في ندوة صحفية نظمت أمس بالرباط، أن الوزارة، بعد سلسلة من اللقاءات مع المتدخلين الأساسيين، والفرقاء الاجتماعيين وأطر الوزارة، باشرت مجموعة من الإصلاحات التي لا تتطلب إمكانيات مادية، وترمي إلى تطوير المنظومة التربوية.

وفي سؤال لـ« الحركة » حول مدى التزام النقابات بميثاق السلم الاجتماعي، لضمان سير موسم دراسي بدون اضطرابات، عبر الوزير عن استغرابه، أثناء لقاءه الجمعة الماضية مع ممثلي النقابات بحضور أكثر من 30 نقابة، وقال في هذا الصدد، أن الوزارة التي التزمت باستمرار الحوار مع النقابات الخمس الأكثر تمثيلية، أخذت على عاتقها، الإسراع في تلبية كل المطالب الموضوعية وعلى الخصوص تصفية ملف السلم 9 نهاية 2013، مؤكدا على أن السلم الاجتماعي قائم، وذلك بشاهدة وزير الداخلية.

وأضاف في جوابه حول مآل الأمازيغية في المقرر المدرسي في إطار تنزيل الدستور و كيفية معالجة المشاكل التي يمر منها القطاع التعليمي الخاص، أن أول مبادرة أقدمت عليها الوزارة، تجلت في إضافة كتابة اسم القطاع باللغة الأمازيغية على اليافطة، عند مدخل الوزارة، إلى جانب ذلك، تعمل الوزارة على الرفع من عدد المدرسين المكونين في مادة اللغة الأمازيغية، معربا عن التزامه بتنزيل الدستور الذي صوت عليه كل المغاربة.

وفي ما يتعلق بالتعليم الخاص، فقد أعرب الوزير عن شعوره باهمية القطاع، وما تحوم حوله من ملابسات، وهو الأمر الذي يستدعي على الفور، وضع قانون جدي وتشجيعي للاستثمار والحد من الفوضى.

وأعلن الوزير بالمناسبة، عن إعادة تشغيل محرك المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بعد أن تعطلت آلياته منذ سنة 2008، مذكرا أن المجلس ليس فقط مؤسسة دستورية استشارية، بل أن قراراته إلزامية، تحال على المؤسستين التشريعية والتنفيذية. إلى جانب ذلك، قررت الوزارة و عكس ما كان في السابق، وضع تسيير مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية بين أيدي رجال التعليم.

وبخصوص الخطوات الجريئة الأخرى، التي تدخل في إطار ترشيد النفقات ومحاربة الفساد واعتماد الحكامة الجيدة في تدبير القطاع، والتي أقدمت الوزارة على تنفيذها، قال الوفا، أنه تقرر بشكل قطعي، إنهاء العمل مع مكتب الدراسات الأجنبية، و بدل ذلك، تم الاعتماد على الخبراء المغاربة الذي لا يشكك أحد في كفاءاتهم العالية في مجال تدبير المنظومة التعليمية ببلادنا، معللا هذا القرار الذي لقي ترحابا من طرف الجميع، بأن المغرب ليس حقلا للتجارب البيداغوجية، حتى يفسح المجال لمكاتب أجنبية لا تتوفر على الخبرة الكافية لإصلاح منظومتنا التعليمية.

من جانب آخر، ومن أجل تكافؤ الفرص أمام أبناء كل المغاربة بدون قيد أو شرط قررت الوزارة الإبقاء مع ما يسمى بـ« مدرسة التميز» التي كانت بوابة بامتياز لولوج أبناء الأعيان، للاستفادة من برامج وأساتذة من مستوى خاص.

كما أوقفت الوزارة، في إطار ترشيد النفقات، اعتمادا بقيمة 4 ملايير سنتيم، كان مخصصا لبناء مؤسسة في منطقة نائية، في حين أن هناك عدد من المؤسسات تفتقر إلى البنيات التحتية الضرورية.

ومن أجل تحقيق استقرار للمنظومة التربوية « مناهج وبرامج وكتاب مدرسي»، أكد الوزير على أن جودة التعليم تكمن في جودة تدريس الأساتذة، بعيدا عن الصراعات السياسية التي قد تساهم بدورها في عرقلة الإصلاحات المرجوة، وقال في هذا الصدد:« نحن في بلد حرية التعبير والحريات السياسية، ولا نقبل استعمال المنظومة التربوية في خدمة تنظيم سياسي او نقابي بما فيه التنظيم السياسي الذي انتمي إليه.»

في سياق مرتبط، عملت الوزارة على حذف مذكرتين « 122 و 204» يتعلق الأول باستعمال الزمن المدرسي و الثاني بالتقويم، حتى يتسنى لنساء ورجال التعليم الاستفادة من هامش من الحرية في تحديد اختياراته و إبراز تصوراته، وكذا لإفراغ وقته للابتكار وتطوير المعرفة.

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 12139

الشرق الأوسط

الصفحة : 7

محمد الوفا: النظام التعليمي لم يتأثر بموجة الاحتجاجات

وزير التربية المغربي يلتزم بمواصلة تعليم الأمازيغية.. وينتقد كثرة النقابات في قطاع التعليم

الرباط: فؤاد الفلوس

قال محمد الوفا، وزير التربية والتعليم المغربي، إن النظام التعليمي في بلاده لم يتأثر بالحركات الاحتجاجية، مشيرا إلى أنه على الرغم من موجة الاحتجاجات التي سادت جراء «الربيع العربي»، فإن النظام التعليمي ظل مستقرا وبعيدا عن هذه الاحتجاجات. وأكد الوفا حرصه على مواصلة تنفيذ التزامات الحكومة السابقة بما فيها تعليم اللغة الأمازيغية وإدماجها في النظام التعليمي، خاصة بعد الاعتراف بها وبثقافتها كلغة وطنية في الدستور الجديد. يشار إلى أن الوفا ينتمي إلى حزب الاستقلال، الذي عرف بتحفظه إزاء استعمال الأمازيغية. وقال الوفا، الذي كان يتحدث أمس في لقاء صحافي بالرباط: «إننا سنحرص على تنفيذ جميع التزامات الحكومة السابقة». وهو الأمر الذي أكد عليه عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة. وانتقد المسؤول المغربي وجود 33 نقابة في قطاع التعليم، لكنه قال إن خمسا منها فقط هي التي لها تمثيلية، مشيرا إلى أن النقابات التي ليس لها تمثيلية تثير بعض المشكلات عبر وسائل الإعلام، وترسل بيانات تدعو لخوض إضرابات على الرغم من أنها من دون تمثيلية. وبخصوص الإجراءات العاجلة التي ستتخذها الوزارة قال الوفا إن الوزارة ستعد القانون المنظم لـ«المجلس الأعلى للتربية والتعليم»، الذي سيتم التطرق فيه لجميع التفاصيل المنظمة، والمحدد للنظام التعليمي. وأوضح أن المجلس سيكون شبيها بالبرلمان ويعقد ثلاث دورات، الأولى أثناء بداية العام المدرسي، والثانية في وسط السنة الدراسية، والأخير في نهايتها، وسيضم المجلس في تشكيلته رجال التعليم بالأساس إلى جانب إشراك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنظام الأساسي للتربية والتكوين.

وعبر المغرب عن اقتناعه بأنه يحتوي على خبرات ذات مستوى عال في التربية والتعليم والتكوين، معلنا أنه قرر إيقاف جميع المكاتب الدراسية الأجنبية التي كانت تتعاقد معها وزارة التعليم، ومؤكدا أنه ستتم الاستعانة بالخبرات المغربية في هذا المجال. وذكر أن الوزارة ستسعى إلى استقرار النظام التعليم، الذي راكم خبرات وتجارب منذ ما يزيد على 60 سنة مضت، وأن هذا الاستقرار سيكون على مستوى البرامج والمناهج والمقررات الدراسية. وقال الوفا: «لا يمكن أن نستعمل النظام التربوي لخدمة أغراض أو جهات سياسية، ولا بد أن نرد الاعتبار للمدرسة المغربية».

يذكر أن وزير التربية والتعليم ألغى مدرسة «التميز» ومدرسة «المرجعية» اللتين توازيان «مدارس الأعيان» أثناء الفترة الاستعمارية للمغرب، ذلك أنهما لا تسمحان بدخولهما إلا لنخبة بعينها من المجتمع طبقا لمعايير محددة مسبقا، إضافة إلى أنها تتطلب ميزانية كبيرة، كما ألغى الوزير بعض المذكرات التي تقلل، من وجهة نظره، من هامش الحرية والتصرف في برنامج ومنهج المدرس والمؤسسة التعليمية.

8

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 292.
الشروق
الصفحة : 4

الوفا يعد النقابات بتحسين وضع المعلمين ورجال الإعلام بالشفافية والوضوح

■ صفاء الصبري

التزم محمد الوفا وزير التربية والتعليم خلال ندوة صحفية أمس بمقر الوزارة بالرباط بأن المنظومة التعليمية المغربية ستعرف الاستقرار على مستوى المناهج والبرامج والكتب المدرسية وكذا على مستوى المسؤولين.

وأكد الوفا على أن التغييرات التي ستقع يجب أن تضمن بقاء المنظومة التعليمية بعيدة كل البعد عن أي التزام سياسي، وأي فاعل فيها لا يمكن له أن يستعمل موقعه لأي غرض سياسي، لأن مهمتها تتمثل في التربية والتكوين إلى أن يصل الشاب إلى سن معين يمكنه بعدها أن يختار اتجاهه السياسي.

ووصف وزير التعليم القطاع على أنه موازٍ في درجة الأهمية لقطاع الدفاع الوطني لأن هذا الأخير يدافع عن حوزة التراب الوطني ووحدة البلاد ويحمي حدودها، فيما قطاع التعليم يحمي المستقبل الفكري للبلاد، وأكد على أنه لا يمكن لأي تيار سياسي أو فكري أن ينفرد بهذا القطاع لأن هذا شأن كل المغاربة ويحدد مستقبلهم ومستقبل بلدهم ويتطلب الاتفاق بشأنه مع مختلف مكونات البلاد من مواطنين ومؤسسات منتخبة ودستورية.

وأضاف كذلك أن الوزارة ستحرص على تنفيذ كل ما التزمت به الحكومة السابقة في إطار الحوار الاجتماعي لتحسين أوضاع رجال التعليم، مشيرا إلى أن الوزارة بصدد العمل على إكمال السنة الدراسية في ظروف حسنة نظرا لأن العام الماضي عرف العديد من الاحتجاجات والإضرابات، إلا أنه منذ بداية العام الحالي أكد أن المنظومة التعليمية مستقرة.

وتطرق الوفا كذلك إلى الوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب والتي وصفها ب «الصعبة»، وتتطلب الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، مؤكدا في هذا الصدد على أن كتلة الأجور التي تكلف الوزارة «ثقيلة» بالمقارنة مع كتلة الأجور العامة للبلاد، وأوضح بأن الوزارة مصرة على جعل قطاع التعليم قطاعا أوليا على اعتبار أن الاستثمار في البشر له مردودية اقتصادية وتنموية ولو على المدى البعيد.

أما بخصوص المخطط الاستعجالي الذي دخل عامه الأخير فأوضح بأن هدفه كان تأهيل المدرسة المغربية من ناحية البنيات التحتية والإمكانيات والعمل على مقاومة الهدر المدرسي، مشيرا إلى الوزارة ستقوم بتقييم ما تم إنجازه في إطار هذا البرنامج لحد الآن، نفس الشيء بالنسبة لمشروع بيداغوجية الإدماج التي كان من المقرر تنفيذها هذه السنة في المستوى الإعدادي، لكن الوزارة ارتأت أن توقفه إلى حين تقييم حصيلته على مستوى التعليم الابتدائي، وسيتم ذلك في ماي المقبل خلال اجتماع موسع لتقويم بيداغوجية الإدماج.

من جهة ثانية قال الوفا إن الوزارة ستعمل على إخراج المجلس الأعلى للتعليم والتكوين إلى الوجود والذي لم يعقد اجتماعه منذ عام 2008 على اعتبار أنه صادق على الميثاق الوطني للتربية والتعليم، وستكون الخطوة القادمة هي وضع قانون للمجلس الأعلى، وفي إطاره يتم مناقشة واتخاذ التدبير في كل ما يتعلق بمنظومة التربية والتعليم.

وأوضح أنه من الناحية الدستورية فإن المجلس له صفة استشارية، لكن سيطبعها نوع من الإلزامية وسيكون المجلس بمثابة برلمان صغير يناقش فيه كل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية، وستكون له ثلاث دورات، في وقت الدخول المدرسي ووسط السنة الدراسية وفي آخر السنة، ولن يكون المجلس مختصا بالتعليم الابتدائي والثانوي فقط بل سيهتم كذلك بالسلك العالي والتكوين المهني، مؤكدا على حرص الوزارة بأن يكون للمجلس فعالية وجدول أعمال مضبوط، ويكون للجانه إمكانية العمل والمساهمة في إصلاح المنظومة التربوية.

وسيتكون المجلس الأعلى من رجال التربية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لها اختصاص في مجال التربية والتعليم وسيستعين بالخبرات الوطنية في هذا المجال، وأكد الوفا في هذا الصدد على أنه يجب أن نقتنع بأن المغرب يملك خبرات في مجال التربية والتعليم في مستوى عال، ولهذا اتخذ قرارا بتوقيف كل مكاتب الدراسة الأجنبية التي تتعلق بالمنظومة التربوية، والتي اعتبر على أنها تتعامل مع قطاع التعليم في المغرب كحقل تجارب بتوظيفها لبرامج تعليمية لا تطبق حتى في بلدانهم.

وشدد الوفا خلال اللقاء على ضرورة إيجاد نظام أساسي لرجل التربية والتكوين، وأشار إلى الخلط الواقع بين موظفي الدولة والمتدخلين في النظام التربوي المغربي، حيث أوضح أن رجل التعليم لا بد أن يملك «حرفة» التربية والتعليم ورغبة في مزاولتها والولوج إليها برغبة رجل تعليم وليس رغبة في التوظيف، ووجه من خلال اللقاء نداءا لرجال التعليم قائلا» لا يمكن أن نستمر في المزايدات الفئوية، لأن الوزارة بصدد وضع قانون أساسي للمتدخلين في المنظومة التعليمية.

وأبرز وزير التعليم كذلك أن الوزارة تعمل على تحسيس المعلم بدوره الواسع لتحسين طرق التلقين والبحث لتقوية الدروس، وانتقد نظام التعليم لأنه لا يترك هامش الحرية لرجال التعليم للتصرف في مادته، وكذا في تدخل الإدارة في تحديد استعمال الزمن وهو الأمر الذي من المفروض أن يتم بين مدير المؤسسة والمعلمين وليس عبر المذكرات الوزارية المعقدة.

وفي سياق منفصل قال الوفا إن الوزارة ملتزمة بعدم إخفاء أي قرار أو إجراء تقوم به الوزارة على وسائل الإعلام، واعتماد الشفافية الكاملة في التعامل مع وسائل الإعلام لإيصال كل التدابير التي ستتخذها الوزارة على مستوى القطاع باتفاق مع الحكومة إلى الرأي العام، وكذا من أجل رد الاعتبار للمدرسة المغربية، لأنها حسب وزير التعليم رغم عيوبها وضعفها فإنها في مستوى جيد وتحتاج إلى تحسين جودتها.■

التاريخ: 2012/02/22
العدد. 2383
النهار المغربية
الصفحة: 2

خصاص التعليم يصل إلى 15 ألف أستاذ

الوفا يوقف مكاتب الدراسات الأجنبية والأكاديميات تستهلك 5 في المائة من ميزانية الوزارة

شبه وزير التربية والتعليم محمد الوفا قطاع التربية والتكوين بقطاع الدفاع الوطني، وشرح، كيف أن قطاع الدفاع الوطني يحمي حدود الوطن ويدافع عن وحدة التراب والبلاد ويحمي المؤسسات الدستورية، فيما قطاع التربية والتكوين له مسؤولية كبيرة جدا وهي حماية المستقبل الفكري للبلاد، ولا يمكن أن ينفرد أي خيار سياسي أو فكري بهذا القطاع باعتباره قطاعا يكون ويربي الأجيال لتحمل المسؤولية في المستقبل.

كما اعترف الوفا خلال ندوة صحافية نظمت بمقر وزارة التربية الوطنية أمس بالرباط، أن وزارة التعليم تعرف مصاريف غير معقولة تمثلت في بنايات بالملايير منظومة التربية والتعليم في غنى عنها، وأموال باهظة تصرف لفائدة مكاتب دراسات أجنبية غير كفاة، مشيرا، إلى أن قطاع التربية والتكوين يعرف خصاصا على مستوى الأطر يتطلب إحداث 15 ألف منصب مالي سنويا، وشدد الوزير، على أن وقت البذخ ووقت الغفلة انتهى وأصر على وقف جميع المصاريف غير المعقولة.

وقال، وصل الوقت لوضع السؤال على أنفسنا هل نحن متوفرون على خبرات وطنية

قادرة على الإصلاح وتسيير المنظومة أو الاعتراف بغياب الخبرات والالتجاء إلى الأجانب.

في هذا الصدد قال وزير التربية والتعليم، لقد اتخذت قرارا بتوقيف جميع مكاتب الدراسات الأجنبية، وأضاف، لدينا تراكم في الميدان وخبرات، لذا وصل الوقت لكي نفكر بشمولية للمدرسة المغربية.

وأكد الوزير، أن نظام التعليم في المغرب يعرف ازدواجية بيت تعليم نخبوي وتعليم لأبناء الشعب، مدارس التميز بالرباط ومدارس أبناء الشعب بالمداشر والدواوير النائية، الأولى، خسرت عنها مئات الملايين، والثانية، بدون مراحيض.

وأضاف محمد الوفا وزير التربية والتعليم، أن هيكلة بعض الأكاديميات بالمغرب تشبه هيكلة دول حديثة العهد، والمغرب يتوفر على 16 جهة تستهلك 5 % من وزارة التعليم، وأن تكاليف رجال التعليم ثقيلة جدا، وعن الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين، صرح وزير التربية، بأنها قتلت روح المؤسسة بكثرة المذكرات والإصلاحات.

كما أكد الوفا، أنه وقع خلط بين موظفي الدولة والمتدخلين في قطاع التربية والتكوين محملة مسؤولية واقع القطاع إلى المزايدات الفئوية ومطالب الفئات وأنها تخضع لخدمة تنظيمات سياسية و فكرية.

■ لكبير بن لكريم

10

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 683
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 2

قال إن زمن الغفلة قد انتهى

الوزير الوفا يهاجم مسؤولا في الديوان الملكي وينتقد سياسة خشيشن

وزير التعليم الاستقلالي يقدم صورة سوداء عن الوزارة ويوقف مشاريع سلفه

■ الرباط: عبد الحق بلشكر ■

الوزير محمد الوفا في ندوته الصحافية

هاجم محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، بشدة مسؤولا مكلفا بمهمة في الديوان الملكي، والذي يتولى حاليا تسيير مؤسسة محمد السادس لرجال التعليم، وقال خلال ندوة صحافية أمس «استدعيت منسق المصالح الإدارية بمؤسسة محمد السادس (دون ذكره بالاسم) للمجيء إلى الوزارة لإطلاعي على ما تفعله هذه المؤسسة فاجابت كاتبته بانه مشغول، فطلبت من كاتبتي أن تعيد الاتصال في اليوم الموالي، فكان الرد بانه مسافر»، حينها يقول الوفا بغضب، «رفعت الأمر إلى مستويات أعلى لأننا أمام دستور جديد» وأضاف «انتهى وقت الغفلة » وعلق « هذه مؤسسة تقتطع من أجور رجال التعليم وتساهم فيها الوزارة والتكوين المهني ماليا، ويجب أن اعرف كوزير ماذا تفعل»، وأكد أن « هذه المؤسسة يجب أن تعود إلى رجال التعليم، وسنعيد النظر في قانونها الأساسي». ويذكر أن يوسف البقالي، المكلف بمهمة في الديوان الملكي، هو الذي تولى عمليا المسؤولية المباشرة عن المؤسسة بعد وفاة رئيسها المستشار مزيان بلفقيه. وأشار الوزير إلى أنه بعد الاتصالات التي أجراها عادت كاتبة مسؤول مؤسسة محمد السادس، للاتصال بالوزارة، وقال الوفا «تركت كاتبته رقم هاتفه الشخصي وقالت إنه مستعد للتحدث، حينها كان ردي بانني مشغول وسأبقى مشغولا لأسابيع». وجاء حديث الوفا في سياق تأكيده بأنه بصدد مراجعة كثير من السياسات في الوزارة، وأعدا الصحافيين بأنه لن يخفي شيئا وقال «ألتزم أمامكم بعدم إخفاء أي شيء وكل ما نفعله سنتواصل بشأنه».

كما انتقد الوزير الاستقلالي، بشدة سياسة سلفه أحمد خشيشن، دون أن يذكره بالاسم. وأعلن خلال أول ندوة صحافية له أمس بالرباط، عن توقيف مبادرة الوزير السابق خلق «مدرسة التميز» والتي وصفها الوزير الاستقلالي بانها «مدرسة التمييز»، و«مدرسة الأعيان زمن الاستعمار». وقال الوفا، «قد وجدت أن أناسا فكروا وقرروا خلق بعض المدارس، المختلفة عن بقية المدارس الأخرى ووضع إمكانيات مهمة رهن إشارتها، واختيار أساتذة أكفاء لها، وتلاميذ «مزيانين» تم اختيارهم من المدارس. وعلق قائلا «هذه هي مدرسة الأعيان زمن الاستعمار». مضيفا «هذا يعني أن أبناء المحظوظين هم من سيتم قبولهم في هذه المدارس» مؤكدا أن هذا النوع من المدارس سيخلق الكراهية بين التلاميذ المغاربة، وضد مبدأ تكافؤ الفرص. وأشار الوزير إلى أن هذا النوع من المدارس سيستمر العمل به إلى نهاية هذه السنة، وبعد ذلك سيتم إلغاؤها، بحيث من

« بوشعكوكة».. وقفشات الوفا

اكتشف الصحافيون الذين حضروا ندوة وزير التربية محمد الوفا أن له قفشات لا تقل إثارة عن قفشات رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، فخلال حديثه عن إصلاح التعليم، بدا أنه يوجه انتقادات لاذعة لمكتب دراسات تتعامل معه الوزارة، ووصف الوفا مسؤول المكتب بأنه «بوشعكوكة»، وكان يسأل عنه في القاعة «واش كاين هذاك بوشعكوكة هنا». كما انتقد الوزير بشدة سياسة المذكرات التي تنهجها، وقال «فوجئت بكثرة المذكرات التي لم أستطع فهم بعضها، وبدا لي كأننا نصدر بلاغات رقم 1 ورقم 2 شبيهة بالبلاغات التي يصدرها الفلسطينيون». كما انتقد أيضا هيكلة الأكاديميات المعقدة، وقال «مثل هذه الهيكلة لا توجد حتى في دول إفريقية قائمة وكذا في دول عربية فكيف نخلق هيكلا لأكاديمية بهذا الشكل فيه مارشال وجنرال وكابورال».

اراد البقاء في المدرسة سيبقى ومن اراد مغادرتها سيسمح له بذلك. واشار الوزير إلى أنه اكتشف ايضا وجود نوع اخر من المدارس اسمه «مدرسة المرجعية». وقال «لقد اكتشفت مشروعا لإنجاز مدرسة ثانوية (مرجعية) بقيمة 4 ملايير سنتيم، في حين أن مدارس أخرى لا تملك الإمكانيات لإصلاح مراحيضها». وأكد الوزير انه وضع حدّا لهذا التمييز، مشيرا إلى انه سيعتمد «سياسة حكامة شاملة». وكشف الوزير انه جمّد العمل ببعض المذكرات التي اتخذت في الولاية السابقة، منها مذكرة «التقويم البيداغوجي في أقسام الثانوي»، ومذكرة حول تحديد استعمال الزمن المدرسي، مشيرا إلى أنه ليس من المعقول أن تتولى النيابات تحديد استعمال الزمن للاساتذة، وقال «يجب أن نعيد الاعتبار لمدير المؤسسة وللأساتذة في تنظيم استعمال الزمن». كما انتقد هيكلة الأكاديميات، كما اعلن الوزير تجميد برامج التكوين التي كانت مقررة هذا العام، وقال «أنا مع التكوين لكن يجب ان نعيد النظر فيه» مضيفا «لا يعقل ان يترك الأستاذ القسم ليحضر إلى الرباط للتكوين، فيضيع التلاميذ في حصة الدرس». وقال «نحن نصرف على التكوين وهو اختياري، ومن أراد الاستفادة منه فعليه أن يكون يوم عطلته». وفي سياق آخر، كشف الوزير أنه بصدد مراجعة النظام الأساسي لأسرة التعليم، ومأسسة المجلس الأعلى للتربية والتكوين، الذي جمّد. وفي رسالة واضحة للنقابات، قال «لا يمكن الاستمرار في المزايدات الفئوية، وطرح مطالب الفئات لاننا الآن بصدد وضع قانون أساسي لجميع المتدخلين في المنظومة التربوية».

12

التاريخ: 2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1

خلاف بين وزير التربية الوطنية والمسؤول عن مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين

كشف وزير التربية الوطنية، محمد الوفا، عن خلاف نشب بينه وبين المسؤول عن مؤسسة محمد السادس للنهوض للاعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لما استدعاه عن طريق كاتبته الخاصة للحضور بمكتبه من أجل الاطلاع على أشغال وكيفية سير المؤسسة، إلا أن هذا الأخير رد على تلك الدعوة بأنه في اجتماع، وعاود الوزير الكرة مرة ثانية ، وكان اعتذار المسؤول الثاني بأنه موجود بحديقة الدار البيضاء.

وأضاف الوفا الذي كان يتحدث في ندوة صحفية عقدها أول أمس بالرباط على «أننا قد طرحنا الأمر على أعلى مستوى» ولم يكشف عن الجهة التي تم تداول الأمر معها ، رافضا الكشف عن تفاصيل أخرى في هذا الاطار، مشيرا في السياق ذاته إلى أن هذا المسؤول «لما استشعر أن الأمور وصلت الى مرحلة الجد والحزم، اتصل بكتابتي الخاصة ووضع رقم هاتفه الشخصي رهن إشارتي من أجل التواصل معه، فاعطيت تعليماتي لإخباره على أن برنامج عملي لا يسمح لي لأسابيع وأسابيع.»

وأوضح الوفا أن هذه المؤسسة قد أنشئت من أجل الأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التربية والتكوين، لذلك يجب أن يستفيد منها هؤلاء الذين يتم الاقتطاع من أجورهم، وليعلم الكل أنه مع دستور يوليوز قد ولى زمن عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة، ونفى الوفا أن تكون أية اختلالات أو أي شيء من هذا القبيل قد تم ضبطها لحد الآن بهذه المؤسسة، بحكم «أننا مازلنا لم نطلع عما تفعله هذه المؤسسة»، مضيفا في السياق ذاته على أن الوزارة بصدد إعادة تعديل القانون الأساسي لها.

ويذكر أن مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية قد أنشئت بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس، وفي سياق تفعيل مقتضيات ميثاق التربية والتكوين بحيث جاءت لتهتم بتحسين ظروف عيش أسرة التعليم المتكونة من 300000 عضو، متفرقين بين معلمين وموظفين ومتقاعدين والمنتمين لقطاع التعليم العمومي.

عبد الحق الريحاني

13

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 6567

بيان اليوم

الصفحة: 2

وزير التربية الوطنية يلتزم باستقرار المنظومة التربوية واخراج النظام الأساسي لأسرة التعليم

يقرر إلغاء مدرسة «التميز» و «الثانوية المرجعية» ويعتزم العمل على مراجعة قانون مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين

محمد حجيوي

دعا محمد الوفا وزير التربية الوطنية نساء ورجال التعليم إلى عدم الاستمرار في اسماء ب «المزايدات الفئوية» في إشارة إلى بعض المطالب التي ترفعها بعض الفئات التعليمية.

وقال الوزير في ندوة صحفية عقدها امس بمقر الوزارة بالرباط «إنه لا يمكن الاستمرار في المزايدات الفئوية ومطالب الفئات، لأننا بصدد وضع نظام اساسي لأسرة التربية والتكوين» مشيرا إلى ان هذا النظام سيهم كل المتدخلين في المنظومة التربوية، وسيحدد جميع اصناف الإطر التي تدخل في إطار هذه المنظومة، للقادي الخلط الحاصل، لحد الان، بين موظفي الدولة والمتدخلين في النظام التربوي المغربي.

وأوضح في السياق ذاته، على ان المتدخلين في المنظومة التربوية، يتعين ان تكون لديهم حرفة التربية ورغبة في مزاولة هذه الحرفة، وان يكون الولوج إلى المنظومة برغبة الإنسان وحبه لهذه الحرفة، وليس برغبة التوظيف، لإعادة الاعتبار للمدرسة المغربية، ومكانتها الاعتبارية وسط المجتمع المغربي، مشيرا إلى انه على الرغم من النقائص التي تشوب المدرسة المغربية، إلا انها تبقى جيدة بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة، وان العمل ينبغي ان يصب في اتجاه تحسين جودة التدريس عن طريق الأستاذ وليس عن طريق التلميذ.

وأوضح الوزير ان رد الاعتبار للمدرسة المغربية، يمر عبر رد الاعتبار لرجال ونساء التعليم، وللإطار الإداري، مشيرا إلى ان البرامج والمناهج الموجودة لم تكن تعطي هامش للحرية لا للأستاذ ولا للمدير الذي اصبح رهينة للمذكرات التي تنزل عليه من فوق.

واضاف محمد الوفا ان كثرة المذكرات قتلت روح المدرسة المغربية، ومن ثمة شرع في الغاء بعض المذكرات من قبيل المذكرة 122 المتعلقة بالزمن المدرسي والمذكرة 204 المتعلق بالتقويم وبيداغوجيا الإدماج، كما اوقف العمل بالعقد الذي يربط الوزارة مع كل مكاتب الدراسات التي قال عنها «إنها تعتبر المغرب مجرد حقل للتجارب»، مشددا على ضرورة الاستعانة بالخبرة الوطنية، لان المغرب راكم ما يكفي من التجربة التي تؤهله للتوفر على خبرات في مستوى عال يضاهي بكثير الخبرات الأجنبية خاصة في مجال التعليم والتكوين.

وقال في هذا الصدد، «إن الوقت قد حان، لاعتبار ان الذي يتعين عليه التفكير في المدرسة المغربية في شموليتها، هم المغاربة، لان ابناء هذه المنظومة هم من لهم إمكانية إصلاحها».

كما أعلن الوزير عن قرار يقضي بإلغاء مدرسة التميز التي وصفها ب «مدرسة الأعيان» التي كانت على عهد الاستعمار، مشيرا إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين جميع ابناء المغاربة، كما قرر إلغاء ما بات يعرف بالثانوية «المرجعية»، ووقف مشروع الهيكل التنظيمي المتعلق بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في إطار الحكامة وترشيد النفقات، مشيرا إلى ان الأكاديميات تأخذ حوالي 5 في المائة من ميزانية الوزارة، وأنها تشكل دولة لوحدها في حجم دولة إفريقية.

والتزم محمد الوفا بضمان استقرار المنظومة التربوية، على مستوى البرامج والمناهج والكتاب المدرسي، وكذا على مستوى المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين، ونفى في السياق ذاته، نيته إجراء اي تغيير على مستوى المسؤوليات، مثل ما ذهبت إليه بعض وسائل الإعلام، وقال في هذا الصدد «نحن لن نقوم بمطاردة الساحرات، وان كل التغييرات التي يمكن ان تقع ينبغي ان تكون على اساس موضوعي، وان تقع في بداية الموسم الدراسي». واضاف ان منظومة التربية والتكوين ينبغي ان تبقى بعيدة عن الالتزام السياسي، وعن خدمة تنظيمات سياسية بعينها، «بما فيها التنظيم السياسي الذي انتمي إليه سواء تعلق الأمر بمديري الأكاديميات الجهوية أو بالمنتدبين الإقليميين أو مديري المؤسسات التعليمية»، حسب تعبير الوزير الذي اكد على انه لن يقبل ان تستعمل المنظومة التربوية لأغراض سياسية.

وافاد المسؤول الحكومي، انه لا يعرف اي شيء عن مؤسسة محمد السادس لرجال التعليم، مشيرا إلى انه عندما رغب في الإطلاع عن مهامها وادوارها، ودعا إلى اجتماع مع منسق الشؤون الإدارية، اخبر لمرتين أن هذا الاخير في «مشغول»، وقال إنه ابلغ الدوائر العليا بذلكؤ هذا المسؤول، وحصل على الضوء الاخضر من اجل مراجعة قانون هذه المؤسسة وفق مقتضيات الدستور الجديد وبالنظر إلى انها اصبحت من اختصاص الوزارة وتحت وصايتها، وبالتالي يضيف محمد الوفا، فإنه يتعين ان تعود هذه المؤسسة لرجال ونساء التعليم وليس لأحد اخر، لان «زمن الغفلة» يقول الوزير، «قد انتهى».

إلى ذلك، ذكر وزير التربية الوطنية، انه بصدد إعادة الروح في المجلس الأعلى للتعليم والتكوين، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد، وانه بشتغل حاليا على إعداد مشروع القانون المنظم لهذا المجلس الذي لن يكون فقط مختصا في التعليم الابتدائي والثانوي بل يهتم كذلك بالتعليم العالي والتكوين المهني، وان تركيبته ستنحصر فقط على رجال ونساء التعليم بالاضافة إلى بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لها ارتباط بالمنظومة التربوية.

واضاف الوزير، ان قرارات المجلس الأعلى للتعليم والتكوين، رغم طابعه الاستشاري، سيتم اخذها بعين الاعتبار، وسيكون بمثابة برلمان مصغر يهتم بقضايا التربية والتكوين، وان جميع اقتراحاته ستكون في خضم انشغالات وزارة التربية الوطنية.

التاريخ:2012/02/22
العدد: 462.

الـوطـن الآن

الصفحة :5

الوفا يذيب الجليد بين بلقاسمي ومدراء التعليم

أسكت محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، طبول الحرب وأن يضع حدا للمعارك التي كانت تدور رحاها منذ شهور بين يوسف بلقاسم الكاتب العام للوزارة (الصورة)، وبين جمعيات مديرات ومديري المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية الإعدادية والثانوية التأهيلية. فقد وجه الوزير رسالة إلى مديرات ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونائبات ونواب الوزارة، يحثهم فيها على إعطاء هامش واسع لمدراء المؤسسات التعليمية في مجال تدبير شؤونهم التربوية والمادية، وإشراكهم في كل ما يتعلق بتدبير المؤسسات التي يشرفون عليها، وتمكينهم من وضع استعمالات الزمن الخاصة بهم، وكذا تلك الخاصة بالأساتذة. كما شددت الرسالة على ضرورة إيلاء العناية اللازمة للإدارة التربوية وتحفيزهم وتوفير وسائل العمل الضرورية لتمكنهم من أداء مهامهم في ظروف ملائمة.

15

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 462.

الـوطـن الآن

الصفحة: 27

الملايير تتبخر في رمشة العين بوزارة التعليم

خيرا فعلت وزارة التربية الوطنية عندما قررت إلغاء المذكرة 122 الخاصة بتدبير الزمن المدرسي، والمذكرة 204 المرتبطة ببيداغوجية الإدماج. المذكرتان اثارتا نقاشا كبيرا داخل المدرسة العمومية، إذ لم تقل تسببا في كثير من الأحيان في تعطيل الزمن المدرسي وإشعال فتيل الاحتجاج داخل المدرسة العمومية. لكن ما لم تنتبه إليه المركزيات النقابية الخمس الأكثر تمثيلية عندما وقعت على اتفاق 17 فبراير 2012، والذي نص على الإلغاء هو أن هاتين المذكرتين كلفتا ميزانية الوزارة أموالا طائلة تقدر بملايير السنتيمات. أموال صرفت على جلب خبراء أجانب للتكوين خبراء مغاربة، وملايين صرفت على خبراء مغاربة لشرح بيداغوجية الإدماج لرجال ونساء التعليم، هذا دون أن ننسى تلك الأموال الكثيرة وبالعملة الصعبة التي صرفت على طبع مقررات بيداغوجية الإدماج في بعض الدول الأوربية كإسبانيا. بعبارة أخرى إن كل هذه الأموال تبخرت في اقل من أربع سنوات، الأمر الذي جعل العديد من المهتمين يتساءلون عن المسؤول عن تبذير المال العام، وما الضمانات التي ستضعها الوزارة كي لا تتكرر مهزلة المذكرات السالفة في قطاع التربية الوطنية؟

16

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 4593

الأحداث المغربية

الصفحة: 2

حمى الإضراب تعود إلى قطاعات التعليم والعدل والجماعات المحلية

يعود التصعيد إلى الساحة النقابية قطاعيا بتنظيم ثلاث قطاعات إضرابات خلال الأيام القليلة القادمة، في الوقت الذي تعد فيه المركزيات النقابية لجولة مفوضات اجتماعية مع الحكومة. التصعيد في بعض القطاعات النقابية تمثله أساسا العدل والجماعات المحلية والتقنيين.

وإذا كانت اللقاءات الأولية التي عقدها العديد من الوزراء مع النقابات الأكثر تمثيلا في قطاعاتهم، قد أجلت دخول هذه القطاعات في إضرابات أو جددت التهدئة الاجتماعية مثلا داخل الصحة والتعليم.. فإن هذه التهدئة بدأت تفقد تأثيرها وتدخل النفق المسدود حسب العديد من النقابيين.

النفق المسدود .. هو نفسه الذي يدفع النقابة الديمقراطية للعدل وهي الأكثر تمثيلا في القطاع إلى الإعلان عن إضراب لمدة 48 ساعة ابتداء من يومه الأربعاء، وتدعو إلى وقفات احتجاجية لكتاب الضبط. الدعوة الجديدة إلى الإضراب تأتي حسب النقابة الديمقراطية للعدل احتجاجا على ما تصفه بـ« الوقوف على الوضع القطاعي بما عرفه من تطورات وانزلاقات خطيرة تروم خلق واقع قسري و فرض إطار نقابي على الموظفين باسم الوزير...».

ويأتي الإضراب أيضا للتأكيد على مطالب كتاب الضبط، إذ يطالبون حسب النقابة الديمقراطية للعدل بإعادة هيكلة جهاز كتابة الضبط ومنحه المكانة اللائقة به داخل منظومة العدالة من خلال إحداث المدرسة الوطنية لكتابة الضبط ووضع دليل مرجعي للوظائف والكفاءات، يراعي خصوصية العمل بالمحاكم وينظم علاقات الجهاز أفقيا وعموديا، وربطه بإعادة تنظيم وهيكلة المحاكم. مطالب النقابة الديمقراطية للعدل تأتي بعد سلسلة من الإضرابات التي خاضها كتاب الضبط السنة الماضية وأدت إلى شلل تام في المحاكم.

ويبدو أن استشعار النقابات لعدم وفاء الحكومة بما وعدت به خلال لقاءات «المودة» الاجتماعية الأولية، سرع حركة نقابات الجماعات المحلية لتصعيد مواقفها، والإعلان عن خوض إضرابات جديدة الأسبوع القادم ومسيرة، خاصة بعد تهديد الوزير الوصي على القطاع بخصم أيام الإضراب من رواتب المضربين عن العمل.

ويبدو أن لقاءات المودة بين عدد من القطاعات النقابية والوزراء، لم يمنعها من خوض الإضرابات في بعض القطاعات، إذ شل إضراب جهوي لأطر وأساتذة التعليم المؤسسات التعليمية بجهة سوس ماسة درعة أول أمس الإثنين. وتأتي هذه الإضرابات حسب تصريحات عدد من النقابيين كإجابة فعلية على ما تراه النقابات من تراجعات تعرفها بعض القطاعات العاملية عن وعود تقدمها في الحوار الاجتماعي الأخير، والاتفاق عليها في اتفاق 26 أبريل 2011 دون أن تلبيها فورا.

فالتصعيد مثلا في قطاعات العدل، الجماعات المحلية، التعليم، الإدارات العمومية، ليس إلا المرآة العاكسة للتخوف من فشل «الوعود الشفوية» التي تلقتها النقابات في لقاءات المودة الأولية التي عقدتها مع الجهات الحكومية المعنية دون أن توفر ثقة كاملة في تحقيق مطالب هذه القطاعات.

فاليد الممدودة للحكومة لإنجاز جولة جديدة من أجل المفاوضات الاجتماعية في الأسابيع القليلة القادمة، لا يبدو أنها تقنع النقابات، حيث لم يخف النقابيون تذمرهم مما اعتبروه «الاشتغال بشكل انفرادي وأن الحديث عن استجابة البرنامج الحكومي إلى تطلعات النقابات يمثل نوعا من التهرب من المسؤولية...»، والموقف يلخصه قول النقابات في أنها غير مستعدة لتوقيع شيك على بياض لحكومة ابن كيران».

◄ رحاب حنان

17

التاريخ: 2012/02/22 العدد : 22215	العلم	الصفحة: الملحق التربوي 1/3

محمد أبو ضمير مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية لـ "العلم"

لا وجود إطلاقا لما يسمى بالانتقائية في عمليات الدعم الاجتماعي

أكد السيد محمد أبو ضمير مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية أن جميع العمليات المرتبطة بالدعم الاجتماعي تشرف عليها لجن إقليمية وجهوية. وتباشر أعمالها بكل شفافية ووضوح. ولا وجود إطلاقا لما قد يسمى بالانتقائية. واعتبر أبو ضمير أن تجربة المدارس الجماعاتية تمنح إمكانية تفادي إكراهات التمدرس بجماعات تمتد على مساحات شاسعة بكثافة سكانية ضئيلة في مناطق تزاول تربية المواشي عن طريق التنقل والترحال، ومما تهدف إليه التجربة، حسب مدير أكاديمية الجهة الشرقية، القضاء على مشكل الأقسام متعددة المستويات، ومحاربة الهدر المدرسي، وتحسين أداء المدرسين، والمساهمة في الوصول إلى جودة التعلمات من خلال الحد من الأقسام المشتركة، والتمكن من المراقبة اليومية، والتدبير الجيد للموارد البشرية.....

أجرى الحوار: المحجوب ادريوش

المدرسة الجماعاتية تمنح إمكانية تفادي إكراهات التمدرس

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: الملحق التربوي
2/3

نحن في السنة الأخيرة من عمر البرنامج الاستعجالي، هل من تقييم لما تم إنجازه وساهم في رفع عدد من المؤشرات المستهدفة في إطار عملية الإصلاح؟

لا يمكن أن نختزل كل ما تحقق بعد دخول البرنامج الاستعجالي حيز التطبيق في سؤال واحد وجواب واحد. وجب التذكير أن الموسم الدراسي الحالي 2011 /2012 انطلق وكلنا عزم للاستمرارية الموسومة بالثقة، لتثبيت واستثمار المكتسبات التي تحققت في العشرية المنصرمة، مع إيلاء أهمية خاصة لما تحقق أو شرع في إنجازه في السنتين المنصرمتين، باعتبار ذلك اللبنة الأولى من عمر البرنامج الاستعجالي. لهذا نعتبر السنة الدراسية الحالية عمليا السنة الثالثة والأخيرة لتفعيل عدد من مشاريع المخطط الجهوي الاستعجالي، باعتبارها المنطلق الفعلي لتأسيس مدرسة «جيل مدرسة النجاح». وقد حرصنا على تفعيل جميع الآليات التنظيمية وعلى تطبيق ثقافة التدخل السريع، والاجتهاد والمبادرة، والتدبير اليقظ من خلال العمل على التتبع لما ينجز على الساحة، وتقويم مختلف العمليات في حينها لوضع الإجراءات الاستباقية للتغلب على الإكراهات المحتملة.

وجدير بالذكر أن الحديث سيطول، إذا استعرضنا بالتفصيل كافة المؤشرات المتعلقة بمشاريع البرنامج الاستعجالي، ولكن يمكن أن نمنحكم بعض المعطيات العامة حول الحصيلة المرحلية، إلى جانب مؤشرات النتائج المسجلة ما بين 2009 /2011 . فنسبة التقدم لما أنجز من البرنامج الاستعجالي للأقطاب الأربعة في حدود 30 يونيو 2011 بلغت 70،25 % ، ما يعني أن نسبة التقدم لقطب التعميم بلغت 60 % ، والقطب البيداغوجي 74 % ، وقطب الحكامة 72 %، وقطب الموارد البشرية 75 % .وهذه الأرقام تشير أن إنجاز المشاريع تسير وفق الأهداف المسطرة ما عدا قطب التعميم الذي نسجل في نسبته نوعا من الانخفاض نتيجة تأثير البناءات على النسبة.

ما هي حدود تجاوز المعيقات السوسيواقتصادية بعد تنفيذ العمليات المرتبطة بالدعم الاجتماعي؟

– في إطار مواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية وتحقيق تكافؤ الفرص، فإن الأكاديمية ما فتئت تفعل المبادرة الملكية «مليون محفظة» كل سنة، حيث نتخذ جميع التدابير والإجراءات التنظيمية الكفيلة بإنجاح العملية. وقد استفاد في هذا الموسم الدراسي ما مجموعه 244608 تلميذ وتلميذة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية من هذه المبادرة، هذا دون الأرقام التي يساهم الشركاء والفاعلون بها في إطار البرنامج التكميلي. أما فيما يتعلق بالزي المدرسي فسيستفيد 6603 تلميذ وتلميذة من التعليم الابتدائي، و3788 بالتعليم الإعدادي. فيما خصصت الأكاديمية 530 دراجة هوائية جديدة ستوزع على تلاميذ التعليم الابتدائي و471 الإعدادي بما فيهم مساهمة المحسنين، كما سيستفيد 524 تلميذ وتلميذة من السلك الابتدائي، و987 من الإعدادي من النقل المدرسي عبر اقتناء سبع حافلات من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية، دون أن ننسى المساهمة الفعالة للشركاء في هذا المجال.

وبالنسبة للإطعام بالتعليم الابتدائي سيصل عدد المستفيدين هذه السنة إلى144000، وبالتعليم الثانوي إعدادي 2456 مستفيد ومستفيدة ونطمح ليتجاوز العدد 3000، كما سيبلغ عدد المنح بالثانوي إعدادي 4717 و 2955 بالتأهيلي و756 منحة مخصصة لتلاميذ التعليم الابتدائي بالمدارس الجماعاتية بالجهة. أما المستفيدون من برنامج تيسير فقد بلغ عددهم 7213 مستفيد ومستفيدة، مع العلم أن الاستفادة لهذا الموسم ستشمل السنة الأولى إعدادي وستضاف مؤسسات تعليمية بنيابات أخرى بالجهة. وهي أرقام دالة كلها تسير في اتجاه الارتفاع من سنة لأخرى، فخدمات الإطعام بالابتدائي على سبيل المثال ارتفعت هذه السنة ب 30،91% ، وبالإعدادي ب96،73 % .

لكن هناك من يرى أن بعض عمليات الدعم «انتقائية»: فالزي المدرسي غير معمم والنقل المدرسي لا زال يتلمس طريقه ، الداخليات تشكو من سوء التغذية وقلة التجهيزات إن لم تكن منعدمة في عدد كثير منها، الكتب المدرسية يتم الاحتفاظ بها لسنوات فتوزع الجديدة والقديمة في نفس الوقت على تلاميذ نفس المستوى ونتائج هذا «الاعدل» يشكو منها الممارسون في الميدان ، إلى أي حد تبدو هذه الاختلالات صحيحة؟ وما العمل لتجاوزها؟

–أؤكد لك أن جميع العمليات المرتبطة بالدعم الاجتماعي تشرف عليها لجن إقليمية وجهوية، وتباشر أعمالها بكل شفافية ووضوح، ولا وجود إطلاقا لما قد يسمى بالانتقائية، صحيح أن تعميم الزي الموحد غير وارد في كافة المدارس بالجهة الشرقية، ولكن هناك مجهودات معتبرة تبذل في اتجاه تحسيس الآباء وأولياء الأمر وكافة الشركاء بأهمية العملية حتى نتعاون لتكريسها كثقافة يتم في الأخير تبنيها من المجتمع، حينها يمكن الحديث عن تعميمها في جميع المؤسسات التعليمية.

أما بالنسبة للنقل المدرسي، فنحن الآن نركز مجهوداتنا في الوسط القروي، حتى نضمن تمدرس أبناءنا وبناتنا، ونحارب الهدر المدرسي، وهذا لايعني أننا لا نولي اهتماما بالوسط الحضري، فنحن نشتغل في هذا الجانب في إطار شراكات مع أطراف متعددة. أما الإطعام المدرسي فأذكر أن النسبة بلغت المائة في المائة في الوسط القروي ، وقد ارتفعت بشكل كبير في الإعدادي والثانوي في الوسط القروي والحضري. وبالنسبة للكتب المدرسية فلا نرى عيبا إن تم استثمار الكتب المدرسية القديمة إذا كانت في حالة جيدة، وتم توزيعها من جديد على التلاميذ، وهذا يدخل في إطار حسن التدبير.

أكاديمية الجهة الشرقية من بين الأكاديميات التي كانت سباقة إلى الاعتماد على المدارس الجماعاتية ، هل أعطت التجربة النتائج المأمولة؟ وما العمل لتطويرها لأن الحديث عنها خفت في الآونة الأخيرة؟

-بالعكس تماما، فإننا في الأكاديمية حريصون كل الحرص على أن تأخذ تجربة المدرسة الجماعاتية المسار الذي خططنا له، لأن التجربة ستمنح لنا إمكانية تفادي إكراهات التمدرس بجماعات تمتد على مساحات شاسعة بكثافة سكانية ضئيلة في مناطق تزاول تربية المواشي عن طريق التنقل والترحال، ولا بد من استجماع أبناء الرحل المتناثرين عبر جماعات قروية متفرقة في مدرسة جماعاتية واحدة، ومما تهدف إليه التجربة القضاء على مشكل الأقسام متعددة المستويات، ومحاربة الهدر المدرسي، وتحسين أداء المدرسين، والمساهمة في الوصول إلى جودة التعلمات من خلال الحد من الأقسام المشتركة، والتمكن من المراقبة اليومية، والتدبير الجيد للموارد البشرية، وبعد ثبوت نجاعة التجربة، أحدثنا لحد الآن مجموعة من هذه المدارس بنيابة بوعرفة، وأخرى بنيابة تاوريرت، ونيابة الريوش ونيابة الناظور، ونيابة وجدة، وأخرى بجرادة. وينتظر استحداث مدارس جماعاتية في الأفق القريب بالجهة الشرقية، في إطار البرنامج الاستعجالي من جهة، وفي إطار شراكات من جهة ثانية.

ما زال التعليم الخصوصي بالجهة الشرقية لم يبلغ النسبة المنشودة، وهناك من يتحدث عن تراجع خدماته والتحاق عدد من أطره بالوظيفة العمومية، أين تكمن العوائق؟

-إن الأرقام تقول عكس هذا، لأن عدد المتمدرسين بالتعليم الخصوصي في تزايد مستمر وقد وصل إلى22283 تلميذ وتلميذة، موزعين على 149 مؤسسة تعليمية، منها 126 بالابتدائي و35 بالثانوي إعدادي و19 بالثانوي التأهيلي، وهو بذلك يعتبر مكونا من مكونات المنظومة التعليمية، حيث يساهم في النهوض بقطاع التربية والتعليم والرفع من مستواه. ولهذا فإن الأكاديمية اتخذت مجموعة من التدابير لتطويره كتسهيل الاستثمار في القطاع عن طريق تسريع مسطرة الحصول على التراخيص خاصة في الوسطين القروي وشبه الحضري، وتوفير التأطير التربوي بجميع المؤسسات الخصوصية، وتعزيز المراقبة الإدارية بهذه المؤسسات من أجل تحسين خدماتها. وهذا لا يعني إطلاقا أن يصبح المجال مفتوحا أمام المتاجرة الرخيصة، فكل رخصة لا بد أن تتوفر المؤسسة على الشروط القانونية اللازمة. أما مسألة التحاق عدد من أطره التربوية بالتعليم العمومي فهذا يخرج عن إرادتنا ثم أن هؤلاء من حقهم أن يبحثوا عن سبل أخرى لتنمية وضعهم الاجتماعي.

كلمة أخيرة: أتقدم باسمي ونيابة عن كافة أطر وموظفي الأكاديمية بالشكر الجزيل على انخراطهم الفعلي عبر منبركم للنهوض بمنظومة التربية والتكوين، والمؤكد أن التواصل المستمر هو الذي يقدم إجابات عديدة لعدد من القضايا المرتبطة بقطاع التعليم المدرسي، ما دام رهان إصلاح المنظومة التربوية ببلادنا لم يعد شأنا خاصا بقطاع التعليم فقط، وإنما أضحى شأنا مجتمعيا يهم جميع القطاعات الحكومية، وجميع المتدخلين من الشركاء والفاعلين الجمعويين.

التاريخ : 2012/02/22
العدد: 7438
الحركة
الصفحة: 5

الأطروحة الأمازيغية في المغرب بين المشروع الكولونيالي والرهان الوطني

تصدير لا بد منه.. الخصوصية المغربية: تعدد الأعراق ووحدة الهوية

• إدريس جنداري

هكذا، تأسست الدولة المغربية، منذ البداية، في شراكة بين الأمازيغ والعرب، وهي شراكة ترجمتها العلاقة السياسية، التي جمعت زعيم قبيلة أوروبة (إسحاق بن عبد الحميد الأوروبي) بإدريس الأول، لتتجاوز بعد ذلك، العلاقة السياسية إلى علاقة عائلية، عبر زواج إدريس الأول من السيدة كنزة ابنة الزعيم الأوروبي، لينجب منها ابنه (إدريس الثاني) الذي واصل النضال، من أجل بناء دولة مغربية مهابة الجانب، في منطقة كان الرومان يصولون ويجولون فيها بلا رقيب. لقد اختلطت الدماء العربية بالدماء الأمازيغية، منذ البدايات الأولى لنشأة الدولة المغربية، وكان زعيم الدولة الإدريسية، عربيا من جهة الأب وأمازيغيا من جهة الأم.

وابتداء من هذا التاريخ، تشكلت الشراكة العربية الامازيغية، على أسس قوية ومتينة، استطاعت الصمود في وجه التحديات الدولية، لقرون، واستطاعت تاسيس إمبراطوريات، ساهمت بشكل حاسم في تحقيق التوازن والسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى امتداد قرون من تعاقب الأنظمة الحاكمة، لم يكن الطابع العرقي اساسا للحكم أو المعارضة.

فقد تقلدت أسر امازيغية، الحكم في فترات متعددة من التاريخ السياسي للمغرب (المرابطون، الموحدون، المرينيون، الوطاسيون)، ولا ينقل إلينا التاريخ أن هذه الدول، كانت تنفذ سياسة بربرية، كتلك التي اسس لها الاستعمار الفرنسي، بل كانت دول نعتز بهو يتها المغربية، التي تشكلت عبر انصهار عرقي وثقافي واجتماعي ديني... جمع العرب بالأمازيغ. وفي المقابل حكمت المغرب أسر عربية (الأدارسة، السعديون، العلويون)، وكذلك لا ينقل إلينا التاريخ أن هذه الدول، كانت تنفذ سياسة تبعية للمشرق، ونحن نعلم أن السلاطين المغاربة، على مر تاريخ الدولة المغربية، دافعوا عن استقلالية المغرب وخصوصيته، سواء في علاقته بالخلافة العباسية، أو في علاقته بالخلافة العثمانية.

إن ما يهمنا من عبر التاريخ، هي قيمتها الرمزية الغنية بالدلالات، والإنسان كائن رمزي بطبعه، يتخيل الأشياء قبل ممارستها، وعبر هذه القدرة على التخيل، قامت حضارات وسقطت أخرى، والمغاربة عبر التاريخ استثمروا هذه القيم الرمزية، لبناء دولة متماسكة وقوية، لم تتسرب إليها فيروسات التشتت والبلقنة، على امتداد قرون طويلة.

المدارس الفرنسية– البربرية.. رمزية المحتوى التعليمي

بالإضافة إلى طبيعة المجال الجغرافي، الذي تم التركيز عليه، والذي ينسجم مع المخطط الاستعماري، القاضي بالفصل بين العرب والأمازيغ، فإن للمحتوى التعليمي رمزيته الكبيرة كذلك، خصوصا إذا علمنا أن التركيز كان على محاولة اقتلاع المتعلمين – وجزء من المجتمع المغربي عامة- من التربة المغربية الأصيلة، ذات الامتداد العربي الإسلامي، الذي تشكل على امتداد قرون.

ولعل هذا، هو ما تؤكده طبيعة المناهج التعليمية المعتمدة، والتي كانت تحارب كل ما يرتبط بالعربية والإسلام، وفي المقابل كانت تكرس نموذجا تعليميا، يجمع بين الفرنسية والأمازيغية، مع التركيز على الجانب القيمي المسيحي- الوثني، كبديل للنموذج القيمي الإسلامي.

إن المدرسة الفرنسية- البربرية - حسب بول مارتي- هي مدرسة فرنسية بالمعلمين، بربرية بالتلاميذ، وليس هناك مجال لأي وسيط أجنبي، إن أي شكل من أشكال تعليم العربية، أو أي تدخل من جانب الفقيه، أو أي مظهر من المظاهر الإسلامية، لن يجد مكانه في هذه المدارس، بل سيقصى منها جميع ذلك بكل صرامة.(6)

ولعل هذا التوجه التعليمي، هو نفسه الذي وجه السياسة الاستعمارية منذ البداية، في تعاملها مع المجتمع المغربي، من منطلق الفصل في سكانه، بين العرب والأمازيغ، مع التركيز على تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية لسكان الجبال، على المقاس الاستعماري، وضد أي ارتباط بالامتداد الحضاري العربي/ الإسلامي.

وهذا النهج الاستعماري، هو الذي وجه المقيم العام الفرنسي في المغرب (الجنرال ليوطي)، في تعامله مع السكان الأمازيغ، قبل تدشين تجربة المدارس الفرنسية- البربرية. فقد أصدر دورية شهرية بتاريخ 1921/6/16 حول لغة التعليم بالمغرب، إذ يقول: «من الناحية اللغوية علينا أن نعمل مباشرة، على الانتقال من البربرية إلى الفرنسية... فليس علينا أن نعلم العربية للسكان، الذين امتنعوا دائما عن تعلمها، إن العربية عامل من عوامل نشر الإسلام، لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج نطاق الإسلام.(7)

التاريخ: 2012/02/22
العدد : 22215
العلم
الصفحة: الملحق التربوي
٨/٧

يأملون في تطويره مع الرجوع من العطلة والعيد ورمضان

الدعم الإجتماعي حرر الآباء نسبيا من كابوس الدخول المدرسي والازدحام أمام المكتبات

ابراهيم بنوفغى

لايختلف إثنان عن أهمية التربية والتكوين وهي معيار أساسي لقياس مدى تقدم وتطور الأمم، فتكوين وتأهيل العنصر البشري كان ولازال من الضروريات التي توضع ضمن الأولويات مما يجعل كل الباحثين والمخترعين والمفكرين في صراع مع الزمن لاكتشاف وإيجاد أنجع السبل وأحدث التقنيات وأفضل البيداغوجيات والتي من شأنها تحقيق تكوين وتعليم هادفين.

والمنظومة التعليمية ببلادنا لا تخرج عن هذا السياق، إذ يتم تجريب جرعات بيداغوجية مختلفة على نظامنا التعليمي منذ الاستقلال وكلما أوشك على سكتة قلبية وخصوصا في العقدين الأخيرين. بعدما صدرت تقارير كارثية في الموضوع. سارعت الجهات المعنية إلى تبني مخططات، في ظاهرها ذات قيمة عالية لكن تطبيقها تكتنفه صعوبات وعراقيل لم تنخذ في الحسبان مما يجعلها ترد جانبا. وبذلك نظامنا التعليمي لم يوضع بعد على سكته المناسبة رغم رتبة أولويته الثانية وطنيا بعد الوحدة الترابية. لا ننكر أهمية الأفكار التي جاءت بها مواد الميثاق الوطني من أجل الاصلاح ومشاريع البرنامج الاستعجالي بغية تسريع ما تبقى من الميثاق لكن... هناك حلقة أساسية مفقودة ضمن سلسلة الإصلاحات هاته !!!

وموازاة مع الجهود المبذولة لتوفير عرض تربوي مواكب للعصر، اتجهت الجهات العليا للبلاد إلى فتح مسار مهم، ساهم بشكل كبير في تمتين العلاقة بين المدرسة والأسرة، وما المبادرة الملكية لمليون محفظة إلا الخطوة الأولى لإثارة الانتباه والتأكيد على ضرورة إيلاء عناية أخرى للجانب الاجتماعي ودعم أبناء الفئات الفقيرة والقروية لتمكينهم من مواصلة مشوارهم الدراسي. ومن أهم الحسنات التي يمكن أن تحسب للبرنامج الاستعجالي، مواصلة الدعم الاجتماعي بمسارات متعددة لتلاميذ الفئات الفقيرة والمعوزة وخصوصا بالعالم القروي حيث عناية خاصة لتمكين الفئات القروية من حقها الطبيعي في مواصلة مشوارها الدراسي. كل هذا لن يتحقق لو لا تضافر جهود جهات متعددة ومساهمة حكومية جريئة. فما حصة نيابة السمارة من مبادرة الدعم الاجتماعي إذن؟؟؟

منذ بداية عملية الدعم الاجتماعي بموجب الموسم الدراسي 2008/ 2009 بصيغة المبادرة الملكية" مليون محفظة" ونيابة السمارة تعرف تعميما حيث عرف الدخول المدرسي لموسم 2009/2008 استفادة كل تلاميذ المدارس الابتدائية العمومية والمستوى السابعة من التعليم الثانوي الإعدادي من محفظة بلوازمها كاملة. أما الموسم الدراسي 2011/2010والذي كان المجموع العام لتلاميذ التعليم الابتدائي العمومي بالإقليم سبعة آلاف وثلاثمائة واثنان وتسعون(7392) والمستفيدين قاطبة (100%) من المبادرة الملكية "مليون محفظة" بالإضافة إلى 309 مستفيد بالثانوي الإعدادي. ويشار أن تلاميذ المستوى الأول بالوسطين، استفادوا من محفظة كاملة(محفظة + كتب مدرسية+ أدوات مدرسية) بينما استفادت بقية المستويات الابتدائية الخمس من كتب مدرسية فقط.

- وبخصوص الزي المدرسي الموحد، وفرت النيابة الإقليمية (بذلة كاملة) لكل تلاميذ وتلميذات التعليم الابتدائي وذلك بمساهمة كل من المبادرة الملكية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي بمبلغ (500.000.00د) مناصفة لتغطية ما نسبته 42.90% فيما ساهمت النيابة الإقليمية بمبلغ (432.000.00د) لتغطية 40.20% من الحاجيات وبتدخل من

عمالة الإقليم تمت تغطية ما تبقى لتعميم الزي المدرسي وبفضل هذه الجهود تكون نيابة السمارة أولى نيابات الجهة التي حققت آنذاك هذا المكسب. وبنفس الموسم الدراسي تم إعطاء انطلاقة لعمل داخلية ثانوية المسيرة الخضراء الإعدادية بعد أن توقفت عن الخدمة لأكثر من ستة عشر(16) سنة. فتم تأهيل البناية وتجهيز المرافق بالأغطية والأسرة وهي حاليا تقدم خدماتها لأزيد من ثلاثون(30) تلميذا والوافدون من العالم القروي، مستفيدين من منحة كاملة.

وبخصوص الموسم الدراسي الحالي 2012/2011 ، سجل انخفاض في عدد المتعلمين بالسلك الابتدائي فيما هناك تطور ملحوظ بسلكي الإعداد والثانوي. إذ بلغ المجموع العام لتلاميذ التعليم الابتدائي العمومي سبعة آلاف وسبعة عشرة(7017) تلميذا منهم ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون (3397) من الإناث. يتابعون دراستهم في إحدى عشر(11) مدرسة ابتدائية وخمس(5) فرعيات بالعالم القروي، والمستفيدين قاطبة (100%) من المبادرة الملكية

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: الملحق التربوي
4/2

"مليون محفظة" بالإضافة إلى حالات مهمة بالثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. كما تم توفير زي مدرسي موحد(بدلة كاملة) لكل تلاميذ المستوى الأول ابتدائي. ودعما للأسر الفقير وتوفير وجبة غذائية لأبنائها بالمؤسسات الابتدائية. يستفيد حاليا من الإطعام المدرسي أكثر ألفي(2000) تلميذ وتلميذة وبغالبية المدارس الابتدائية. ومن أجل تمكين التلاميذ من الحضور في الوقت المحدد والحد من التأخرات. تم توزيع بداية الموسم الحالي حوالي ستون(60) دراجة هوائية لفائدة تلاميذ التعليم بالابتدائي بالعالم القروي وتلاميذ السلك التأهيلي. البعيدين عن مؤسساتهم. وبتدخل من مدير الأكاديمية الأستاذ محمد لعوينة ومن أجل توفير النقل المدرسي. تم تسخير بداية الموسم الدراسي الحالي حافلتين كبيرتين. واحدة لنقل تلاميذ مدرسة الشهيد الزرقطوني والقاطنين بتجزئة الحي الصناعي (لازاب سابقا) وأخرى لنقل تلاميذ وتلميذات الثانوية التأهلية أنس بن مالك والساكنين بتجزءات الفتح(1-2-3-4) ومخيم الوحدة الكايز والحي الحسني. كما سخرت حافلة ثالثة ومنذ سنوات لنقل تلاميذ مخيم الوحدة الربيب.

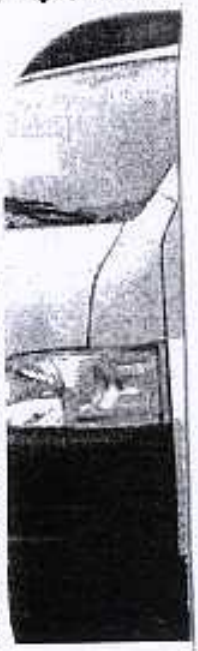

وفي حديث للنائب الاقليمي للعلم التربوي. أكد الأستاذ ماء العينين حماني أن المعطيات الرقمية المتوفرة هي مرآة للواقع التعليمي المحلي. حيث سجل بالملموس أن الدعم الاجتماعي وبأشكاله المتنوعة شكل قوة حافزة للأسر من جهة وشجع جهات متعددة. جهويا ومحليا للمساهمة قصد النهوض بالقطاع التربوي مما يزكي أن هم القطاع يعني الجميع. مضيفا أن اتساع وعاء الدعم الاجتماعي الذي تميزت به نيابة السمارة كان بفضل الانخراط الفعلي لكل الشركاء من جمعيات الآباء والعبابرة الوطنية والمنتخبين والفعاليات المدنية والجمعوية ونساء ورجال التربية والتكوين دون أن ننسى الدعم الخاص الذي يقدمه السيد محمد لعوينة. مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لنيابتنا. وبكل هذه الامكانيات تكون نيابة السمارة بدون هدر مدرسي وبتسجيلات وصلت 100% بخصوص تلاميذ المستوى الأول ابتدائي يضيف متحدثنا. ومن جانب أخر فإن عملية التحصيل تنطلق بشكل جماعي دون تسجيل لأي احتجاجات للمدرسين بسبب عدم توفر البعض على اللوازم وكذا الآباء مما يجعل مبدأ تكافؤ الفرص متاحا للجميع.

ومن خلال الارتسامات المسجلة. تبين أن الآباء وبفضل هذا الدعم. قد تحرروا نسبيا من كابوس الدخول المدرسي والازدحام أمام المكتبات وما يواكب ذلك من حرق للأعصاب والسوق السوداء لبعض المراجع بغية الرفع من الأسعار. أضف إلى ذلك مصاريف العيد والعطلة ورمضان وهي كلها تثقل كاهل الآباء في هذا الوقت من السنة. وتأمل غالبية الآباء أن يتم تطوير عرض الدعم الاجتماعي وتقنينه وتوفير الجودة المطلوبة.

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

الخدمة الاجتماعية

حديث الأربعاء

المحجوب الدريوش

من بين الملفات التي نوقشت خلال لقاء الجمعة الأخير بين الوزير الوصي على القطاع والنقابات ملف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للتربية والتكوين، فقد أكد السيد الوزير أن الوزارة بصدد جعل المؤسسة تحت وصايتها قصد الرفع من مختلف الخدمات الاجتماعية لأسرة التربية والتعليم، وإعطائها المكانة التي تستحقها كسائر القطاعات الأخرى وهو ما أثلج صدور الشغيلة التي رأت في الأمر اعترافا بها وبالمجهودات التي تقوم بها لخدمة القطاع. فالجانب الاجتماعي بقطاع التعليم دخل منذ سنة 2000 في مشروع وصف بالكبير والضخم، لتدارك الإهمال الذي صاحب الأعمال الاجتماعية منذ مدة. وجاء المشروع بالاعتماد على نتائج دراسة خلص إليها الذين أوكلت إليهم مهمة تطوير هذا الجانب.

وجاء قانون 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، ومع انطلاقة العمل بخدماتها بدأ التهليل والدعاية وتكونت اللجنة المديرية التي ترأسها مزيان بلفقيه رحمه الله . وعقدت اجتماعات وأبرمت اتفاقيات طويلة عريضة مع مانحين وشركاء لا يعرف أحد الأموال الطائلة التي صرفت، وكيف يتم اختيار هؤلاء الشركاء. وقد سادت فرحة واحتفالات رمزية بين رجال ونساء التعليم لهذا المولود الجديد، وبدأت الخدمات التي تقدمها تكثر ومجالها يتسع لكن في اتجاه الكم وإهمال الكيف.

بدأت المؤسسة بتقديم خدمات كالسفر عبر القطار، إلا أن هذا السفر يجب أن يتم في قطارات الدرجة «الرابعة فقط»، أما القطارات السريعة وقطارات نافيط فلا تدخل ضمن اتفاقية الشراكة لان رجال التعليم لا يستحقون السفر عبرها، ثم جاءت سلفات السكن والتي لا ينكر المستفيدون منها ما قدمته لهم من خدمات، لكن المتأمل في طريقتها لا يجد فرقا كبيرا بينها وبين الأبناك خاصة بعد احتساب نسب التامين ومصاريف الملف، كما أن لا احد يعرف الطريقة احتسابهم للنسبة التي يقولون أنها 2.75 او 3% لكن كيف نحتسب نسبة شخص اقترض 200 ألف درهم ليرجعها ب 300 ألف درهم؟ أما خدمات التخييم والتطبيب والفندقة فتلك قصة أخرى نجملها في كون خدمات الاصطياف المقدمة تهين كرامة الشغيلة أكثر من أي شيء آخر مقارنة مع خدمات تقدمها مؤسسات أخرى لموظفيها. وفيما يخص التطبيب وخاصة المصاريف التكميلية التي ترجعها شركة التامين الموقعة على الاتفاقية مع المؤسسة سوف لن تطول، بعد أن تسرب مؤخرا بعد الاجتماعات مع مسؤولي المؤسسة والشركة، أن هناك إمكانية لإلغاء هذه الاتفاقية ،أو الزيادة في المبالغ التي تضخها مؤسسة محمد السادس، والسبب هو أنها قد خلصت بعد هذه المدة إلى أن جل رجال ونساء التعليم إما مصابون أو هم في طريق الإصابة بأمراض مزمنة ! نتيجة العوامل المحيطة بأدائهم لعملهم. أما إمكانية المبيت في أحد الفنادق التي تربطها شراكة مع المؤسسة فيبدو من رابع المستحيلات، فإما أن يعلمك صاحب الفندق أن نسبة 20% المخصصة لشغيلة التعليم قد اكتملت بفندقه، او ينفخ في الثمن حتى تؤدي الثمن الحقيقي، أما أسباب هرولة بعض أرباب الفنادق لعقد شراكة مع المؤسسة دون تفعيل بنودها، فأرجعه العارفون بخبايا الأمور إلى نوع من المجاملة التي أبداها أصحاب الفنادق لما عرفوا أن رئيس اللجنة المديرية هو أحد كبار ساسة الدولة والمستشار الملكي المرحوم مزيان بلفقيه.

بقراره جعل المؤسسة تحت وصاية الوزارة يكون المسؤول الأول عن القطاع قد وضع قطار الخدمات الاجتماعية المقدمة لرجال ونساء التعليم على سكته الصحيحة إسوة بالخدمات المقدمة لموظفي قطاعات عمومية أخرى.

التاريخ: 2012/02/22
العدد : 22215

العـــــلـــــم

الصفحة: الملحق التربوي

الدعم الاجتماعي رافعة جودة التعلمات ومحاربة الهدر المدرسي

أزيلال: محمد أوحمي

يمكن اعتبار الدعم الاجتماعي الركيزة الأساسية للرفع من جودة التعلمات ومحاربة الانقطاع الدراسي وخصوصا في العالم القروي حيث يصعب الولوج الى المؤسسات التعليمية و الاستمرار الدراسي و لعبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و جمعيات المجتمع المدني و الوزارة الوصية دورا أساسيا في هذا الإقلاع مع تدخل طفيف لبعض المجالس المنتخبة وكنموذج لهذا الدعم جهة تادلا أزيلال التي يحتل بها قطاع التعليم مراتب متقدمة وطنيا وخلال اللقاء التواصلي لهذه السنة الذي جمع مدير الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين السيد أحمد بنزي وتوابه بكل من أزيلال و بني ملال و الفقيه بن صالح مع الصحافة تبين أن عدد المستفيدين من الدراجات الهوائية من ميزانية الوزارة الوصية بلغ بأزيلال 420 مستفيد و 460 بالفقيه بن صالح و 610 ببني ملال بالأسلاك التعليمية الثلاث واستفاد 80 ألف تلميذ من الإطعام المدرسي بالابتدائي و 3200 بالثانوي التأهيلي و4112 بالثانوي الإعدادي وفي إطار المبادرة الملكية لمليون محفظة بلغ عدد المستفيدين بالجهة 202088 يتوزعون على أزيلال 79934 مستفيد بني ملال 61248 مستفيد و60906 بالفقيه بن صالح و بلغ عدد الوزرات الموزعة 30405و46522 بذلة وحسب محمد بوشحا رئيس جمعية أيت عموا للماء و التنمية بأفورار فقد أكد أن المجتمع المدني ساهم بشكل فعال في الدعم الاجتماعي للمتمدرسين عبر توزيع مجموعة من الدراجات الهوائية همت تلاميذ الدواوير البعيدة عن المركز وخص بالذكر جمعية اللوز للتنمية والبيئة وجمعية الانطلاقة و أضاف أن جمعيته وفرت حافلة للنقل المدرسي من إيطاليا ستشرع في عملها الموسم المقبل إذا ما توفرت الإمكانيات المادية عن طريق مساهمة الشركاء حتى لا تبقى حبرا على ورق أما هشام أحرار المشرف الإقليمي على برنامج محاربة الأمية داخل العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية بأزيلال فقد أكد أن برنامج تيسير الذي من خلاله استفادت 19000 أسرة بأزيلال بمجموع 33 ألف تلميذ و 1000 تلميذ ببني ملال يشكلون 600 أسرة ساهم و بشكل فعال في تشجيع التمدرس بالجهة منوها بالمجهودات التي يقوم بها المشرفون على البرنامج .

25

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215

العلم

الصفحة: الملحق التربوي
1/2

التدفئة بالفصول في فترات البرد إحدى مظاهر الدعم الاجتماعي

أكاديمية مكناس تافيلالت تتجه نحو تعميم التدفئة على المؤسسات الواقعة بالمناطق الباردة

عبدالعالي عبدربي

شرع أخيرا في تثبيت أجهزة التدفئة المركزية في المؤسسات التعليمية ذات الحجم الكبير بمختلف الأسلاك التعليمية بإقليم إفران الذي يعرف عادة موجات من البرد خلال فصل الشتاء وصلت ذروتها الموسم الجاري، وقد بلغ عدد المؤسسات المغطاة بهذه الأجهزة 15 من أصل 65؛ أي بنسبة 25 بالمائة، على أن تكتمل العملية عند متم السنة الجارية 2012. العملية تندرج في في إطار المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف الاختيارات الوطنية في الدعم الاجتماعي للتمدرس، وخاصة في المناطق الباردة، ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين في هذه المناطق، وبالخصوص من خلال ضمان تدفئة مستمرة وجيدة بالفصول الدراسية خلال فترات البرد، ذي الطابع القارس في مناطق عديدة من نيابات جهة مكناس-تافيلالت. ويذكر أن الميزانية المخصصة للتدفئة عرفت على مستوى أكاديمية جهة مكناس-تافيلالت عرفت تحولا كبيرا، وبشكل تصاعدي، في المبالغ المرصودة لهذا الجانب-حسب ما ورد في نشرة إخبارية أصدرتها الأكاديمية أخيرا- وزادت بذلك، أعداد المؤسسات المشمولة بهذه الخدمة الحيوية وصلت 100% خلال السنة المالية 2011 وذلك دعما المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف الاختيارات الوطنية في الدعم الاجتماعي للتمدرس، وخاصة في المناطق الباردة، ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين في هذه المناطق، وبالخصوص من خلال ضمان تدفئة مستمرة وجيدة بالفصول الدراسية خلال فترات البرد، ذي الطابع القارس في مناطق عديدة من نيابات الجهة.

وللإشارة، فإن النفقات المفتوحة في هذا المجال،

في الفترة ما قبل سنة 2009، كانت تقتصر على حطب التدفئة، بيد أن البرنامج الاستعجالي، والخطوات الهامة التي قطعها المغرب في مجال الحفاظ على بيئته وثرواته المختلفة، حتم الاستعاضة عن الحطب

باستخدام الفحم الحجري. وكانت النتيجة أن تم تغطية 100% من المؤسسات التعليمية في المناطق الباردة بالمدفئات المستعملة للفحم الحجري برسم سنة 2011، مع تجديد كامل للمدفئات المستخدمة قبل هذه السنة.

ومن ناحية المردودية المالية، فإن استخدام هذا الأسلوب الجديد في التدفئة، جعل الكلفة المادية تخف بشكل واضح. ويكفي هنا أن نشير أن كلفة التدفئة بالحطب في اليوم الواحد تصل إلى أربعين درهما، في حين تقل هذه الكلفة عن تسعة دراهم في حالة استعمال الفحم الحجري للتدفئة

التاريخ: 2012/02/22
العدد 3689

الصبـــــــاح

الصفحة: 4

أكاديمية البيضاء توضح و"الصباح" تعقب

توصلت "الصباح" من أعضاء بالمجلس الإداري بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى بتوضيح حول مقال نشر، قبل أيام، بالصفحة الأولى من الصباح»، هذا نصه:

نحن أعضاء المجلس الإداري المنتخبين ورؤساء ومقرري اللجان المنبثقة عن المجلس الإداري بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى، وبعد إطلاعنا على المقال المنشور بجريدتكم تحت عنوان: «اتهامات بتبذير 134 مليار بأكاديمية البيضاء، وتنويرا للرأي العام البيضاوي والوطني نؤكد ما يلي:

إن أعضاء المجلس الإداري يمارسون مهامهم وفق مقتضيات المادتين 5 و6 من القانون 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.203 الصادر في 15 صفر 1421 الموافق لـ19 ماي 2000 بكل ما يضمن لهم القانون ويعبرون عن ارائهم بكل حرية وشجاعة في اجتماعات المجلس الإداري واجتماعات اللجان المنبثقة عنه، ولم يسبق لهم أن سلموا لجريدة «الصباح» او اي جريدة أخرى أي تقرير كيفما كان نوعه.

وبناء عليه، يطالبون المسؤولين في الجريدة بنشر هذا الرد في الحيز نفسه من الصفحة الأولى مع الإفصاح عن الجهة التي سلمت التقرير المنشور.

تعقيب المحرر

لن نعلق على طلب «غريب» بالكشف عن مصادرنا والإفصاح عن الجهة التي سلمتنا التقرير، كما ورد في ختام التوضيح، لكن يهمنا، ما دام الأمر يتعلق بتنوير الرأي العام البيضاوي والوطني، وضع المعطيات التالية رهن إشارة الجميع:

- بداية فبراير الجاري، توصلنا بتقرير (ثلاث صفحات) موقع من أعضاء من المجلس الإداري بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى يحمل عددا من الاتهامات تتعلق، حسب وصف التقرير، بسوء تدبير السكنيات الوظيفية وميزانية الأكاديمية وتفويت بعض الخدمات إلى القطاع الخاص.

- انتظرنا أياما حتى تتضح الرؤية، قبل أن نربط الاتصال بقسم التواصل بالأكاديمية الذي أطلعناه على فحوى التقرير، ملتمسين إيضاحات في عدد من النقط الواردة فيه، بل إننا أرسلنا نسخة من التقرير إلى الأكاديمية عن طريق الفاكس (نتوفر على نسخة منه).

- بعد ساعة من اتصالنا، تفضلت السيدة خديجة ينشويخ، مديرة الأكاديمية، بربط الاتصال بنا، لتوضيح عدد من المعطيات التي اعتبرتها مغلوطة في التقرير ولا تمت للواقع بصلة وأدلت بوجهة نظرها في عدد من النقط.

- انتظرنا 10 أيام، كانت كافية لمسؤولي الأكاديمية وأعضاء مجلسها الإداري لكتابة ما شاؤوا من توضيحات عن التقرير، وبعثها إلينا في إطار تنوير الرأي العام البيضاوي والوطني، ما لم يحصل، قبل أن نقرر الاكتفاء بالتوضيحات التي أدلت لنا بها السيدة المديرة وإدراجها بأمانة في مقالنا في إطار الرأي والرأي الآخر.

28

التاريخ: 2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 4

نيابة التربية الوطنية بخنيفرة تقرر إحالة المعلمة المتهمة بتشويه وجه تلميذها على المجلس التأديبي

خنيفرة: مراسلة خاصة

فور انتشار خبر الطفل/ التلميذ جمال ابو يعقوب بمريرت، إقليم خنيفرة، والتشوه الذي اصابه على مستوى الوجه جراء ضربه ب"أداة حديدية" على يد معلمته بمدرسة النصر، كما جاء في الشكاية التي تقدم بها الأب لوكيل جلالة الملك لدى ابتدائية خنيفرة، اندلع خبر الواقعة بين عشرات المواقع الاجتماعية على الشبكة العنكبوتية، وأثار اهتماما واسعا لدى مختلف مكونات المجتمع المدني، وردود افعال متفاوتة بين المعلقين، إلى جانب عدة تحركات في كل الاتجاهات. وكان طبيعيا أن تخلف "الصور الصادمة" التي تم تعميمها، عدة آراء متضاربة وقوية، منها ما اعتبره الملاحظون ضربا للمواثيق الدولية التي تنص على حماية الطفل من أي عنف جسدي او جنسي، وتحذر من ظاهرة الضرب المبرح التي تستهدف الأطفال المتمدرسين. وبينما طالب الكثيرون بمعاقبة المعلمة، طالب اخرون بالعفو عنها رافة بحالها وظروفها ومهنتها واسرتها.

وبناء على المعطيات الواردة بصدد الموضوع، ونظرا لبشاعة الصورة المعروضة، دخلت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة على الخط بشكل فوري، وأصدرت بلاغا توضيحا في الموضوع، افادت فيه انه بعد التنسيق مع المفتشين العامين للوزارة ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، سارع النائب الإقليمي للوزارة بإقليم خنيفرة إلى زيارة المؤسسة المعنية، بمعية رئيس مصلحة تدبير الحياة المدرسية ومفتش المقاطعة، للوقوف على الحيثيات والملابسات ميدانيا، حيث تم الاستماع إلى المعلمة المعنية، ووالد التلميذ، والتلميذ نفسه، إضافة الى تلاميذ الفصل الدراسي، ثم مدير المؤسسة، ومفتش المقاطعة، وجميع المدرسين والمدرسات بالمؤسسة.

وحسب توضيحات النيابة الإقليمية، تبين لها، من خلال المعطيات، ان "إحدى ادوات الزينة (الأساور) التي ترتديها المعلمة هي السبب في الجرح"، هكذا جاء في التوضيح الذي انتقل إلى القول ب" ان جميع العاملين بالمؤسسة أجمعوا على حسن سلوك المعلمة، خاصة وان لها اقدمية 15 سنة في العمل بنفس المؤسسة، وهي أم وربة بيت"، وبينما حاول التوضيح نفي "الاعتداء المبرح على التلميذ وإلحاق الضرر به"، اكد "ان ما وقع كان عن غير قصد"، وان المعلمة "تحملت جميع مصاريف التطبيب وإجراء عملية التجميل لوجه الطفل وهو ما ثبت كاثار على وجهه"، في إشارة إلى إعادة "خياطة" وجه الطفل بإحدى العيادات الخاصة بمكناس من حيث كانت عملية "الخياطة" بالمستشفى الإقليمي سيئة للغاية وغير مناسبة، حسبما حصلت عليه "الاتحاد الاشتراكي" من معطيات.

توضيح النيابة الإقليمية الذي لم تفته الإشارة إلى "قيام والد التلميذ بالتنازل كتابة عن المتابعة القضائية وإجراء صلح بين الطرفين"، أكد "رجوع التلميذ إلى الفصل الدراسي وإلحاحه على ان تكون المعلمة هي مدرسته الدائمة"، وعلى اساس "تكفل المعلمة بتتبع حالته نفسيا وتربويا، برضاء ورضى ولي أمره"، على حد توضيح بلاغ النيابة الإقليمية.

وبناء عليه، اتخذت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة ما ينبغي من الإجراءات، التي منها اساسا "توجيه لفت انتباه الأساتذة لضرورة الاحتياط عند تنبيه التلاميذ"، مع قرار "إحالتها على المجلس التاديبي"، ثم العمل على "عقد اجتماع لهيئة التفتيش للقيام بعملية تاطيرية، بناء على هذه الواقعة، لدى الأساتذة كي لا يتكرر الأمر"، والتشديد على "وضع المؤسسة والفصل الدراسي للتلميذ تحت المجهر ورفع تقارير شهرية للتاكد من مواصلة التلميذ للدراسة بشكل سليم"، يضيف بلاغ النيابة الإقليمية.

وسبق ل"الاتحاد الاشتراكي" ان نقلت خبر إصابة الطفل جمال ابو يعقوب بتشوه بليغ على مستوى الوجه إثر تعرضه لتعنيف من طرف معلمته، قال الاب إنها استعملت "أداة حديدية"، حسبما ورد في شكايته المقدمة لوكيل الملك لدى ابتدائية خنيفرة، وتمت إحالتها على الشرطة القضائية بمريرت تحت عدد 13 خ ت ط 2012 قصد اتخاذ ما يلزم من الإجراءات القانونية في حق المعنية بالامر.

وكان الطفل، الذي لا يتجاوز 7 سنوات من عمره، ويدرس بالسنة الثانية ابتدائي، قد نقل إثر ذلك إلى المستشفى الإقليمي بخنيفرة حيث تم إسعافه بواسطة 22 غرزة، قبل حصوله على شهادة طبية تثبت نسبة العجز في 35 يوما قابلة للتمديد.

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 4593

الأحداث المغربية

الصفحة: 7

أكثر من 300 طفل بتاونات يستأنفون دراستهم

◄ ماب : محمد المتقي

قرر آباء وأمهات وأولياء تلاميذ مجموعة مدارس أولاد صالح المركزية بجماعة سيدي يحيى بني زروال بدائرة غفساي، السماح لأبنائهم بالعودة إلى الدراسة بدء من يوم أمس الثلاثاء 21 فبراير الجاري، بعد أن كانوا ممنوعين من الالتحاق بالمدرسة عقب انتهاء عطلة الطور الأول من السنة الدراسية، ويأتي قرار هؤلاء الآباء والأمهات والأولياء على إثر الحوار الذي أجروه يوم الإثنين 20 فبراير الحالي مع النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بتاونات، والذي أفضى إلى نتائج تروم حل مشكل النقص الحاصل في الأطر التربوية بهذه المجموعة المدرسية والذي ساهم في إحجام الآباء عن إرسال أبنائهم إلى استكمال الدراسة خلال الأسبوع الماضي.

وكان هؤلاء الآباء قرروا منع أبنائهم من الدراسة ابتداء من يوم 14 فبراير الجاري، احتجاجا على الاكتظاظ الذي تعيشه المؤسسة والظروف غير الملائمة التي تتم فيها العملية التربوية، وهي الأوضاع التي دفعت بما يزيد عن مائتين من آباء وأولياء وأمهات التلاميذ الإقدام على «خطوة تصعيدية» تمثلت في انتقالهم برفقة أبنائهم وبناتهم يوم الإثنين 20 فبراير الحالي من منطقة أولاد صالح التي توجد بها المجموعة المدرسية إلى مدينة تاونات على مسافة تفوق 60 كلم، حيث مقر النيابة للاحتجاج على ظروف التعليم بالمؤسسة.

و بمجرد نزولهم من السيارات ساروا في مسيرة عبر الشارع الرئيسي للمدينة في اتجاه مقر النيابة، حيث نظموا وقفة احتجاجية ورددوا شعارات تندد بالوضع الذي تعيشه مؤسستهم من جراء « النقص الحاصل في الأطر التربوية واكتظاظ الأقسام»، وهو ما يجعل ظروف العمل غير ملائمة بهذه المؤسسة، يقول أحد المشاركين في هذا الاحتجاج .

وأكد المصدر ذاته أن النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بعد وصول هؤلاء المحتجين إلى باب النيابة سارع باستقبال لجنة عنهم بمقر النيابة، بهدف فتح حوار والعمل على معالجة المشاكل التي جاؤوا من أجل حلها، حيث أفضى الحوار الأولي مع المسؤول ذاته عن القطاع بالإقليم إلى اقتراح فكرة « اللجوء إلى أساتذة سد الخصاص تقوم النيابة بتأدية أجورهم»، من أجل حل مشكل الاكتظاظ والنقص الحاصل في الأطر التدريسية، وهي الفكرة التي تم النقاش فيما بين المحتجين حولها كحل اقترحته النيابة، غير أن هذا الحل بدا «غير مجد وأنه حل يبقى ترقيعيا، ولن يحل المشكل القائم»، حسب نفس المصدر، الشيء الذي دفع بهم إلى «رفضه مهددين بتصعيد احتجاجاتهم والسير في مسيرة نحو مقر العمالة والاعتصام أمامها إلى غاية الاستجابة لمطلبهم» .

إلا أن النيابة وبعد اتصالها بالمؤسسة عادت لتستدعي من جديد لجنة المحتجين من هؤلاء الآباء والأولياء، مخبرة إياهم أن هناك من الأساتذة بالمؤسسة من تطوع لتدريس حصص إضافية بالمؤسسة مقابل أن تؤدي النيابة أجر هذه الحصص الإضافية ، وأنه بموجب هذا الإجراء سيتم تقسيم أقسام المستويات المكتظة وخصوصا تلك التي يبلغ عدد تلاميذتها 50 تلميذا إلى قسمين في كل مستوى، ليتم التخلص من هذا الاكتظاظ، وهي «الفكرة التي حيذها هؤلاء المحتجون » يقول أحد المشاركين في الحوار، ليخلص اللقاء مع النائب الإقليمي للتعليم إلى اتخاذ هذا الإجراء كحل يمكن أن يساهم في إنهاء الموسم الدراسي بهذه المؤسسة والتي كانت مهددة بسنة بيضاء يضيف المتحدث نفسه، وهي المدرسة التي تضم أزيد من 300 تلميذ وتلميذة موزعين على 12 قسما ويؤطرهم سبعة أساتذة التعليم الابتدائي .

التلاميذ وأولياء أمورهم أمام مقر نيابة التعليم بتاونات (خاص)

30

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 6567
بيان اليوم
الصفحة: 4

الناظور

لقاءات تواصلية بنيابة وزارة التربية الوطنية

احتضنت مؤخرا النيابة لقاءين تواصليين الأول مع شركاء النيابة من الجمعيات وهيئات المجتمع المدني النشيطة في مجالي التربية غير النظامية ومحاربة الأمية والثاني مع المستثمرين في قطاع التعليم الخصوصي ومديري مؤسساته التعليمية.

في مستهل الاجتماع الأول وضح النائب أن الغاية المتوخاة من اللقاء هي استعراض المستجدات التي يعرفها القطاع، وتوحيد الرؤى وتبادل المشورة للتغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذ البرامج المسطرة، سعيا وراء توسيع العرض التربوي في البرنامجين، والتداول حول جميع القضايا التي تهم بالشراكة بين الطرفين قصد الرقي بها إلى مستوى الانتظارات التي تفرضها الوضعية الراهنة لآفة الأمية وعدم التمدرس بالإقليم، معبرا لهم عن ترحيب النيابة الدائم بالاستماع لهم والتشاور معهم من أجل الارتقاء بالقطاع، خدمة للوطن ومساهمة في تحقيق التنمية البشرية التي تعد برامج تعميم التمدرس ومحاربة الأمية من أولى أولوياتها وشروطها الضرورية، خاتما كلمته بتمنياته للحاضرين بالتوفيق في أشغالهم.

بعد استماع رؤساء وأمناء الجمعيات العشرين الشريكة إلى العرض التقديمي الذي ألقاه رئيس مصلحة محاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية، وتمحور حول واقع وآفاق التربية غير النظامية ومحاربة الأمية بالإقليم، تلاه نقاش مفتوح وصريح بين الحاضرين.

الاجتماع الثاني مع مديري مؤسسات التعليم الخصوصي والمستثمرين في القطاع، افتتحه السيد النائب الإقليمي مرحبا بالحاضرين الذين يعدون فاعلا أساسيا في الميدان، ودعامة قوية من دعائم الإصلاح التربوي؛ مؤكدا لهم أن الغرض من اللقاء هو ترسيخ تقليد التشاور والتدبير التشاركي الذي تنهجه النيابة لأجل إشراك كل الفاعلين في إنجاح مسلسل الإصلاح التربوي، وتقريبهم من مضامين مشروع الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي، والاطلاع على آرائهم واقتراحاتهم وتقصي أفضل السبل لتفعيلها على أرض الواقع، وخلال اللقاء تم استعراض وضعية التعليم المدرسي الخصوصي بالإقليم وآفاق تنميته، وبعض المشكلات التي رصدتها النيابة من خلال الزيارات التفقدية التي أنجزها أطرها، والتي يمكن إيجازها في تخطي سقف الطاقة الاستيعابية للمؤسسات دون أن يواكبها ذلك أي إجراء على مستوى البنية الأساسية، إلى جانب تسجيل الأطفال دون مراعاة شرط بلوغهم السن القانوني للتمدرس، أو قبول أطفال لمتابعة الدراسة دون أن يدلوا بشهادة مغادرة من مؤسساتهم الأصلية تثبت مستواهم الدراسي، وهذه المشكلات المرصودة لها تأثير مباشر على جودة الخدمات التربوية التي تقدمها مؤسسات التعليم الخصوصي ولا تواكب الجهود التي تبذلها النيابة. أدلى المشاركون في اللقاء بعدد من الملاحظات الوجيهة، والاقتراحات التي ثمنتها النيابة، والتي تروم النهوض بالقطاع حتى يستجيب لتطلعات المواطنين، ويساهم في تحفيز الطلب على التمدرس وتنمية العرض التربوي وتحسين جودة التعليم والتعلم بالقطاع، تنفيذا للسياسة الحكومية الرامية لإصلاح التعليم في بلادنا والارتقاء به إلى مصاف الأنظمة التربوية بالبلدان المتقدمة.

31

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: 5

الناظور

تكوين حول إنتاج الموارد التعليمية

نظمت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالناظور الدورة التكوينية الأولى في مجال هندسة وتطوير الموارد الرقمية والسيناريوهات البيداغوجية ، كانت موزعة على مرحلتين ،و خصصت لتكوين 20 إطارا من مختلف المؤسسات التعليمية و إدارتها الإقليمية ، قصد تطوير كفاءاتهم و مهاراتهم في مجالات تصميم و«إنتاج ونشر الموارد التعليمية التعلمية...

أشرف على تأطير هذه الفئة من الأسرة التعليمية ، مكونان من المركز المغربي الكوري للتكوين على ثلاث مراحل ، الأولى تتمثل في عملية التكوين والتحصيل، وتشتمل على دروس نظرية وأعمال تطبيقية، ثم تليها مرحلة الاستثمار وإعداد المشروع الشخصي خلال الفترة ما بين الدورتين (فبراير ومارس) ، تليهما مرحلة الإشهاد والتتبع حيث سيتم تقديم المشروع الشخصي ومناقشته .

أما من حيث المنهاج فيتضمن التكوين 3 مصوغات إلزامية، الأولى في مجال التصميم البيداغوجي للموارد التعليمية التعلمية متعددة الوسائط (مقاربات ونماذج التصميم)، و المصوغة الثانية في مجال تقنيات تطوير وإنتاج موارد تعليمية تعلمية متعددة الوسائط، أما الثالثة ففي مجال تصميم واستعمال سيناريوهات بيداغوجية قائمة على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عبد القادر خولاني

32

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 4593

الأحداث المغربية

الصفحة: 8

كاميرات وحراس خاصون لضمان أمن بعض المؤسسات التعليمية بتطوان

ضعف الإمكانيات يجعل المشروع «امتيازا» لمؤسسات التعليم الخاص

تطوان: مصطفى العباسي

«لم يعد محيط المؤسسات التعليمية آمنا، ولا حتى داخلها وهو ما يتطلب إجراءات مستعجلة لحل المشكل». يقول مسؤول بجمعية لآباء وأولياء التلاميذ بتطوان، التعليق كان بعد قرار بعض المؤسسات التعليمية، خوض تجربة توفير أمن خاص وكذلك تركيب كاميرات مراقبة، بعضها داخل الساحات والممرات وأخرى عند مدخلها. الترتيب الاحتياطي الجديد مازال مجرد مقترح بالنسبة لبعض المؤسسات التعليمية العمومية، في وقت بدأت مؤسسات للتعليم الخصوصي في تركيب كاميراتها، وتهيئة الظروف الأمنية لتلامذتها وأطرها التربوية.

ليست هناك معارضة لتلك الكاميرات لا من طرف التلاميذ ولا أولياء أمورهم، وإن كان بعض التلاميذ «المشاغبين» بالأساس هم من لديهم تحفظات على وجود تلك الكاميرات بالساحات وحتى ببعض الممرات، وهو أمر لا تأخذه إدارات تلك المؤسسات مأخذ الجد، كما عبر عن ذلك مدير واحدة منها. «تفادي السرقات التي تتم ليلا وأيام العطل، وكذلك بعض التصرفات اللاأخلاقية التي يمكن أن تمس سمعة المؤسسة هي هدف إقامة تلك الكاميرات»، يوضح مسؤول بمؤسسة للتعليم الخاص بتطوان.

جنبات المؤسسات التعليمية العمومية وحتى بعض الخاصة، غدت مرتعا لبعض المنحرفين من خارج المؤسسة ومن بين تلامذتها، ولم يعد هناك من وسيلة لضبط تلك التصرفات ومراقبتها، إلا عبر نظام حراسة متطور وهو ما لا يتسنى للعديد من المؤسسات التعليمية، خاصة منها العمومية التي تفتقد للإمكانيات المادية وحتى البشرية، حسب تأكيد حارس عام ثانوية تتعرض لانتقادات بسبب ما يحدث ببوابتها، «حنا كانديروا مجهودنا بلحق

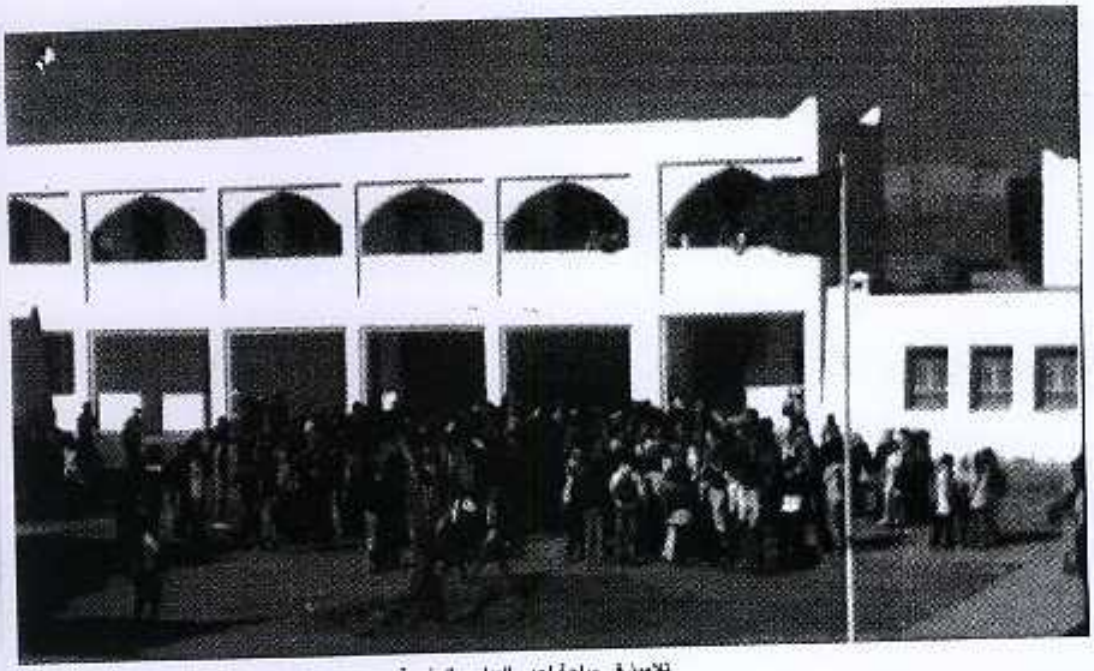

تلاميذ في ساحة إحدى المدارس المغربية

أرشيف

صعيب تتابعوا التلاميذ على برا، فوسط المؤسسة وكنلقاوا صعوبات لأن عددنا قليل»، يقول المتحدث بكل ثقة في النفس.

الكاميرات الجديدة المحتمل البدء، في تركيب بعضها في الأسابيع القليلة المقبلة، تحتاج لنظام معلوماتي ومراقبين متخصصين، عائق آخر يقف في وجه إدارة تلك المؤسسات التي قررت في مجالسها الداخلية البحث عن سبل لتركيب تلك الكاميرات، وتوفير نظام أمني فعال وناجع لحماية التلاميذ والأساتذة على حد سواء. خاصة بعد تنامي المظاهر السلبية المتنامية على مشارف جل تلك المؤسسات، تداول وتعاطي المخدرات القوية، التحرش والشجارات اليومية، بعضها خطير جدا، يخلف ضحايا من بين التلاميذ والتلميذات...

تجربة النظام الأمني الجديد ببعض المؤسسات التعليمية، مازالت محدودة جدا على مستوى تطوان، خاصة وأنه لم يتم توفير حراس خاصين إلا بعدد قليل جدا من تلك المؤسسات، عكس باقي المدن المغربية الأخرى، وتم الإبقاء على النظام القديم لحراس يشتغلون «كل شيء» هناك. وترد بعض المصادر سبب ذلك لغياب الإمكانيات المادية لتلك المؤسسات، وصعوبة التعاقد مع شركات متخصصة في هذا المجال، خاصة وأن جل المؤسسات سواء منها الابتدائية أو الثانوية، ليست لها مداخيل تمكنها من توفير الحراسة بشكل جيد، بل إن منها من لا تتمكن حتى من توفير أجر المنظفة، فكيف يمكنها تدبير هذا النظام الأمني الذي يتطلب ميزانية كبيرة جدا.

ولم يستبعد المصدر ذاته أن يكون هناك برنامج وطني في هذا الصدد، حيث مازالت بعض المشاريع المتعلقة بتنظيم المؤسسات التعليمية تنتظر الحسم، وعلى رأسها الوضع الأمني بتلك المؤسسات المنتشرة عبر التراب الوطني، مازال لم يحسم بشأنه بعد بعضها بسبب الفترة الفاصلة بين الحكومتين، وبعضها كان يتطلب تمويلا وإمكانيات مالية كبيرة، يوضح المتحدث. والذي ينتظر أن يتم فعلا رصد ميزانيات لتوفير حراس خاصين وحتى الكاميرات لبعض المؤسسات التعليمية، المعروفة بمشاكلها الأمنية بين أسوارها وخارجها، والتي تتطلب تدخلا عاجلا قبل أن تزيد الأمور سوء.

فهل تحل الكاميرات والحراس الخاصون، مشاكل تلك المؤسسات التي غدت «وكرا» لعدد من المنحرفين وتجار المخدرات القوية؟ أم أنها ستكون جزء من «أكسسوار» فقط ينضاف لما هو موجود أصلا دون أن تكون له فائدة؟...

التاريخ:2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:6

حركة الطفولة الشعبية ومدرسة المسيرة بوزان «يربيان» على السلامة الطرقية

وزان: محمد حمضي

بمناسبة اليوم الوطني للسلامة الطرقية ، قام الفرع المحلي لحركة الطفولة الشعبية بوزان بمبادرة، استهدفت تحسيس تلاميذ مدرسة المسيرة باهمية التشبع بثقافة احترام قانون السير ، وتكثيف الأنشطة بمناسبة الاحتفاء بهذا اليوم الذي تدعو إلى تخليده اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير يوم 18 فبراير من كل سنة ، وذلك «من أجل محاصرة كارثة حرب الطرق ببلادنا التي يذهب ضحيتها آلاف المواطنين بين قتلى وجرحى ومعطوبين».

هذا النشاط التربوي الهام الذي شارك فيه ، جنبا إلى جنب، اطر الحركة والأطر التربوية العاملة بالمؤسسة التعليمية ، تميز بتنوع وتعدد الأنشطة الهادفة . وهكذا تم تنظيم ورشة تعرف من خلالها مجموعة من التلاميذ على علامات التشوير ، ودورها في تنظيم السير والجولان ، والنتائج الإيجابية التي تترتب عنها عند احترامها . كما نظم امتحان رمزي لتعلم سياقة الدراجة الهوائية توج بحصول الناجحين من الأطفال على رخصة للسياقة .

وطردا للرتابة التي تقتل مؤسساتنا التعليمية ، فقد انخرط عدد من التلاميذ في ورشة الجداريات نقلوا فيها بالصورة واللون الطاقات الإبداعية التي تختزنها دواخلهم النفسية ، كما نظم عُرس رمزي على الطريقة الوزانية ، وحفل حناء.

يذكر بأن مدرسة المسيرة التي انفردت على مستوى مدينة وزان بتنظيم هذه التظاهرة التربوية الهامة ، شدت لها الانتباه منذ الموسم الدراسي الماضي ، خلافا لما كانت عليه في السابق ، فقد انخرطت الأطر التربوية ، وجمعية آباء وأمهات التلاميذ ، وفعاليات أخرى في برنامج طموح توخى رد الاعتبار(تاهيل فضائها ، تنويع أنشطتها) للمؤسسة التعليمية ، ومصالحتها مع محيطها .

34

التاريخ:2012/02/22 العدد 10020	الإتحاد الاشتراكي	الصفحة:6

المنسقية الجهوية لمراكز الاستماع والوساطة التربوية تنظم يوما دراسيا بمراكش

تنظم المنسقية الجهوية لمراكز الاستماع والوساطة التربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت الحوز يوما دراسيا حول مراكز الاستماع والوساطة المدرسية تحت شعار : « مراكز الاستماع لمدرسة بدون انقطاع » ، وذلك يومه الأربعاء 22 فبراير 2012 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بالمركز الجهوي للتكوين مقر نيابة سيدي يوسف بن علي سابقا بمراكش .

: م. مروان

35

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العـــــلـــــم
الصفحة: 5

هل يقتدي الصغار بالكبار

تلميذان أضرما النار في جسد تلميذ

زايو . الناظور ، خولاني عبد القادر

في سابقة خطيرة، عمد تلميذان يتابعان دراستهما بالمستوى السادس بمدرسة صلاح الدين الأيوبي مساء الاثنين 20 فبراير الجاري ، إلى ترصد واعتراض سبيل طفل يدرس بالمستوى الرابع ابتدائي بنفس المؤسسة أثناء خروجه من المدرسة وعلى بعد أمتار قليلة منها « لأسباب ما زالت مجهولة» قصد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، ليعمد أحدهم إلى رشه بالبنزين الذي كانا يحملانه معهما، ليقوم التلميذ الآخر بإضرام النار في جسد الطفل المسكين الذي لا يتعدى سنه 11 عاما، وهي العملية الإجرامية التي تمت بتنسيق تام ومحبك بين الجناة دون رحمة أو شفقة ، إلا أن التدخل الفاعل والجريء لأحد المارة واستعماله معطفه أحال دون اشتعال واندلاع النار على مستوى جسم الضحية، وبعد ذلك عمل المواطنون على نقله بسرعة عبر سيارة خاصة إلى المستشفى الحسني بالناظور لتلقي العلاج .....

وقد نتج عن هذا الاعتداء الطائش والغريب حروق من الدرجة الثانية على مستوى الوجه والأطراف واستياء عميق في وسط المواطنين الذين وقفوا مذهولين أمام هول وفظاعة الحادثة.. هذا الحدث الغريب الذي خلفته العادة السيئة للعديد من المواطنين الذين أصبحوا يهددون بإحراق أنفسهم أو إحراق غيرهم في حالة عدم الامتثال لمطالبهم، لتنتقل العادة السيئة إلى صفوف تلاميذ المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع المدني والجهات المعنية الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، العمل على الحد من اتساع دائرة عمليات إحراق الذات وإحراق الغير..

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 462.

الوطن الآن

الصفحة: 27

موجهة لوزير التربية الوطنية

رسالة احتجاجية لرجال التعليم بطانطان

إعداد: يوسف خطيب

يبدو أن الأمور لا تريد أن تستقيم في النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بإقليم طانطان، فما أن تهدأ عاصفة احتجاجية حتى تثور أخرى. تازم الأمور داخل النيابة الإقليمية بطانطان دفع ثلاث نقابات تعليمية بالإقليم (الاتحاد الوطني للشغل، والاتحاد المغربي للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل) إلى ديباجة رسالة احتجاجية موجهة لوزير التربية الوطنية، توصلت «الوطن الآن» بنسخة منها، جاء فيها: «... أن ننقل إليكم عميق استيائنا مما آلت إليه الأوضاع التعليمية بالإقليم من ترد نتيجة استمرار المسؤول الأول عن القطاع محليا في انتهاج سياسة قوامها الارتجال ومحاباة بعض الوجوه المحسوبة على العمل النقابي، كان آخرها إصدار مذكرة نيابية حول الترشيح لشغل خمسة مناصب لتسيير الوحدة الإدارية الإقليمية لمؤسستي محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين والتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية المرتقب إحداثها بالإقليم، وهي مذكرة بات القاصي والداني في الإقليم يعلم أنها فصلت وأصدرت لإضفاء المشروعية على لائحة اسمية معدة سلفا ضمت أسماء من أشياه النقابيين بمباركة من السيدة النائبة. وهو الأمر الذي عارضه نساء ورجال التعليم بشدة لما يمثله من إمعان في الفساد وتزكية للانتهازية في القطاع مطالبين النائبة الإقليمية بحقهم في انتداب من يرونه مناسبا لذلك وفق آلية الاقتراع باعتبارهم منخرطين في المؤسستين سالفتي الذكر». وتشدد رسالة النقابات الثلاث «على أن إصرار النائبة على إصدار المذكرة وفق الشروط التي وضعتها بمعية بقية النقابات في اجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة، وهو الاجتماع الذي عرف انسحاب كل من الجامعة الوطنية للتعليم والاتحاد المغربي للشغل والجامعة الوطنية لموظفي التعليم والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. إن إصرار النائبة على إصدار المذكرة في توقيت حرج (فترة الامتحانات الإشهادية)، وهي التي تعلم مدى الاحتقان الذي تولد في نفوس شغيلة القطاع نتيجة هذا القرار المتسرع، فرض علينا كمكاتب نقابية الدخول في خطوة إنذارية عقب انتهاء الامتحانات وذلك يوم 26 يناير 2012 كبداية لمسلسل نضالي تصعيدي ما لم يتم الإنصات لنبض شغيلة القطاع. إننا كنقابات، ومن منطلق إيماننا العميق بقيم النزاهة والشفافية وحرصنا على السلم الاجتماعي بالقطاع محليا، نجدد رفضنا القاطع للمذكرة المفبركة الصادرة في هذا الشأن والتي لا تخدم إلا مصلحة شرذمة من أشباه النقابيين بمباركة من المسؤول الأول عن القطاع بالإقليم. ونلتمس منكم سيادة الوزير، التدخل لسحبها وتعويضها بأخرى تقر بمبدأ الانتداب ضمانا للحد من الاحتقان الذي تعيشه الساحة التعليمية وحفاظا على السير العادي للدراسة بالتعليم».

محمد الوفا، وزير التعليم

37

التاريخ: 2012/02/22
العدد 3689

الصبـــــــاح

الصفحة: 5

أستاذ بالسمارة يطالب بإنصافه في الحركة الانتقالية

في شكاية مرفوعة إلى وزير التربية الوطنية، طالب الأستاذ جلال العناية رقم تأجيره 1237959 والذي يعمل بمدرسة عقبة بن نافع بالسمارة بتصحيح الحيف الذي لحقه عقب مشاركته في الحركة الانتقالية الوطنية لسنة 2011، حيث «تم حرماني رفقة زوجتي العاملة بمدرسة بن زهر بالسمارة من منصبين من المناصب الشاغرة بمدرسة الدروة رمزها p 0159811 بنيابة برشيد جهة الشاوية ورديغة، وهي مدرسة محدثة، بحسب الدليل الجديد الخاص بالمؤسسات التعليمية2011، والتي بقيت بها جميع المناصب شاغرة بعد إجراء الحركة الانتقالية الوطنية الأخيرة». وأضاف أن هذه المدرسة التي وقع عليها اختياره في الرتبة الأولى بحسب طلب المشاركة انتقل إليها 3 أساتذة عن طريق الحركة الجهوية التي نظمتها أكاديمية الشاوية واردیغة بعد أيام قليلة من نتائج الحركة الوطنية، كما تم بها تكليف مجموعة من نساء ورجال التعليم عبر الحركة الانتقالية المحلية لنيابة برشيد، وهو ما يعتبر خرقا للقانون باعتبار الأسبقية في الحركة الانتقالية تعطى للحركة الانتقالية الوطنية على حساب الحركتين الجهوية والمحلية.

وفي الشكاية ذاتها، ذكر بأنه سبق أن تقدم إلى الوزارة بطعن في الموضوع بتاريخ 07/07/2011 تحت رقم 11/295. بالإضافة إلى خوضه إضرابا انذاريا عن الطعام بمقر النيابة الإقليمية بالسمارة يوم الجمعة 16 شتنبر 2011 احتجاجا على الحيف الذي لحقه رفقة زوجته. وطلب من الوزير فتح تحقيق في الموضوع من أجل إنصافه والعمل على تعيينه رفقة زوجته بمدرسة الدروة ذات الرمز p0159811 بنيابة برشيد.

التاريخ: 2012/02/22
العدد : 22215

العـــــــلـــــــم

الصفحة: الملحق التربوي

موظف من نيابة وزارة التربية الوطنية يتابع أمام القضاء في أعمال أنجزت من طرف الإدارة

نظم موظفو نيابة وزارة التربية الوطنية بالرشيدية يوم الثلاثاء 14 فبراير الجاري وقفة احتجاجية أمام بوابة النيابة وخاضوا إضرابا لمدة يومين دعت إليه خمس نقابات تعليمية تضامنا مع موظف يتابع أمام القضاء بصفته الشخصية في قضية تهم أعمالا منجزة من طرف مصالح النيابة.

يتعلق الأمر بالحسن لمراني التقني بمصلحة البناءات والتجهيز والممتلكات بنيابة الرشيدية، الذي تم إقحامه تعسفيا في ملف مشروع إصلاح حجرات وبناء مرافق صحية ببعض مدارس جماعة مولاي علي. ويرى نقابيون ومتتبعون أن القضية التي يتابع فيها المعني، سياسية بامتياز يتم من خلالها تصريف صراعات سياسية بين رئاسة الجماعة القروية لسيدي علي والمعارضة لتصفية حساباتهم السياسية الحزبية والانتخابوية وتم إقحامه تعسفيا في ملف مشروع إصلاح حجرات وبناء مرافق صحية ببعض مدارس الجماعة.

هذا ويتابع الحسن المراني بصفته الشخصية في هذا الملف في حالة سراح، وأجلت محكمة الاستئناف في جلستها ليوم الأربعاء 15 فبراير النظر في الملف إلى يوم 25 من الشهر الجاري.

39

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 223.
المخبر
الصفحة : 6

تأجيل ملف الأستاذ الذي اعتدى على شرطي ببني ملال

أخرت محكمة الاستئناف ببني ملال القطب الجنحي التلبسي، في جلسة الاثنين 20فبراير، ملف الأستاذ «عبد القادر ناصري» المتهم بالاعتداء على الشرطي «أحمد. ي» أثناء مزاولته لعمله، إلى جلسة 27 فبراير 2012، وذلك من أجل الاطلاع على الخبرة الطبية الثانية، مع العلم أن ابتدائية بني ملال أدانت المتهم بسنة حبسا نافذة، وتعويضا ماديا قدره 40 ألف درهم، على إثر الاعتداء بواسطة السلاح الأبيض على شرطي كان في مهمة مراقبة قسم المستعجلات بالمركز الاستشفائي بني ملال، وذلك بتاريخ 17 يونيو2011.

وسبق لمحكمة الاستئناف أن قررت إجراء خبرة طبية على الضحية على يد الدكتور «ذكيري» الذي خلص إلى أن الضحية أصيب بعاهة مستديمة نظرا للضربات القاتلة التي تلقاها على مستوى البطن، والتي أدت إلى إحداث تمزقات على مستوى معيه الذي أصبح دائم الانتفاخ بعد العمليات الجراحية التي قام بها، مما جعله عاجزا عن المشي.

وجدير بالذكر أن الشرطي كان الضحية الثانية وتلقى ثلاث ضربات أثناء أدائه لمهامه بقسم المستعجلات بعدما قام الجاني بتعريض إحدى الممرضات للضرب، وهو في حالة سكر هستيرية، وحين حاول الشرطي الاتصال بقسم المداومة من أجل طلب التدخل لوقف العبث بقسم المستعجلات، والتصدي للمهاجم، تعرض للطعن من الخلف بواسطة سكين، على مستوى كليتيه، وصدره.

التاريخ: 2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 7

في الندوة الختامية لبرنامج «محاربة تشغيل الأطفال والهدر المدرسي»

النقابة الوطنية للتعليم تدعو إلى وضع خطة وطنية لمحاربة تشغيل الأطفال والهدر المدرسي

مكناس - امحمد الناجي

نظمت النقابة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الفيدرالية الديمقراطية للشغل، يومي الخميس والجمعة 9 - 10 فبراير 2012 بمجمع المركب الثقافي «المنوني» بمكناس، ندوة تقييمية وختامية لبرنامج: «محاربة تشغيل الأطفال والهدر المدرسي»؛ وذلك تحت شعار: «جميعا لحماية حقوق أطفالنا». وقد ساهم في أشغال هذه الندوة، مسؤولون نقابيون سهروا على تنفيذ هذا البرنامج، داخل مجموعة من المؤسسات التعليمية التابعة لخمس أكاديميات جهوية (خمس مؤسسات ابتدائية عن كل أكاديمية) منها أكاديمية جهة مكناس تافلالت، إلى جانب ممثل عن وزارة التربية الوطنية، ومسؤولين عن بعض الأكاديميات المستهدفة بالبرنامج. وقد تنوعت أشغال هذه الندوة بين الكلمات التوجيهية والتدخلات التقييمية والإبداعات التلاميذية، التي ساهم بها تلامذة المؤسسات المستهدفة داخل الأكاديميات الخمس.

وقد صرح الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم عبد العزيز إيوي في البداية، بأن هذا البرنامج الذي نشهد تقييم إحدى مراحله، قد انطلق في إطار علاقة صداقة بين النقابة الوطنية للتعليم ونقابة (aob) الهولندية، ثم تحول إلى علاقة تضامن بين الشعبين المغربي والهولندي. وقد مكن من التعرف على جزء من معاناة الأطفا ل المغاربة، ليس داخل هولندا وحدها، بل داخل عموم الفضاء الأوربي. واعتبر الكاتب الوطني أن هذا البرنامج قد عبر عن استعداد المغاربة للانفتاح والتعبير عن مشاكلهم، حيث ارتفع طابو الصمت، ليخرج الأطفال المغاربة في المدن التي مسها البرنامج إلى الشارع في مسيرات تلاميذية عبرت عن انشغال الأطفال المغاربة، ووجهت نداءاتها إلى من يعنيهم الأمر، قصد لفت انتباههم لآفتي الهدر المدرسي وتشغيل الأطفال، ومن جهة أخرى -يتابع إيوي- أعطى البرنامج صورة إيجابية عن الديمقراطية المغربية، وانفتح عليه الجامعيون في هولندا، وعبرت جهات جامعية هناك عن رغبتها في إقامة شراكات متنوعة مع الجامعات المغربية حول هذا الموضوع، مما يفتح الأبواب أمام استفادة المنظومة التربوية المغربية، ويفتح الآمال في إمكانية التخفيف من ظاهرة تشغيل الأطفال، إذا توفرت الإرادة السياسية، وتضافرت الجهود بين الحكومة والنقابات وجمعيات المجتمع المدني، من أجل الحد من آفة الهدر المدرسي. وهكذا -يضيف عبد العزيز إيوي- يكون البرنامج قد أعطى بعدا جديدا للعمل النقابي، حيث فتح أمامه إمكانية الانفتاح على مجال الأعمال التنموية إلى جانب الأهداف المطلبية المعهودة.

أما ممثل وزارة التربية الوطنية، فقد اعتبر أن حضور الوزارة إلى هذه الندوة، يعد اعترافا بالدور الهام الذي يقوم به جميع الفرقاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، من أجل النهوض بحقوق الإنسان ببلادنا، وعلى رأسها حق التربية والتعليم، كما أن هذا الحضور يمثل تجديدا للاعتراف بدور الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين وبين القطاعات والمؤسسات الحكومية، ذلك أن عالم اليوم لا يقتضي فرض حلول أحادية الجانب، بقدر ما يقتضي تضافر الجهود والمقاربة التشاركية، في الإجابة عن أسئلة معقدة، في ظل أوضاع عالمية ومحلية متسمة بالتعقيد الشديد. وإذا كانت بلادنا قد قطعت خطوة هامة في مسار تطورها بإقرارها لدستور جديد، ذي مضمون حقوقي، فإن هذا الأمر قد أصبح يفرض مضاعفة الجهود، من أجل الارتفاع بشراكتنا إلى مستويات تمكن من النهوض بحقوق الإنسان، وضمان حياة كريمة للجميع.

واعتبر مدير أكاديمية جهة مكناس تافلالت، الهدر المدرسي ظاهرة سلبية متعددة الجوانب، يتداخل فيها الاجتماعي بالاقتصادي والتربوي، وتنعكس نتائجها مباشرة على أداء المنظومة التربوية ككل، وعلى تحقيق النجاعة المطلوبة منها، مما يحتم النظر إليها بعين الجدية والتمحيص والمتابعة الميدانية، من طرف كل الجهات المتدخلة، بهدف البحث عن الحلول الناجعة لها في مختلف الجهات والأقاليم. وفي هذا الباب، يعتبر ما قامت به النقابتان الشريكتان: النقابة الوطنية للتعليم (ف. د. ش) ونقابة (aob) الهولندية عملا يدخل في صميم اهتمامات النقابات المواطنة، التي تتجاوز القضايا المطلبية الصرفة لتنخرط

41

التاريخ: 2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 7

بإسهام وفعالية وبشكل إيجابي في الإجراءات العملية الهادفة لخدمة المواطن والمدرسة ومن خلالهما المجتمع ككل، مما يحتم -يضيف مدير الأكاديمية- توفير كل الشروط اللازمة لاستمرار البرنامج، مع العمل على توسيع دائرة اشتغاله لتشمل بقية نيابات الجهة، لا سيما بالمناطق المعروفة بهشاشتها الاجتماعية، والعمل من جهة أخرى على استقطاب فاعلين وشركاء جدد، لدعم هذه الجهود والارتقاء بها، في افق المزيد من تضييق دائرة الهدر المدرسي بهذه الجهة. ولم يفت المدير بهذه المناسبة، أن يدعو كافة الشركاء الحاضرين إلى المساهمة بما لديهم من خبرات متراكمة، في العمل على إنجاح مشروع المدارس الجمعاتية، التي يعول عليها كثيرا في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، كما عبر عن كامل ثقته في الكفاءات التعليمية وذكائها الجماعي، وفي قدرتها على اقتراح وإبداع وسائل كفيلة ببناء خطة وطنية لتوسيع افاق المشروع لتشمل سائر الأكاديميات والنيابات داخل الوطن.

وعبر مدير أكاديمية جهة فاس بولمان عن اعتزازه بهذا المشروع التربوي الهام، الذي يجسد مفهوم النقابة المواطنة والنقابة الحقوقية، التي تدافع عن حقوق رجل التعليم من جهة، ومن خلاله عن حقوق الطفل التلميذ، لأن حقوق رجل التعليم مرتبطة بحقوق التلميذ، ووجود الأستاذ مستمد من وجود التلميذ؛ وبالتالي، فإن أي هدر مدرسي للتلميذ، هو في نفس الوقت هدر ضمني واعتباري للمدرس؛ ولذلك فإنني -يتابع المدير- أشعر بافتخار من خلال ما تقوم به النقابة الوطنية للتعليم، وتقدمه في هذا المجال كنموذج للنقابة الطلائعية، التي تقوم بعملها على أساس حس وطني كبير، حيث تشترك مع الإدارة في السعي من أجل بلوغ هذا الهدف النبيل، الذي هو ضمان مقعد لكل طفل.

ويختم مدير أكاديمية جهة فاس بولمان كلمته، مجددا استعداد هذه الأكاديمية للاستمرار في الشراكة من أجل المضي بهذا المشروع إلى افاق أرحب ومجالات اوسع، مع العمل على تجديد الوسائل وتطوير الغايات، من خلال استثمار ما تم تحقيقه من نتائج، واكتسابه من ثقافة تشاركية في هذا المجال.

وللإشارة، فإن هذا المشروع قدانطلق في بداية الأمر في أكاديمية جهة فاس بولمان، على مدى أربع سنوات: 2004 - 2008 وبعد النجاح الذي عرفه والنتائج التي حققها، حيث اعتمد على المستوى العالمي، كبرنامج نموذجي لما يمكن أن تقوم به النقابات التعليمية في العالم، في مجال محاربة الهدر المدرسي وتشغيل الأطفال، إثر ذلك، قرر الشركاء الهولنديون تمديد البرنامج لسنتين جديدتين (2009 - 2011) مع توسيع البرنامج ليشمل إلى جانب أكاديمية فاس بولمان اربع أكاديميات جديدة؛ وذلك بهدف وضع اسس متينة لضمان استمرار الفعل النقابي في مجال

محاربة تشغيل الأطفال والهدر المدرسي.

ويبدو أن هذا المشروع قد ضمن امتداد جذوره داخل التربة المغربية، حيث استشعر المسؤولون التربويون أهميته وافاقه الرحبة، وتتأكد اولى ملامح هذا الاستشعار، من خلال تتويج هذه الندوة بتوقيع اتفاقيتي شراكة، بين مديري أكاديميتي مكناس تافلالت وفاس بولمان، وبين الكاتبين الجهويين للنقابة الوطنية للتعليم بالأكاديميتين؛ وذلك بهدف إطلاق مرحلة جديدة من هذا البرنامج.

42

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 292.
الشروق
الصفحة : 3

نقابة

تقليل من لقاء الوفا

الاتحاد المغربي يقلل من أهمية لقاء محمد الوفا في الوقت الذي عبرت فيه بعض النقابات وبعض الهيئات عن أهمية النتائج التي أسفر عنها لقاء وزير التربية الوطنية مع ممثلي النقابات الأكثر تمثيلية يوم 17 فبراير الجاري.

واعتبرت نقابة الاتحاد المغربي للشغل هذا اللقاء، في بلاغ لها، عبارة عن «جلسة تواصل عاد لم ترق إلى مستوى جلسة الحوار بالشروط المعروفة»، وأعلنت النقابة ذاتها أن اللقاء لم يفض إلى نتائج ملموسة بل ظلت جميع الملفات عالقة وعلى رأسها المذكرة رقم 154.

٧٣

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 462.

الـــوطـــن الآن

الصفحة: 27

.. هدنة بين الحكومة ورجال التعليم

اللقاء الذي جمع وزير التربية الوطنية والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية طيلة يوم 17 فبراير 2012، عن مجموعة من القرارات واستجابات الوزارة الوصية للعديد من النقط التي تضمنها الملف المطلبي لنساء ورجال التعليم، حيث اتفق الطرفان على العديد من الإجراءات أبرزها: رد الاعتبار لمكانة الإدارة التربوية في المنظومة ومدحها هامشا تربويا للمبادرات، والشروع في منح التعويضات للمديرين بعد رفع وزارة المالية تحفظها، والموافقة على إحداث إطار خاص بهم ضمن النظام الأساسي، وحل ملف المبرزين من خلال إحداث نظام أساسي خاص بهم، والتدقيق في باقي المطالب، والموافقة على المعادلة الأكاديمية لدبلوم التخرج، ومواصلة النقاش في موضوع التعويضات التكميلية وباقي النقط في النظام الأساسي، وتوقيف التوظيف المباشر في الإطار، كما اتفق الطرفان على حل مشكل ملحقي الاقتصاد والملحقين التربويين في إطار النظام الأساسي بإمكانية ولوج إطار متصرف أو ممون، وتوفير كل الشروط لإنهاء الحركة الانتقالية بنهاية شهر يونيو، وضمان شفافيتها الكاملة لتجنب عدم إعلان بعض المناصب الشاغرة (اعتماد برنامج خاص بطبق جهويا وإقليميا). وستجتمع لجنة لضبط تواريخ إنجاز هذه الحركات بما في ذلك الالتحاقات بالأزواج والملفات الصحية. إلغاء المذكرة 122 (تدبير الزمن المدرسي)؛ مع الحفاظ على الزمن المدرسي المتلائم مع خصوصية المناطق باتفاق بين المديرين والأساتذة. وكذلك المذكرة 204 (بيداغوجيا الإدماج) والتأكيد على مسؤولية الأستاذ في التقويم بالطريقة المعهودة، مع تشكيل لجنة لوضع أسلوب مرن للتقويم مستقبلا.

44

التاريخ:2012/02/22
العدد: 4593

الأحداث المغربية

الصفحة :7

المبرزون يستنكرون بطء وزارة التعليم في إصدار نظامهم الأساسي

بالرغم من تضمين ملف المبرزين في اللقاء الأخير الذي تم عقده بين وزير التربية الوطنية والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية يوم 17 فبراير 2012 بالرباط، والتوصل إلى اتفاق يقضي بإسناد مطلب إحداث نظام أساسي لهذه الفئة، إلى لجنة تقنية محدثة لهذا الغرض، فإن النتائج المذكورة حسب مصادر من القطاع لم ترق إلى تطلعات المبرزين الذين استنكروا تماطل الوزارة في التعامل مع ملفهم المطلبي، واعتبروا أن ما تم التوصل إليه «نوع من العموميات يجد تفسيره في استمرار التجاهل التام للمشاكل التي يتخبط فيها الأساتذة».

وقال مصدر من هذه الفئة إن دواعي الإضراب الذي دعت إليه السكرتارية منتصف الشهر الماضي يومه الأربعاء وغدا الخميس 22 و23 فبراير مع تنفيذ وقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة التربية الوطنية في اليوم الأول للإضراب، مازالت قائما، وذلك بالنظر إلى التهميش وغياب الجدية التي تطال ملفات هذه الفئة.

وأوضح خالد عبد المومن المنسق الوطني للسكرتارية الوطنية للأساتذة المبرزين في تصريح للجريدة «أن اتفاق إصدار النظام الأساسي الخاص بهذه الفئة، والذي جاء بناء على المحضر الموقع بين الطرفين بتاريخ 19 أبريل 2011 طبعه نوع من المماطلة وعدم الالتزام بمقتضيات الاتفاق في إطار اللجنة التقنية المشتركة المحدثة لهذا الغرض». وأشار المسؤول باستغراب شديد إلى أن «الوزارة الوصية عقدت منذ إحداث سنك التبريز العديد من جلسات الحوار مع مختلف ممثلي هذه الفئة لكن دون جدوى، إذ مع تعيين مسؤول جديد عن القطاع تنطلق المفاوضات من الصفر وتبقى نفس المطالب معلقة وأهمها إخراج النظام الأساسي إلى حيز الوجود».

وكان المبرزون وقبل الدعوة إلى الإضراب قد وجهوا رسالة إلى وزير التربية الوطنية الجديد بتاريخ 18 يناير الماضي بشأن تفعيل مضامين الاتفاق الخاص بملفهم، ذكروا من خلالها عدم احترام الوزارة للسقف الزمني من خلال استئناف أشغال هذه اللجنة في منتصف شهر غشت الماضي.

وفي انتظار أن تعقد اللجنة الخاصة بملف المبرزين والواردة ضمن القضايا والمستجدات التي تم تداولها خلال لقاء الجمعة 17 فبراير الجاري، اجتماعها هذا الأسبوع، والاتفاق على إيجاد حل لملف هذه الفئة، فإن المبرزين ومن خلال تجربتهم مع عدد من مسؤولي الوزارة يقول المسؤول النقابي، ينظرون بنوع من الشك إلى هذه الاتفاقات، التي لايكفي التوقيع على محاضرها لتجد طريقها إلى التنفيذ العملي كما هو الشأن بالنسبة لاتفاق أبريل من السنة الماضية.

◄ محمد عارف

45

التاريخ: 2012/02/22
العدد 3689
الصباح
الصفحة: 8

تنسيقية المرسوم تعتصم أمام مقر البرلمان

العاطلون دعوا الحكومة إلى حوار جدي ومسؤول

دخل العاطلون المنضوون تحت لواء ما يعرف بتنسيقية المرسوم الوزاري 2011، وزملاؤهم في تنسيقية الكفاح ومجموعة طريق النصر في اعتصام ثان أمام مبنى البرلمان بالعاصمة الرباط. ويتوخى العاطلون من وراء هذه الخطوة الاحتجاجية التعبير للرأي العام الوطني والدولي عن مجموعة من المطالب التي أعلنوا تمسكهم بها، وفي مقدمتها «الحق العادل والمشروع في الإدماج الشامل والمباشر والفوري في أسلاك الوظيفة العمومية»، وفقا لبيان إعلامي أصدره المعطلون وتتوفر «الصباح» على نسخة منه.

وطالبت التنسيقية «بتفعيل مقتضيات المرسوم الوزاري الاستثنائي الذي يحمل رقم 100-11-2» كما أدانت في نص البيان ذاته «استمرارية سياسة التوظيفات المشبوهة، والقمع الوحشي الذي يطال نضالاتنا السلمية». واستهجنوا «تملص الحكومة الجديدة من وعود الحوار التي قطعتها على نفسها على لسان رئيس الحكومة وبعض المسؤولين الحكوميين». وأعلنت عن خوضها «نضالات نوعية حتى تحقيق مطلبنا العادل والمشروع في الإدماج الشامل والمباشر والفوري في أسلاك الوظيفة العمومية». وحملت مسؤولية ملف المعطلين «إلى الجهات الوصية، كما (تحملها مسؤولية) ما ستؤول إليه أوضاع الأطر العليا العاطلة المعتصمة أمام البرلمان في حالة عدم الاستجابة إلى مطالبنا».

ودعا العاطلون الحكومة إلى «الدخول في حوار جدي ومسؤول عوض التصريحات الغامضة والمتضاربة أحيانا في تعاطيها مع هذا الملف»، مشيرة إلى ضرورة الانضباط إلى بنود «المحضر التوافقي» الذي التزمت فيه أطراف من وزارة الداخلية وهيئات حقوقية بفتح قنوات الحوار بمجرد تنصيب الحكومة». واعتبر البيان أن الاعتصام أمام مقر المؤسسة التشريعية يمثل «استمرارا للأشكال النضالية التي تخوضها الأطر العليا العاطلة احتجاجا على استمرار الدولة في نهج سياسة الآذان الصماء والمقاربة القمعية»، مضيفا أن هذا الشكل النضالي يأتي ردا على «غياب ما يوحي بوجود إرادة حقيقية للحكومة الجديدة في الخروج بهذا الملف إلى بر الأمان».

وأشار إلى أنه خطوة ضمن «برنامج نضالي مفتوح على جميع الخطوات الوازنة والتصعيدية».

وجدير بالذكر أن الهيئات الثلاث عقدت، الاثنين الماضي، ندوة صحفية بمقر المنظمة الديمقراطية للشغل، للإعلان عن خطواتها النضالية الجديدة، كما دعت إلى «محاربة الأشباح»، وقالت إن «هناك خريجين يتم توظيفهم دون أن يناضلوا في الشارع، أو يطالبوا بالشغل، بل كانوا في بيوتهم»، وأوضحوا أن عملية التوظيف بسوداها نوع من الغموض. وطالبوا «بفتح تحقيق في ملف التوظيفات المشبوهة، إذا كانت الحكومة تحارب الفساد فعلا».

ويشار إلى أن العاطلين سبق أن عقدوا لقاء تواصليا مع جامع المعتصم، رئيس ديوان رئيس الحكومة، وقدموا له ملفهم المطلبي، لكنه «لم يلتزم بما وعدهم به من توفير أرضية للحوار مع عبد الإله بنكيران». علاوة على لقاءات أخرى، ضمنها لقاء مع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وقع معهم على محضر توافقي

المعطلون في اعتصام أمام قبة البرلمان (عبد المجيد بزيوات)

إلى جانب مسؤولين آخرين، مازال لم يجد طريقه بعد إلى التنفيذ. إلى ذلك، يتمسك أعضاء التنسيقيتين ومجموعة النصر بتفعيل بنود المرسوم الوزاري الاستثنائي لسنة 2011، لأنه «يشمل جميع حاملي الشهادات العليا بدون استثناء»، على حد تعبير بيان سابق للتنسيقية. كما أعلنوا قبولهم «إمكانية الالتحاق بأسلاك الوظيفة العمومية في 2012، لكن بعد الحصول على ضمانات كتابية وموقعة من طرف الجهات المعنية إضافة إلى ضرورة الإعلام بذلك في وسائل الإعلام الرسمية».

محمد ارحمتي

46

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 22215
العلم
الصفحة: 3

أيام دراسية لمؤسسة علال الفاسي

المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق

تواصل مؤسسة علال الفاسي، في إطار برنامجها الثقافي لسنة 2012، تنظيم أيام دراسية متتالية حول موضوع: «المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق»، وذلك أيام (25 فبراير 2012) و(03 ـ 24 مارس 2012)، حسب البرنامج التالي:

السبت 25 فبراير 2012

من 15.00 إلى 15.15: كلمة رئيس الجلسة: الأستاذ عمر الفاسي الفهري، أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

التدخلات

من 15.15 إلى 15.45: خطابات الفاعلين حول الإصلاح الجامعي/ تحديد الخصائص والآليات: الأستاذ المختار الهراس، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، الرباط.

من 15.45 إلى 16.15: البحث العلمي المغربي/ تحديات وآفاق الأستاذ ادريس أبو تاج الدين، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم، أكدال، الرباط

التعقيبات

من 16.15 إلى 17.45: التعقيب على الورقة الأولى: الأستاذ امحمد زكور، أستاذ علم النفس التربوي، بكلية علوم التربية السويسي، الرباط

من 17.45 إلى 18.15: التعقيب على الورقة الثانية: الأستاذ عبد العزيز بنجواد، أستاذ بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني

من 18.15 إلى 19.15: مناقشة

المقرر: الأستاذ عبد السلام الطاهري، أستاذ التاريخ بالمدرسة العليا للأساتذة، بالتقدم، الرباط.

المحور الرابع: نحو استرتيجيا وطنية

- السبت 03 مارس 2012

من 15.00 إلى 15.15: كلمة رئيس الجلسة: الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي، أستاذ الفلسفة جامعة محمد الخامس، أكدال - الرباط

التدخلات

من 15.15 إلى 15.45: المدرسة العمومية والانخراط في مجتمع المعرفة الأستاذ أحمد أوزي، أستاذ باحث بكلية علوم التربية السويسي، الرباط

من 15.45 إلى 16.15: ملامح خطة وطنية لتأهيل المدرسة المغربية، الأستاذ مبارك ربيع، عميد سابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، وأستاذ علم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط

من 16.15 إلى 16.45: شروط نجاح تطبيق الإصلاح، الأستاذ عمر الفاسي، أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

التعقيبات

من 16.45 إلى 17.15: التعقيب على الورقة الأولى: الأستاذ عبد الله الخياري، أستاذ علم النفس التربوي، بكلية علوم التربية السويسي، أكدال، الرباط

من 17.15 إلى 17.45: التعقيب على الورقة الثانية: الأستاذ العربي الوافي، أستاذ علم النفس التربوي، بكلية علوم التربية السويسي، الرباط

من 17.45: إلى 18.15: التعقيب على الورقة الثالثة: الأستاذ يوسف الأزهري مدير المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب،

من 18.15 إلى 19.15: مناقشة

- المقرر: الأستاذ إسماعيل المساوي، إطار بوزارة التربية الوطنية، وأستاذ متعاقد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أبي شعيب الدكالي، الجديدة

المحور الخامس: المجتمع المدني والمسألة التعليمية

- السبت 24 مارس 2012

ابتداء من الساعة 15.00 بعد الزوال

جلسة خاصة لتقديم مسودة الورقة التركيبية من طرف المقرر العام، ثم يفتح النقاش يشارك فيه على الخصوص ممثلو النقابات التعليمية وجمعيات الآباء ومنظمات الشبيبة، وفي ضوء مداولات هذه الجلسة يتم تحرير التقرير التركيبي لينشر بعد المصادقة عليه من لدن اللجنة الثقافية لمؤسسة علال الفاسي.

47

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 292.

الشروق

الصفحة : 1

بيداغوجيا سوداء

■ هشام فهمي

لا نفهم لماذا نحن أكثر "كذّابين في العالم؟ [illegible] من الحقيقة.

ولا تستطيع مواجهة موقف، فنلجأ إلى المراوغة. الكبار يهدّدون بالعقاب، فيجعلنا الخوف منهم نرتعب ونخترع حكايات خيالية للهروب بجلدنا. الكذب ينقذنا من بطش الوالدين بالبيت، والمعلمين بالمدرسة، ومن ثقل المسؤولية على أكتافنا الطفولية الطرية. علموتنا أن الكذب حرام بسببه ندخل جهنم، لكننا لم نتعلم أن نواجه الحقيقة، لذلك نفضّل الكذب درءا لعذاب الدّنيا ونحن نراه حقيقيا أمام أعيننا، ونحسّه أفظع من عذاب الآخرة، رغم أنهم أبدعوا بعبقرية، كي يصوّروا لنا هوْله ويصلنا لهيبُه الأخروي الأليم.

مؤلم ما تعرّض له الطفل «جمال» بمريرت بإقليم خنيفرة، إذ يبدو أن المعلمة تعيش حالة نفسية غير سويّة جعلتها تنهال على وجهه بآلة حادّة، مما سبّب له تشوّهات فظيعة. هذا الحادث، فرصة للتساؤل، هل المغاربة مازالوا يحتاجون إلى العنف التربوي كي يتعلموا؟ أجيال كثيرة تربّت وتعلمت تحت تهديد «الفلقة»، هي الأجيال نفسها اليوم التي تشهر السيوف والسواطير في الشوارع، وتضغط على كلاكسونات السيارات بشكل هيستيري، وتتحرّش دينيا بالفتيات السافرات في الأحياء الشعبية. «العصا لمن يعصى»، والعصيان هو أنك كتلميذ لا تخضع لأوامر المعلم كأنه ديكتاتور في الفصل. نحن نقدّس المعلم للرسالة النبيلة التي يؤديها، في حين هو موظف وإنسان مثل الجميع قد يخطئ وعليه أن يعاقب على خطئه. ليس تنقيصا من الاحترام للأسرة التعليمية، ولكن علينا محاسبة المعلم على كل أدائه، وتقييم معارفه وما يلقنه لأطفالنا. إننا نعيد إنتاج الفظاعات وأجيال مدمّرة داخليا، عبر أساتذة ومعلمين يحتاجون إلى مصحات نفسية إن كانوا يفكرون بعقاب طفل صغير وتعذيبه عوض تلقينه لغة الحوار والثقة بالنفس، الضرب والعنف التربوي وثقافة «الفلقة» تقتل العقل والإبداع، وتربي جيلا مرعوبا من الجنّ والأشباح وفاقدا للإرادة والثقة بذاته، جيل مطيع لأبويه ومعلميه لكنه بلا شخصية مستقلة ولا يمكن أن يواجه الآخرين ومحيطه، إلا بالخوف والكذب والنفاق والكراهية. عندما تربّي كلبا في البيت، وتعنّفه كل يوم فإنه يُشهر أسنانه في وجهك، ويتحوّل إلى حيوان مسعور، نفس الشيء يحدث للمغاربة وهم يعنّفون بالضرب أطفالا في البيت والمدرسة ويخرجون إلى الشارع ليُسلخوا فيه سلخا، ويسقطون في يد الشرطة في «الكوميسارية» ليعيشوا أفظع أيامهم. البيت والمدرسة والشارع و«الكوميسارية»، مؤسسات تحتاج إلى فروض الطاعة، وتصنع شعبا مسعورا يخبط بعضه بعضا بشكل عادي. نكبر بالعنف، ونتعلم بالعنف، ونربّي بالعنف، ونحكم بالعنف، ونتعايش بالعنف.

نحتاج الآن إلى قرار سياسي قامت به الكثير من الدّول، بمنعها للعنف التربوي في المدرسة، فأطفالنا المعنّفون يوميا، والمصابون بمتلازمة «سيلفرمان»، هم وحوشنا الكبار الذين زرعنا في أعصابهم كهرباء العنف اللفظي والجسدي، فيشهرون اليوم في وجوهنا كل الأسلحة. المحللة النفسية والسوسيولوجية المعروفة «أليس ميلر» المعروفة عالميا بدراساتها حول العنف الخفيّ الممارس على الأطفال، تقول: «لسوء الحظ، نحن ننكر حقيقة أن كل الوحوش ولدوا أطفالا أبرياء ويصبحون متوحشين بسبب تعليمهم الوحشي. الإرهابيون الذين يقطّعون ضحاياهم، أليسوا بشرا، أليسوا هم أيضا، مثل هتلر، أصبحوا قساة منعدمي ضمير نتيجة لطفولتهم؟». في طفولتنا عندما ينهال علينا من هو أكبر منا ضربا، نحتاج إلى من يحمينا ونختفي وراء ظهره لتفادي الخيبات المتتالية. وأليس ميلر تسمّيه «بالشاهد المنقذ»، كل أطفالنا المغاربة يحتاجون إلى هذا «الشاهد المنقذ» والرحيم. التربية قد تصنع المجرمين، وهذا ما نبّهت إليه أليس ميلر عندما صرّحت بأنها لا تعتقد بأن سجون العالم تخلو من مجرم واحد لم يُعنف في طفولته». ميلر تذهب أبعد من ذلك، إلى أن هتلر وستالين تربّيا في وسط عائلي عنيف وأن كل الدكتاتوريين مورس عليهم العنف لذلك مارسوه، بعد ذلك، ببراعة على شعوبهم، وأن ما تسميه «بالبيداغوجيا السوداء» هي تربية على الطاعة الكاملة والعمياء باستعمال كل أنواع العنف، فإن كانت البيداغوجيا فنّا للتربية، فقد تتحوّل إلى فنّ لسلب الإرادة وتحطيم الإنسان من الداخل، ونحن شعب طفولته مسلوبة ومحطمة بالكامل من الدّاخل.■

78

التاريخ: 2012/02/22
العدد. 2383

النهار المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

فرحة الوفا

لا نعرف من أين اكتسب محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، الجرأة لحل مشاكل قطاع تراكمت منذ ثلث قرن، ويتحمل فيها حزب الاستقلال المسؤولية الكبيرة، ولا يعفيه التاريخ من تلك المسؤولية من اليوم الذي تولى فيه المرحوم عز الدين العراقي باسم الحزب الوزارة المذكورة قبل أن يطلق الحزب لتولي الوزارة الأولى سنة 1987، ولا يمكن للحزب أن ينفي مسؤوليته عن تدهور التعليم نتيجة السياسات الخاطئة والارتجالية، السياسات التي لم تنبن على أسس متينة فخرجت جيلا مضطربا من حيث التكوين.

اليوم، يعود الوفا من 15 سنة من الدبلوماسية ليتولى وزارة التربية الوطنية، لكن بطريقة من يريد حل المشاكل في خمسة أيام أو يتعلم "لحجّامة فرْيوس اليْتامى"، فخرج الوزير مبتسما بعد أن امتلك الحل السحري لمشاكل التعليم بقراراته الجريئة كما سماها المقربون منه وأهل دعايته، والواقع لم يتخذ أي قرار جري، سوى أنه جالس زعماء النقابات وخرج باتفاقات من صميم شغله أما حال التعليم يبكي ولا يفرح يا سيادة الوزير.

إن دبلوماسية الوزير والابتسامات المطلوبة في العمل الديبلوماسي لن تجدي نفعا أمام مشكلة عويصة وتاريخية تحتاج إلى جهد كبير وعمل جبار واستراتيجيات واضحة من أجل الخروج به من النفق. وليس الجلوس مع النقابات هو الحل لمشاكل التعليم، طبعا ليس هذا مدعاة لترك المشاكل الاجتماعية لرجال التعليم تتراكم، ولكن بموازاة حل مشاكل المعلمين ينبغي التفكير في حل مشكل التعليم عموما وهو مشكل أكبر من أجر وسلم وكوطا.

التعليم قضية وطنية، والقضية الوطنية تحتاج إلى تضحيات. لكن هناك أطراف في القضية لا تريد التضحية بل تضحي فقط بمصير الأجيال وبالروح المعرفية للبلد. لما انخرط المغاربة دفاعا عن قضية الصحراء باعتبارها قضية وطنية، عبر الجميع عن استعدادهم للتضحية بالغالي والنفيس وبالروح والمال، فكيف يمكن أن يكون التعليم قضية وطن دون أن يضحي أحد.

فالتعليم قضية وطن، وبالتالي، فإن حله يحتاج إلى تفكير عميق بمشاركة كافة المتدخلين. التعليم ثقافة ومعرفة وشغل. وعناصره وأطرافه بالكثرة التي لا يتصورها الوزير الوفا، الذي لا نعرف هل فرح بحل مشاكل التعليم أم أنه فرح بإرث أسلافه في حزب الاستقلال والذين منهم من قام بمراجعات صامتة وانخرط في أشياء أخرى ومنهم من ذهب إلى حال سبيله ومنهم من ذهب عند ربه ومنهم من اعترف بمسؤوليته التاريخية عن عدم توفير بنيات ثقافية وتعليمية ولغوية قبل إقرار سياسة التعريب؟.

هل طرح الوفا سؤال الربط بين التعليم والثقافة من جهة، وسؤال الربط بين التعليم وسوق الشغل من جهة أخرى، أم أنه فرح بمائدة مستطيلة جمعت أصحاب المطالب وهي مطالب حق لا يمكن نكرانها؟

مشكل التعليم ليس مشكل مطالب مادية تتطلب حلولا عاجلة، لكن حلها لا يعني بتاتا أن مشاكل التعليم قد انتهينا منها. ونركز من جديد على أن قضية التعليم قضية وطن وأكبر من الوفا ومن الوزارة برمتها.

فما يبكي في التعليم أكثر مما يضحك.

التاريخ :2012/02/22
العدد: 2837

التجديد

الصفحة :1

الرأي الحر

رسائل "التوحيد والإصلاح" الفنية

لاشك أن الذين تابعوا فقرات المهرجان الفني الثاني الذي نظمته حركة التوحيد والإصلاح بمسرح محمد الخامس استمتعوا بوصلات فنية في مستوى عال من الإبداع، حضرت فيها ألوان من التعبيرات الفنائية المتنوعة، وامتزج فيها العربي بالأمازيغي بالأندلسي، كما امتزجت فيها الأنشودة بالملحون والمديح والسماع، وحضرت فيها الأغنية المغربية من خلال أحد أكبر رموزها: الأستاذ عبد الهادي بلخياط الذي شنف أسماع الحاضرين بروائعه الفنائية، وامتلأت جنبات مسرح محمد الخامس عن آخرها بجمهور حج إليه حتى من خارج مدينة الرباط.

نشاط بهذا الحجم، وبهذا التنوع وهذا الثراء في استحضار الألوان الفنائية التي تعكس التعبيرات الفنية والروافد التي تعكس مكونات الهوية المغربية، لا يمكن أن يمر دون أن يتم التوقف على دلالاته ورسائله.

من المؤكد أن الحركة، بهذا المهرجان الفني الضخم في نسخته الثانية، لم تقصد توجيه رسالة إثبات أهمية الفن في مشروعها المجتمعي، فالتراكم الذي حصلته في هذا المجال تجاوز مرحلة الدفاع عن موقفها من الفن، وتعدى لحظة التأصيل لموقعه في رسالتها المجتمعية، بل ربما تجاوز حتى الانتصار لمفهوم الفن الذي تتطلع إليه، وبدأ يرتاد آفاق أخرى تكشف فقرات المهرجان عن بعض دلالاتها.

نحتاج في البدء أن نؤكد بأن قراءة رسائل حركة التوحيد والإصلاح من هذا المهرجان تشترط افتراض وجود معنى وقصد في الوصلات الفنية التي تمت برمجتها، سواء على مستوى الرافد الذي تعكسه، أو النوع الفنائي الذي تمثله، أو الرموز التي تمت دعوتها. وبناء على هذا الافتراض المنطقي، نقرأ خمس رسائل حركة التوحيد والإصلاح الفنية:

● <u>الرسالة الأولى:</u> دعم التعبيرات الفنية التي تعكس الهوية المغربية بجميع مكوناتها وروافدها، وقد برزت هذه الرسالة في حضور الأغنية الأمازيغية والعربية والأندلسية والأنشودة الإسلامية، إذ عبرت الحركة بهذا الاختيار الواعي عن تبنيها لرؤية منفتحة للتعاطي مع قضية الهوية حتى في تعبيراتها الفنية.

● <u>الرسالة الثانية:</u> تجاوز منطق الاحتجاج والانخراط في عملية الإسهام الفني: إذ لم يعد موقف الحركة منحصرا في رصد التعبيرات الفنية، وانتقاد بعضها على خلفية تناقضها مع رؤيتها المعيارية للفن ورسالته الحضارية، وإنما توجهت إلى طرح مساهمتها في المجال الفني سواء من خلال استيعاب تعبيرات فنائية تعكس رؤيتها للفن النظيف، أو من خلال ألوان فنية يقدمها أبناؤها الذين تشربوا رؤيتها الفنية.

● <u>الرسالة الثالثة:</u> تعزيز صدقية وجانبية «الفن النظيف»: فلم يعد الفن النظيف، أو الفن الرسالي، مجرد مقولات تستدعى في الحجاج النظري لانتقاد بعض التعبيرات الفنية، بل لم يعد مجرد تطلع كان يتوقع من الحركات الإسلامية أن تقدم نماذجها الفنية للبرهنة على إمكانية تحققه، وإنما هو واقع موجود قبل أن توجد الحركة الإسلامية، تشهد عليه كثير من التعبيرات الفنية، وليس للحركة الإسلامية فيه من فضل سوى تقوية مواقعه والرفع من جانبيته، والدفاع عن حقه في الحضور.

● <u>الرسالة الرابعة:</u> أن الحركة أرادت أن تبرهن من خلال هذا المهرجان أن الفن النظيف ليس قناعة تختص بها الحركة، ولا مشروعا مغلقا تريد فرضه على المجتمع، ولكنه قضية مجتمعية لها مستنداتها الفنية، ولها جمهورها الواسع، ولها أيضا تعابيرها ورموزها الفنية، ولا تحتاج أكثر من قوى مجتمع مدني تدافع عن حضورها وتمثيليتها داخل المشهد الفني.

● <u>الرسالة الخامسة:</u> امتداد ثقافة الاستيعاب إلى المجال الفني: فدعوة الفرق الفنية النوعية تؤشر على أن تجاوز الحركة للمنطق الطائفي في النظر إلى المنتوج الفني، فلم تكن الأنشودة الإسلامية باعتبارها منتوجا فنيا صادرا من داخل الحركة الإسلامية هي النوع الفنائي المهيمن، وإنما كان حضورها بالقدر الذي تمثله ضمن بقية الأصناف الفنية الأخرى، بل كان لافتا حرص الحركة على أن تعد الفضاء لاستيعاب الألوان الفنية التي تعبر عن مفهومها للفن ورسالته النبيلة، وهي خطوة متقدمة تعكس امتداد رؤيتها الاستيعابية إلى الوسط الفني.

بلال التليدي

50

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 9023

رسالة الأمة

الصفحة: 1

موضوع الأربعاء

بقلم : عبد الله الفردوس

من أجل نظام مغاربي جديد

قد تكون خطوة متأخرة أو متعثرة أو محتشمة، تلك المبادرة التي أقدمت عليها الدول المغاربية الخمس بتحريك قطار الاتحاد المغاربي بعد توقف دام قرابة عقدين من الزمن، لكن كسر الحواجز النفسية التي حالت سابقا دون هذا التحريك، هو في حد ذاته خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، فالجليد القاسي الذي ضرب التعاون المغاربي وعزل شعوب البلدان الخمسة عن بعضها قد جرفه دفء التاريخ المشترك وحيوية الذاكرة الجماعية التي قاومت فكر الانعزال والانغلاق والانفصال والمؤامرة، فمهما نجحت عمليات تكبيل هذا التكتل التاريخي والجغرافي المتكامل عن أداء دوره في تعزيز قدرات شعوب المنطقة على مواجهة تحديات التنمية والديمقراطية والوحدة، وضمان الاستقرار والأمن والتعاون والتبادل بين هذه الدول، فإنها لم تفلح في انتزاع حلم الوحدة والوفاء لدماء مشتركة سالت في معركة التحرير والاستقلال والوحدة، تلك الدماء الزكية التي حملت تراثا من القرابة واللغة والدين والتاريخ والجغرافيا التي نسجت الهوية الحضارية والثقافية والبشرية لسكان المغرب الكبير في أمازيغيته وعروبته وانتمائه الافريقي، لكن القرار السياسي والايديولوجي النبعث من الحرب الباردة ومن ظروف نهايات القرن الفارط نجح في تعطيل المصالح المشتركة وتجميد التعاون والتنكر لالتزامات وعهود شهداء الكفاح والمقاومة والتحرير، بافتعال النزاعات الحدودية، واختلاق العداوات المجانية، لكنه فشل في عقد ألسنة الاستنكار، وتغريب الشعوب عن بعضها، وتجميد الدماء الحية في أوصال مواطني الدول المغاربية الذين ظلوا وراء الحدود ووراء المؤامرات والمعازل المصطنعة يتبادلون الأمل في رؤية غد مشرق يكون في مستوى تطلعاتهم القديمة قدم التاريخ للنهوض من كبوة فرضت عليهم فرضا في غفلة منهم، وجعلتهم عرضة للتقطيع والتقسيم والتشريد.

ان الفاشل السياسي المغاربي اليوم لا يسعه إلا أن يركب قطار التغيير، وأول خطوة في الاتجاه الصحيح لتأمين علاقات مغاربية جديدة مبنية على حلم الوحدة والتكتل الذي يفرضه منطق التاريخ والجغرافيا، هو القطع مع فكر التضليل الايديولوجي الذي حرم العلاقات المغاربية من الأمن والاستقرار والتفاهم والتعاون والتبادل، بسبب معاكسة الشرعية والوحدة الترابية للدول المغاربية وزرع أنقام الانفصال والعدوان على دول من المنطقة.

قد تتطلب معالجة مخلفات زرع العداء بين الشعبين المغربي والجزائري خاصة، وقتا يقتطع من المستقبل، لكن الأمر في كل الأحوال لا بد أن يصير إلى طي صفحة مؤلمة بانخراط الجميع وبإرادة صادقة في الحل السياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء على أساس المقررات الأممية الداعية إلى تسهيل مهمة المفاوضات بين أطراف النزاع للوصول إلى حل نهائي وعادل يحفظ للجميع أمنه واستقراره، مثلما يحفظ للمغرب كيانه الوحدوي وحدوده الحق التي تقررها هويته وتاريخ سيادته على ربوع أجزاء ترابه الوطني التي فشل الاستعمار في عزلها وتمزيقها.

ورغم أن النزاع حول الصحراء المغربية لم يكن من اللقمات التي طرحتها اجتماعات مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي، فإن مفاوضات الحل السياسي للنزاع التي يشرف عليها المنتظم الأممي في أفق جولة جديدة لها، باتت تفرض على الطرف الآخر أن يرتب أجندة التفاوض على أساس الدفع في اتجاه تيسير مهمة التوصل إلى الحل السياسي المأمول وفق المقترح المطروح بصدد الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية في إطار السيادة المغربية، ذلك المقترح الذي يضمن متنفسا للجميع لطي صفحة نزاع عمر أكثر مما يجب، وتبين منه تعذر تسويته بالمقاربة الانفصالية المدمرة للكيان المغاربي جملة وتفصيلا، وتعذر الذهاب في منطقه المضاد للتاريخ والجغرافيا والهوية الحضارية للأقاليم الصحراوية المرتبطة بالمغرب شعبا موحدا وأرضا موحدة، الأمر الذي جعل الشعب المغربي بكافة جهاته وفئاته من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه يعتبر النزاع حول أقاليمه الصحراوية نزاع وجود لا صراع حدود.

لا نحتاج من إخواننا في الجزائر إلا إلى مبادرة في اتجاه منطق التاريخ ومقتضيات التعايش والجوار المشترك، وإلى تفكير خلاق وجرئ وشجاع لدعم الأيادي الممدودة للخروج من مستنقع القطيعة والعداء، من أجل بناء نظام مغاربي جديد لا مكان فيه للدسائس القديمة التي فرضتها الحرب الباردة المنتهية، إذ المعركة اليوم معركة التنمية والديمقراطية والوحدة، وفي ذلك فليعمل العاملون.

51

التاريخ:2012/02/22
العدد 10020

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:1

من يوم لآخر

طلعت علينا جريدة »«النهار المغربية» بخبر بالبنط العريض يشير الى الاعتداء على عضو بالمكتب السياسي في لقاء جمع ثلاثة قادة من الاتحاد هم: عبد الواحد الراضي، ادريس لشكر وعبد الهادي خيرات مع شخص مطرود من صفوف الحزب لأنه أعلن عن تأسيس حزب خاص به ! والحال أن لا اجتماع حصل ولا اعتداء حصل ولاشيء صحيح في الخبر، ولا يمكن وصف ذلك إلا بالتلفيق مع سبق الإصرار والترصد، وربما الخبر يشبه أمرا بأن يحصل ما كتب ولكنه لم يحصل لسبب ما أكيد أن أصحاب وصانعي الخبر يعرفون من أوحى لهم بالأمر.

وهو ما يجعلنا نتساءل عن هذه الجهة أو الجهات التي مازالت تحن لضرب الاتحاد والإساءة إليه والكل يرى اليوم أن هكذا سياسة أوصلت بلدانا الى الخراب والضياع لأن الوطنية لا يمكن استنساخها كما لا يمكن قتلها إنها أقوى من ذلك.

ونذكر حين حاول ادريس البصري التجاسر على الاتحاد داخل قبة البرلمان عندما كانت المعارضة الاتحادية تطالبه بفضح ملفات الفساد، فأجاب أن الجميع لديه ملفات فكان جواب الاتحاد قويا ونافذا... «إلى استرتينا الله يفضحك» « وهو ما نقوله اليوم وغدا ودائما: لن نقبل الفساد في بلادنا وسنواجهه من موقعنا ومن أي موقع يمكن من تحقيق ذلك من أجل بلد نظيف للجميع، تكون السيادة فيه للقانون والعدالة وليس للابتزاز والتلفيقات المخدومة.

52

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 6567

بيان اليوم

الصفحة: 1

وايضا بفضل مسلسل الإصلاحات الجاري في المغرب، ومن ثم فقد باتت الدول الثلاث بمثابة قاطرة الاندماج المغاربي، وقد نجحت في جر نظامي موريتانيا، وخصوصا الجزائر، إلى التعبير عن الإرادة نفسها، خاصة اثناء جولة الرئيس التونسي في المنطقة، وبمناسبة زيارة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي إلى الجزائر وموريتانيا، ثم خلال اجتماع وزراء خارجية البلدان الخمسة في الرباط، وتجلت هذه الإرادة المشتركة لحد الآن من خلال الأقوال والتصريحات فقط، ويبقى المحك هو تحويلها إلى افعال وممارسات على الأرض.

ولقد شهد الاجتماع الوزاري المغاربي الأخير في الرباط اجواء ايجابية، عكستها التصريحات المتبادلة، ومضامين القرارات المتخذة، وهذا لذاته يمثل خطوة إلى الأمام، كما ان إصرار تونس ورئيسها الجديد على الموضوع المغاربي يجعل بلد (البوعزيزي) اليوم قوة دافعة ومحفزة على تطوير السير في هذا الاتجاه، ولهذا، فان قدرة باقي البلدان، وخصوصا الجزائر، على التقاط إشارات اللحظة التاريخية، واستثمار فرصة الحراك الديمقراطي في المنطقة، ونجاحها في بناء الديمقراطية بداخلها سيمكن، بلا شك، من إزاحة العراقيل، والانطلاق لمواجهة التحديات المشتركة المطروحة على المنطقة.

حقا، إن الانطلاق اليوم من واقع الجمود الذي ساد لسنوات طويلة، يفرض التعاطي مع التحركات الحالية بكثير من الواقعية، حيث لا يمكن للنتائج ان تتحقق بين ساعة واخرى، ولا يمكن للتغيير، على هذا الصعيد، إلا ان يكون تدريجيا، لكن مع ذلك، فان التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، والإيقاع السريع الذي تجري ضمنه حراكات وازمات وتكتلات العالم من حولنا، تجعل الوعي بقيمة الزمن مهمة ملحة اليوم، ما يفرض إبراز إشارات ايجابية في القريب، إن من حيث المبادرات المشتركة، او من حيث مواقف الجزائر تجاه المغرب مثلا.

إن التصريح بكون ملف الوحدة الترابية للمغرب لن يؤثر على مسار تقوية العلاقات الثنائية بين الرباط والجزائر، قد يصلح كاسلوب تكتيكي في هذه المرحلة، إنما لا يغيب الموضوع الجوهري المتمثل في كون الأمر يتعلق فعلا بعائق مركزي في التعاون الثنائي بين البلدين، وفي الاندماج الإقليمي، وبسببه، كان العداء، وكانت المواجهة، وكان الخصام، وكان إغلاق الحدود... ولهذا، فان اي إشارة ايجابية من قصر المرادية حول تغير حقيقي في الموقف الجزائري تجاه حق المغرب في وحدته الترابية، وتجاه الحدود بين البلدين، من شانها ان تضفي المصداقية على التفاؤل السائد اليوم وسط العواصم المغاربية.

يومنا

المستقبل المغاربي

تعلق الشعوب المغاربية امالها اليوم على الربيع الديمقراطي في المنطقة العربية كي يبعث الحياة في الاتحاد المغاربي الذي يعاني من الشلل والجمود، وهي الآمال التي تقوت عقب نجاح ثورة تونس، وبعد التغيير في ليبيا.

محتات الرقاص

53

التاريخ: 2012/02/22
العدد: 462.
الوطن الآن
الصفحة: 2

في الصميم

رجاء «ما تبيعوش الماتش»!

تعتبر سنة 2012 سنة انتخابية بامتياز. فإذا كان الخطاب الملكي كمرجع قد طالب بتنصيب كل المؤسسات خلال العام الحالي، فمعنى ذلك أن المغرب مقبل على تجديد مجالسه المحلية والإقليمية والجهوية تمهيدا لتشكيل الغرفة الثانية وفق اللباس الدستوري الجديد.

لكن الملاحظ هو أن شهية المواطن للذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار «ممثليه» بالمجالس المحلية قد تكون شبه منعدمة.

«فقدان الشهية» لا يرتبط بـ «عنترية» أو «سخونية الراس» أو «تنطعا» بقدر ما تجد أسسها في المفارقة الصارخة التي يعانيها المواطن كل يوم بكل المدن الكبرى.

فالجماعات المحلية خلقت أصلا لتلبية أربع كتل مطلبية. الكتلة الأولى تخص مرفق الماء والكهرباء والتطهير عبر إيصال الخدمة بثمن معقول ومقبول وفي ظروف جيدة وشفافة بالتدبير المباشر أو عن طريق الوكالة Régie أو عبر التدبير المفوض. أما الكتلة الثانية، فتتمحور حول تدبير مرفق النقل الحضري ووجوب توفير الخدمة لضمان تنقل المواطن في حافلات آدمية بتعرفة جيدة ووفق جدول زمني مضبوط يؤمن تغطية واسعة لكل أطراف هذه المدينة أو تلك. الكتلة الثالثة تتجلى في القيام بأعباء النظافة عبر كنس الشوارع وجمع الأزبال وإدارة المطارح، وهي مرافق تدار مباشرة أو بالتدبير المفوض مثلها مثل الحافلات. تبقى الكتلة الرابعة وتنحصر في تلبية الطلبات الإدارية للمواطن بسرعة وفعالية (حالة مدنية، تصحيح الإمضاء، رخص مختلفة، إلخ...).

إذا كانت هذه الكتل هي أبجديات العمل الجماعي، فإن الواقع يبرز أن الخطاب الرسمي والنص القانوني والالتزامي السياسي في واد، ومصالح المدن والمواطنين في واد آخر.

فإذا أخذنا طنجة أو فاس أو الرباط أو أكادير أو مراكش أو البيضاء أو مكناس أو تطوان أو الناضور أو زحليكة حتى كمقياس، سنجد أن العطب أصاب كل مناحي الحياة اليومية للمواطنين. فالإضرابات اليومية بالجماعات حرمت ملايين المواطنين منذ مدة من قضاء أغراضهم، والقطاعات الأخرى (نظافة، نقل حضري، ماء وكهرباء وتطهير) تشهد تأزما فاضحا بين المنتخبين والشركات المفوض لها أو الوكالات الجماعية، علما بأن المنتخب المغربي (وهذه هي الكارثة) يتعامل مع المرافق المفوضة أو التي تدار عن طريق الوكالة وكأنها مرافق أجنبية عن المدينة، لاسيما وأن كل هذه المرافق هي البنت الشرعية لكل مجلس وهو (أي المنتخب) المسؤول أولا وأخيرا عن إشراقاتها وإخفاقاتها.

إن السلطات المركزية (حكومة وبرلمان) إن لم تبادر -ونحن مقبلون على انتخابات حاسمة: جهوية متقدمة، اختصاصات كبرى للمنتخب، إلخ...- باتخاذ قرارات جريئة تحدث رجة وصدمة لدى السلطات المنتخبة والترابية في كل المدن لرد الاعتبار لهيبة المرفق العام ورد الاعتبار لمصلحة المواطن وحقه في أن تدار المرافق العامة المحلية بجدارة واقتدار، فإن التخوف هو أن يتحول الاحتجاج من أمام وكالة مراكش أو بلدية الناضور أو مقر مدينة بيس بالبيضاء أو بباب الأحد بالرباط إلى إحراق المنتخبين والولاة والعمال. وحينها لن تنفع لا خراطيم المياه، ولا صناديق الاقتراع.

إن قراءة خريطة الاحتقان اليومي ببلادنا تكشف أن جزءا كبيرا من أسباب الاحتجاج ترتبط إما بغلاء فاتورة الماء والكهرباء التي لم تقرأ أصلا عداداتها، وإما بغياب حافلة أو دخولها في سباق جنوني مع الطاكسيات ضدا على مصالح الركاب، وإما بسبب تراكم الأزبال التي لم تجمع رغم وجود عقدة وضرائب يؤديها المواطن، وإما بسبب عدم تمكن المرء من الحصول على عقد ازدياد لدخول الموظفين في إضرابات منذ مدة كما أسلفنا.

إن الحزم والحكمة يقتضيان التدخل قبل فوات الأوان. فسقف أحلام المغربي جد منخفض، فهو لا يريد سوى «التعادل». فرجاء «ما تبيعوش الماتش» أيها المسؤولون!

عبد الرحيم أريري

54

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Mercredi 22 fevrier 2011 **Numéro : 4240**

Titres	Page
• Point de presse de Mr le ministre	1-8
• Agadir : Les grèves se pointent encore	9
• **Editoriaux**	11

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 22/02/2012
N 14663

LE MATIN

PAGE : 4

Éducation nationale

El Ouafa affiche ses engagements

M. El Ouafa, ministre de l'Education nationale.

Le ministre annonce l'annulation de toute collaboration avec un bureau d'études étranger.

Confiant et déterminé, Mohammed El Ouafa affichait ce mardi la mine des grands jours. Le ministre de l'Éducation nationale a bien su « assurer » sa première sortie médiatique organisée hier au siège du ministère à Rabat. Etape par étape, le chef de ce département dévoilait dans son discours les grandes orientations de sa « nouvelle » politique. D'après ce responsable, il sera question, d'abord, de réactiver le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation, institution présidée auparavant par feu Meziane Belfkih et chargée de l'adoption de la Charte nationale de l'éducation. Ce conseil dont la dernière réunion remonte à l'année 2008 sera désormais chargé de la prise de toutes les mesures nécessaires à l'amélioration du système éducatif. Si les décisions de cet organe auront un caractère consultatif, elles pourront toutefois devenir contraignantes si la situation l'exige. « Ce conseil jouera le rôle d'un petit parlement au sein duquel, les experts pourront débattre de tous les sujets relatifs aux questions de l'éducation et de l'enseignement dans le cadre de trois sessions principales dont la première sera tenue au début de l'année scolaire. Quant aux deux autres, elles seront organisées au cours et à la fin de l'année », indique le ministre. Cet organe dont la loi organisationnelle sera bientôt finalisée, sera formé donc de membres de la famille de l'enseignement, mais il impliquera également d'autres représentants du secteur économique et social ainsi que des experts dans le domaine de l'éducation et de la formation. Les conclusions auxquelles parviendrait cette équipe d'experts pourront être débattues, d'après le ministre, au sein du gouvernement et du Parlement. « Il est temps de reconnaître que le Maroc regorge de compétences et d'experts qui doivent désormais être impliqués dans l'amélioration du système de l'enseignement. Cette démarche pourra être réalisée à travers ce conseil. Le ministère de l'Education nationale n'aura désormais plus recours aux services des cabinets d'étude étrangers pour demander conseil. J'ai pris la décision d'annuler toute collaboration avec ces bureaux », annonce le ministre. Le ministère prévoit par ailleurs d'examiner et d'adopter un Statut unifié de l'enseignant. Ledit statut définira « les catégories» de cadres intervenant dans le cadre du système de l'éducation et de l'enseignement. «Je veux appeler à partir de cette tribune tous les enseignants à cesser les enchères autour de revendications catégorielles», souligne M. El Ouafa.

Réactiver le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation.

Autre décision non moins importante annoncée par le responsable gouvernemental est le maintien des mêmes Curriculas, programmes et livres scolaires. « Il ne sera pas question d'adopter de nouvelles réformes tant que celles en cours n'ont pas été évaluées. Il sera inconcevable que la nomination d'un nouveau gouvernement entraîne à chaque fois l'adoption de nouvelles refontes. ■

PAS D'ÉCOLES D'EXCELLENCE AU MAROC

Plus d'écoles d'excellence et de lycées de référence au Maroc, voici l'une des décisions du ministre de l'Education nationale. M. El Ouafa est bien catégorique : « Je suis pour l'égalité des chances au niveau de l'enseignement et l'existence de telles écoles pourrait créer une sorte de tension entre les élèves marocains. Ces établissements dont la création coûtera des milliards de centimes à l'Etat pourront se transformer en des lieux accueillant des fils de bourgeois ou d'hommes de pouvoir, ce qui n'est plus permis dans ce nouveau Maroc démocratique », tient à affirmer le ministre. Pour ce responsable, la rationalisation des dépenses publiques en matière de l'enseignement passe forcément par l'annulation de fausses dépenses et un contrôle général des dépenses.

Date 22/02/2012
N 16662

L'OPINION

PAGE: 3

Conférence de presse de M. Mohamed Louafa, ministre de l'Education nationale

Réactivation du Conseil supérieur de l'enseignement et meilleure gouvernance du système éducatif national

Une plus grande marge de liberté sera accordée aux délégués régionaux et aux directeurs des établissements

Le Conseil supérieur de l'enseignement sera réactivé, à travers la promulgation d'une loi cadre, et même si cette instance à un rôle consultatif, ses recommandations seront astreignantes, a déclaré hier à Rabat, M. Mohamed El Ouafa, ministre de l'Education nationale, lors d'une conférence de presse tenue au siège de son département.

Réorganisé en juillet 2006, cet organe consultatif, a tenu sa dernière session ordinaire en février 2010. L'article 168 de la nouvelle Constitution en a fait le Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, «chargé d'émettre son avis sur toutes les politiques publiques et sur toutes les questions d'intérêt national concernant l'éducation, la formation et la recherche scientifique, ainsi que sur les objectifs et le fonctionnement des services publics chargés de ces domaines».

«Ce sera une sorte de petit parlement où seront débattus tous les sujets relatifs au système éducatif national, de l'enseignement primaire aux études supérieures et à la formation professionnelle» explique M. El Ouafa. «Il sera composé essentiellement de membres du corps enseignant, d'experts du domaine et d'opérateurs économiques et devrait tenir trois sessions par an, la première concomitante à la rentrée scolaire, la seconde et la dernière en milieu et à la fin de l'année scolaire». Le ministre de l'Education nationale a également précisé que, désormais, il ne sera plus fait appel à des bureaux d'études étrangers pour établir des diagnostics et formuler des propositions concernant le système éducatif national. Pour penser l'école marocaine dans sa globalité, seules les compétences des experts marocains du domaine seront mobilisées.

Autre annonce faite par le nouveau responsable du département de l'Education nationale, l'élaboration d'un statut du corps enseignant qui concernera l'ensemble des professeurs et autres intervenants dans le domaine. A cette occasion, M. El Ouafa a lancé un appel aux professeurs de l'éducation nationale pour leur demander de ne pas se prêter aux surenchères corporatistes, ayant déjà bénéficié d'une augmentation des salaires et des indemnités l'année dernière, dans le cadre des résolutions du dialogue social. L'ensemble de cette opération a coûté à l'Etat pas moins de 3,568 millions de Dirhams. De 2002 à 2010, ce sont quelques 8,152 millions de Dirhams qui ont été consentis à l'amélioration de la situation matérielle et administrative des enseignants. Le budget du ministère de l'Education nationale a connu une hausse de quelques 10 millions de Dirhams de 2008 à 21012, période au cours de laquelle le nombre de fonctionnaires dans ce département est passé de 284.000 à 293.000 postes.

Quand au programme d'urgence 2009-2012 appliqué au système éducatif national, il aurait coûté aux contribuables environ 30 milliards de Dirhams.

«Nous sommes dans une situation économique et financière difficile» a tenu à souligner M. El Ouafa. «L'actuel gouvernement est décidé à préserver les équilibres macro-économiques de la nation. S'il y a inflation, la hausse des salaires deviendrait sans importance, car elle serait absorbée par la hausse des prix». Il existe bien une volonté internationale d'appuyer le Maroc, a-t-il affirmé, mais il ne faut pas oublier que la Banque Mondiale et le FMI n'apportent leur soutien financier à un Etat qu'à la condition que le poids de la masse salariale de sa Fonction publique par rapport à son budget ne soit pas trop lourd. S'il y a, effectivement, un déficit en matière d'enseignants, a reconnu M. El Ouafa, il ne sera pas évident de le combler rapidement.

«Pour couvrir le manque de professeurs, il faudrait pour le ministère de l'Education nationale de recruter 15.000 enseignants chaque année» rappelle M. El Ouafa. «Or, le nombre de postes crée chaque année par le budget de l'Etat est à peine de 26.000 postes, tous les départements ministériels confondus».

«La bonne gouvernance de ce département va commencer par l'annulation de toutes les dépenses inconsidérées, du genre création d'une école «modèle» à 4 milliards de centimes» a indiqué M. El Ouafa.

Le ministre de l'Education nationale n'a pas tari de critiques envers le carcan réglementaire dans lequel on été enfermés les enseignants et les responsables administratifs du département de l'éducation nationale. «Trop de circulaires pour déterminer à la place des délégués régionaux et des directeurs des établissements ce qu'il faut faire et comment le faire. Même les emplois du temps des professeurs sont tracés par des cadres de l'administration centrale, qui sont pourtant moins bien placés que les enseignants et les directeurs des établissements pour ce faire. Il y a nombre de circulaires auxquels je n'ai moi même pas compris grand-chose, alors que je suis enseignant universitaire. Dorénavant, une plus grande marge de liberté sera accordée aux délégués régionaux et aux directeurs des établissements dans l'exercice de leurs fonctions».

«Par rapport à d'autres pays où j'ai séjourné, tels l'Inde, le Brésil et l'Iran, je peux vous dire que le système éducatif marocain est loin d'être aussi mauvais que l'opinion publique le croit. Et pour améliorer la qualité de l'enseignement, c'est au renforcement des compétences des enseignants qu'il faudrait se consacrer», estime M. El Ouafa.

Le nouveau ministre de l'Education nationale a également voulu rassurer les parents d'élèves. «Je ne suis pas venu tout remettre en cause et chambouler. La stabilité sera le mot d'ordre de mon mandat ministériel. Les programmes et les livres scolaires resteront les mêmes, parce que j'estime qu'on en change un peu trop souvent, et les responsables du ministère ne seront pas tous remplacés, parce que ce département est trop important pour l'avenir de la nation et ne saurait être accaparé par un parti ou un courant de pensée politique».

AHMED NAJI

Date 22/02/2012
N : 3725

L'ECONOMISTE

PAGE: 10

Education nationale

El Ouafa dévoile sa feuille de route

- **Refonte du Conseil supérieur de l'enseignement**
- **Préférence des compétences nationales**
- **Pas de chasse aux sorcières au ministère**

«AUCUN courant politique ni idéologique n'a le droit de s'approprier la gestion du secteur éducatif». Mohamed El Ouafa, ministre de l'Education nationale, donne d'emblée le ton, lors d'une conférence de presse organisée hier, à Rabat. Pour lui, «il est important d'adopter une approche participative pour déterminer les mesures à prendre». Le rôle des instances élues et des institutions constitutionnelles est incontournable dans ce cadre. «Les orientations du Souverain sont capitales pour guider les efforts de mise à niveau du secteur», souligne le ministre. Cette rencontre a été l'occasion de dévoiler la feuille de route du ministère et les premières mesures prises par El Ouafa. Parmi ses priorités, on relève la préparation de la loi sur le Conseil supérieur de l'enseignement. Cette instance, à vocation consultative, «sera un cadre pour débattre des questions relatives à la structure éducative en vue d'aboutir à des propositions qui seront soumises au gouvernement et au Parlement», a expliqué le ministre. «Il s'agit d'une assemblée, dotée de commissions thématiques, qui devra tenir trois sessions par an, sur la base d'un ordre du jour précis», a-t-il ajouté.

Parallèlement, El Ouafa fait du recours aux compétences marocaines un point d'honneur. Dans ce sens, il a procédé à l'annulation de contrats avec des bureaux d'études étrangers, «qui ont voulu tester sur les Marocains une pédagogie qui n'est pas appliquée dans les pays développés».

Au niveau des programmes scolaires, le ministre a précisé qu'il œuvre pour garantir une stabilité du système. «Ce n'est pas raisonnable de continuer à changer les programmes et la méthodologie sans évaluer d'abord les réformes entreprises», a noté El Ouafa. Cette stabilité devra s'étendre également aux responsables du secteur. Le ministre a assuré qu'il «ne va pas lancer une chasse aux sorcières». Néanmoins, certains changements devront avoir lieu, mais après la fin de l'année scolaire. L'objectif est d'assurer la neutralité de la structure éducative par rapport aux appartenances politiques des responsables. Au niveau des relations avec les syndicats, El Ouafa a rappelé que son département est en train de mettre en œuvre les résultats du dialogue social entrepris par le gouvernement précédent. «Cela s'inscrit dans le cadre de la continuité de l'Etat en dépit du changement de gouvernement», explique-t-il. Parallèlement, «l'étude des dossiers revendicatifs a permis de relever certains points dont la réalisation permettra d'assainir les relations, sans alourdir le budget de l'Etat», a fait savoir le ministre istiqlalien. Une réunion tenue vendredi dernier a permis d'aboutir à des mesures concrètes qui semblent pour l'instant satisfaire les centrales syndicales les plus représentatives (cf. www.leconomiste.com).❑

M. A. M.

Date 22/02/2012
N : 3725

L'ECONOMISTE

PAGE: 10

Marge de manœuvre pour les enseignants

POUR assurer la mise à niveau de l'école marocaine, El Ouafa estime que les efforts doivent être portés sur le développement de la formation des enseignants. Il a aussi mis l'accent sur l'importance d'accorder aux enseignants une marge de manœuvre pour améliorer le programme scolaire et prendre des initiatives. L'annulation des deux notes (122 et 204), relatives à la gestion de l'emploi du temps et de la formation par la méthodologie d'intégration, s'inscrit dans ce cadre. L'idée est d'atténuer l'intervention de l'administration dans le fonctionnement quotidien des établissements scolaires. ❑

Date 22/02/2012
N : 1022

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

ENSEIGNEMENT

Mohamed El Ouafa fait son grand oral

C'est devant un parterre de journalistes que Mohamed el Ouafa, nouveau ministre de l'Education nationale, a dévoilé les grandes visions de son mandat. Parmi les grands points abordés figure la mise en place prochaine du Conseil supérieur de l'éducation et de la formation. Bien que consultatif, le conseil sera une force de propositions pour le gouvernement et le Parlement. Le ministre a affirmé vouloir faire de la transparence la cheville ouvrière de ses actions futures. Il souhaite que l'école marocaine retrouve sa valeur, malgré la faiblesse du budget attribué a l'éducation.

El Ouafa se donne des objectifs au cours d'une conférence de presse

Stabiliser le système éducatif et réhabiliter l'école

DNCR à Rabat
Ahmad Salaheddine

Le nouveau ministre de l'éducation nationale n'a pas fait mystère de son irritation au sujet du grand nombre de circulaires qui, selon lui, limitent la créativité des enseignants et obèrent leur rendement, au cours d'une conférence de presse fleuve donnée à Rabat au siège de son département. Mohamed El Ouafa qui a fait état de sa première évaluation de l'enseignement national s'est prononcé pour sa stabilisation afin que le système éducatif reste porteur. Il a appelé à marquer une pause en ce qui concerne la réforme des programmes et les livres scolaires. Le temps de l'improvisation est fini, a-t-il laissé entendre en ne ménageant pas ses critiques à l'encontre de ce qu'il a estimé être la complexification de ce système.

Le ministre a également annoncé la remise en œuvre du Haut conseil de l'éducation et sa prochaine réunion est prévue pour le mois de mai. Il est indispensable de réunir cette instance et d'y associer la société civile, a-t-il affirmé. El Ouafa a, en outre, estimé que l'enseignement est une profession et qu'il ne saurait être question d'en permettre l'exercice à ceux qui n'en ont ni la vocation ni les compétences. Dorénavant, a-t-il dit, le ministère veillera scrupuleusement à ce que la procédure d'embauche soit plus regardante en ce qui concerne les qualifications des candidats. Dès cette année, ne seront retenues que les candidatures de ceux qui ont été formés aux métiers de l'enseignement, a-t-il précisé. Il a laissé entendre qu'il en sera ainsi pour les 13.000 postes budgétaires prévus annuellement dans le cadre de la loi de Finances.

Ses critiques sont également allées aux cabinets d'études étrangers. «*Je ne comprends pas qu'on charge des gens peu au fait de notre Histoire millénaire de nous dire comment préparer notre avenir*», a déclaré le ministre en faisant un parallèle entre la défense du territoire et l'enseignement. Il a ajouté qu'il ne saurait être désormais question que «*nos enfants*» servent de cobayes à des méthodes élaborées sans prise en compte des spécificités d'une vieille Nation. El Ouafa qui a donné à penser que stabilisation ne veut pas dire arrêt des réformes mais leur ciblage, a annoncé la prochaine mise en œuvre d'un nouveau statut pour les enseignants. Il l'a intitulé «Statut pour la famille de l'enseignement», dénomination qui tranche avec l'ancienne appellation de «Statut de l'enseignant» et qui laisse augurer d'un changement radical de contenu. Bien qu'il ne se soit pas attaché à développer ces changements, le ministre a annoncé la suppression de l'échelle 9 au cours de cette année. Il a également évoqué la création de centres de formation des formateurs aux métiers de l'enseignement afin de «*professionnaliser*» les filières de l'éducation nationale. Le ministre s'est en outre dit favorable à l'enseignement privé et s'est engagé à l'encourager. Il a fait part de son intention de lui consentir un soutien à l'investissement. Son intérêt s'est également porté sur les associations des parents d'élèves dont l'utilité, selon lui, invite à leur fournir soutien et encouragements.

Le ministre qui s'est attaché en sa qualité d'économiste à présenter les difficultés de la situation économique générale a néanmoins laissé entendre qu'elles ne freineront en rien l'effort d'aménagement, de réhabilitation et d'investissement du ministère pour que l'école redevienne «*le foyer du savoir qu'elle a toujours été au Maroc*». «*A ce propos, je veux livrer ici un constat dont peu de gens conviennent : Notre enseignement est bon et supporte la comparaison avec ce qui se fait de mieux dans le monde*», a-t-il commenté.

El Ouafa qui a semblé vouloir rendre plus grande leur marge de manœuvre à l'école, aux délégations et aux académies a également mis l'accent sur la nécessité d'introduire le souci de la gouvernance dans le système éducatif. S'il est de bon ton

2/2

que le gouvernement investisse, a-t-il déclaré en substance, il est tout aussi logique que l'Etat veille au bon usage de ses deniers. Il a également affirmé que le temps de l'insouciance et du laxisme est mort et bien enterré. S'adressant à la presse, le ministre l'a priée de l'aider à réhabiliter l'école qui, a-t-il précisé, n'est pas seulement le temple du premier savoir, mais encore c'est le lieu où l'on forme le citoyen. A un moment où la citoyenneté pose problème dans la plupart des pays, cet objectif à lui seul mérite qu'on s'y attache, a-t-il conclu.■

Date 22/02/2012
N : 11317

ALBAYANE

PAGE: 2

Agadir : les grèves se pointent encore

L'enseignement au creux de la vague

Que veulent-ils bien encore les syndicats de l'enseignement à semer l'arrêt de travail dans les établissements scolaires ?Quatre et, plus tard, cinq instances syndicales ont débrayé les deux derniers jours dans la région Souss massa Drâa.

Un peu plus d'une centaine de manifestants a observé un sit-in, lundi dans la matinée, devant le siège de l'académie régionale de l'éducation et de la formation et, peu après, une marche collective à la wilaya d'Agadir où se tenait la rencontre du ministre du tourisme avec les professionnels du secteur. Selon les taux de participation à cet appel de la grève, environ 46%, lundi et un peu plus le lendemain mardi, car le syndicat des islamistes s'y joignait. D'après les slogans répétés et les banderoles brandis, les manifestants en veulent beaucoup au directeur de l'académie à qui ils exhortent vivement son départ. Ils estiment que la gestion des ressources humaines et des affaires financières, la gouvernance et le traitement des mouvements des enseignants font défaut dans un système caractérisé par une approche unilatérale. Cependant, la réaction du patron académique ne se fait pas attendre. Dans un communiqué exhaustif, il fait état, chiffres et preuves à l'appui, des multiples actions concrétisées, jusqu'à présent, dans les différents axes d'intervention. Il ne fait donc pas de doute que ces éclaircissements destinés à l'opinion publique régionale et nationale ne souffrent d'aucune contestation, sauf les renégats qui se remettent à attiser les tensions gratuites. En effet, l'approche lucide et transparente avec laquelle sont traités les dossiers en question infirme les amalgames et les affabulations.

Dans une course effrénée des syndicats pour un leadership mesquin, l'instance des islamistes appelle à un second débrayage, le 6 et 7 mars prochain, avec un sit-in devant l'académie régionale. Une riposte que d'aucuns jugent de bizarroïde si l'on sait que la plupart des gestionnaires de cette instance académique sont composés des adhérents au parti de ce syndicat islamiste. La grève est donc enveloppée de connotation « politique », loin d'émaner de paramètres purement revendicatifs. L'action syndicale tombe encore en panne. Et il est déplorable de constater que les calculs réducteurs l'emportent sur la raison et le bon sens. Et les enfants dans tout cela ? Les apprenants n'ont pas leur propre « syndicat » malheureusement, pour contrecarrer toutes ces dérives. Ces élèves qui, pour la plupart crédules et victimes de bras de fer syndical vil, «savourent» ces moments de repos, « gracieusement » offerts par des écervelés. Que cesse alors cette imposture politicienne ! Dans un autre registre, on ne peut saluer le retour à la « normale » des directeurs et directrices de l'enseignement primaire, après plus de cinq mois de boycott du courrier et des activités diverses. En effet, après la réunion fructueuse tenue dernièrement au siège du ministère entre le bureau national de l'association de l'administration pédagogique et le ministre de l'éducation nationale, les requêtes arborées, il y a longtemps, sont, pour la majorité, exaucées, pour la grande satisfaction des directeurs qui, enfin, verront leur statut spécifique créé et mis en application, ainsi que d'autres mesures visant la reconnaissance du rôle de cette catégorie incontournable.

Saoudi El Amalki

Date 22/02/2012
N 14663
LE MATIN
PAGE : 9

Fondation Zakoura pour l'éducation non formelle

Une caravane médicale fait escale à Youssoufia

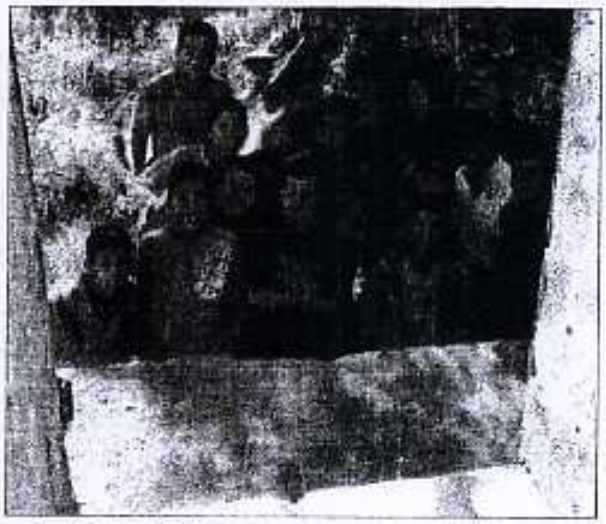

La fondation intègre les parents dans le processus de scolarisation de l'enfant.

Dans le cadre de son programme sur l'éducation non formelle, la Fondation ZaKoura organise, ce dimanche 26 février, une caravane médicale au profit de 300 enfants de la province de Youssuoufia.

Selon un communiqué, la Fondation Zakoura Education organise, dimanche 26 février, une caravane médicale au profit de 300 enfants bénéficiaires du programme d'éducation non formelle dans sept douars de la province de Youssoufia. Une quinzaine de médecins ophtalmologues, chirurgiens dentistes et généralistes effectueront des consultations et prodigueront des soins gratuitement au sein du dispensaire « Mssabih Talâa – Mhirika » relevant de la commune rurale de Sidi Chikar.

Par cette initiative, ces médecins bénévoles traiteront sur place les cas de maladies courantes alors que les cas de maladies plus graves nécessitant un suivi médical seront prises en charge par la Fondation Zakoura Education. Un carnet de santé sera remis à chacun des 300 bénéficiaires pour permettre un meilleur suivi médical à l'avenir. Cette caravane, qui se déroulera le 26 février de 8 h 30 à 17 h 30, a été mise en place dans le cadre du Programme santé de la Fondation Zakoura Education. La Fondation Zakoura Education, selon le communiqué, ne manquera pas de renouveler ce type d'opération afin d'en faire bénéficier le maximum de ses bénéficiaires. La fondation qui œuvre dans l'éducation, l'environnement et la culture intègre ce projet dans son programme d'éducation non formelle qui vise à enseigner aux enfants et adolescents de 8 à 16 ans, déscolarisés ou non scolarisés, la totalité du programme de l'école primaire durant trois années. Ce cycle leur permet de passer l'examen et d'intégrer le collège. Dans le but d'offrir à ces enfants la possibilité d'acquérir en trois ans l'ensemble des compétences de l'école primaire, de sensibiliser à la notion de civisme et de pouvoir suivre une formation professionnelle, la fondation intègre les parents dans le processus de scolarisation de l'enfant. ■

J.B.

LA FONDATION EN QUELQUES MOTS...

La Fondation Zakoura Education, reconnue d'utilité publique, a pour mission le développement humain par l'éducation des enfants, l'alphabétisation des adultes et la formation professionnelle des jeunes.

Tous ses projets s'inscrivent dans une perspective citoyenne, tous les programmes mis en œuvre ayant pour objectif la sensibilisation de l'individu à ses droits, dans le but d'en faire un citoyen responsable et autonome. La Fondation Zakoura Education agit dans le respect de ses valeurs qui sont le pilier de son action au quotidien tel que la solidarité, le respect de la dignité humaine, l'égalité hommes-femmes, l'exigence de la qualité et l'éthique.

Date 22/02/2012
N 16662

L'OPINION

PAGE: 1

EDITORIAL

En attendant les réformes globales...

Maintenant que le gouvernement Benkirane a reçu l'investiture du Parlement, les nouveaux ministres planchent sur les dossiers et découvrent que la besogne n'est pas de tout repos.

Il ne s'agit pas d'un problème de « lourd héritage » laissé par l'ancien gouvernement comme certains le prétendent injustement, mais de problèmes complexes et structurels qui nécessitent non seulement des moyens, mais surtout de l'imagination et la recherche d'approches innovatrices pour trouver les solutions adéquates et efficientes.

Les attentes du peuple sont multiples et variées et vont de la réforme de tout un secteur dans sa globalité à la solution de problèmes locaux qui, parfois, ne relèvent pas de la compétence de l'Administration centrale, mais des Assemblées communales et des autorités locales.

Cette phase disons de « transition », c'est-à-dire du temps nécessaire pour se familiariser avec les impératifs de la gestion quotidienne des affaires publiques, ne doit pas durer longtemps.

Les citoyens attendent des solutions concrètes qui répondent à leurs espérances et non des déclarations qui sont parfois évasives et se contentent de prendre les autres pour être responsables de la situation actuelle.

Un nouveau gouvernement est là pour examiner les dossiers et présenter les solutions qu'il juge de nature à les régler. Certes, l'apport des nouveaux ministres est parfois parfaitement perceptible dans certains départements où l'on n'hésite pas à prendre des mesures pour supprimer toutes les décisions administratives auxquelles s'opposaient le personnel de ces ministères ainsi que les citoyens, mais les populations ont hâte de voir le gouvernement entreprendre une action de grande envergure pour concrétiser les promesses faites lors de la campagne électorale pour les législatives du 25 novembre 2011 et plus précisément celles contenues dans la déclaration de politique générale faite par le gouvernement et dans laquelle il s'est engagé à prendre les mesures urgentes pour répondre aux attentes du peuple.

Les citoyens veulent évaluer les compétences de chaque ministre et sa capacité à traiter les dossiers et surtout à résoudre les problèmes dont souffrent les différentes couches populaires.

Le gouvernement doit présenter sans tarder le projet de la nouvelle Loi de Finances dans le cadre d'une session extraordinaire du Parlement.

La non-adoption du budget avant la fin de l'exercice 2011 a eu des impacts négatifs sur le fonctionnement de l'Exécutif, sur la marche des affaires publiques et sur les investissements tant publics que privés.

La mise en œuvre des engagements du gouvernement, notamment dans le cadre du dialogue social, nécessite de nouvelles ressources budgétaires, notamment fiscales, et la réforme de la Caisse de Compensation pour qu'elle profite aux personnes démunies et non aux riches

Nous sommes persuadés que la nouvelle équipe gouvernementale parviendra à surmonter toutes les difficultés qui entravent l'adoption des réformes profondes et urgentes que nécessite la situation dans notre pays et pour entamer une lutte généralisée contre la perversion sous toutes ses formes et dans tous les secteurs et contre les dysfonctionnements structurels de l'économie nationale.

MOHAMED IDRISSI KAÏTOUNI

Date 22/02/2012
N : 3725

L'ECONOMISTE

PAGE: 1

ÉDITORIAL

Médicaments

LORSQU'UN ministre rappelle au Parlement son pouvoir de baisse de prix sur 400 médicaments, les poils de tout économiste qui se respecte devraient se hérisser. De deux choses l'une, ou ces produits sont vendus à des marges anormalement élevées, ou ce secteur est soumis à des règles qui auraient échappé à la logique de marché. A moins que l'explication réside dans les avatars originels de la politique du médicament. Et ils sont de deux ordres.

Un: l'existence d'un double marché du médicament – public pour les hôpitaux, privé à travers les officines – a l'avantage de créer de l'émulation, mais l'inconvénient d'être un terreau fertile au risque de dumping. Comme l'a si bien révélé l'affaire de l'insuline.

Deux: une réglementation du médicament complexe qui donne l'impression d'être souvent bureaucratique.

Tout se joue au niveau des autorisations de mise sur le marché et dans ce processus, la direction de la pharmacie et du médicament y occupe une place spéciale. Peu de Marocains savent sans doute que ce service, qui a établi depuis des années son QG à Madinat Al Irfane à Rabat, est l'une des administrations les plus influentes du pays. Elle a un pouvoir réel à la fois sur leur état de santé et sur plusieurs milliards de dirhams de chiffre d'affaires de l'industrie pharmaceutique. Le sésame pour commercialiser le plus «mignon» des comprimés effervescents de vitamine C, c'est eux. Le visa pour une prothèse mammaire (oui, oui, le dossier PIP est en principe passé par là !), c'est eux aussi. Les bizarreries qui font que parfois un générique est plus cher qu'un princeps (molécule d'origine), c'est encore eux.

Ces enjeux rendent urgentes les garanties d'indépendance et de transparence.

Il y a quelques années, l'idée avait fait son chemin d'ériger ce service en Agence du médicament, totalement indépendante de la tutelle politique. Un peu sur le modèle d'une «bank al maghrib» du médicament. Oh, la bonne idée! Entre-temps le projet s'est perdu dans les méandres des agendas gouvernementaux. Qui va l'exhumer?

Mohamed BENABID

12

Date 22/02/2012
N : 1022

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Rigueur

Le Parlement a fermé ses portes, sans vote de la loi de Finances. Entre la mouture laissée par l'ancien gouvernement et les changements intervenus entretemps, la nécessité de revoir de fond en comble les hypothèses et les axes pour l'année en cours s'est imposée.

Du coup, l'équipe d'Abdelilah Benkirane doit continuer son exercice d'équilibriste, en essayant de minimiser le poids des contraintes.

Bien que personne ne souhaite en parler, les questions d'un programme de rigueur et, entre autres, de la remise à plat du fonctionnement de la Caisse de compensation, ne pourront pas être évitées à l'infini.

Il faudra du courage pour dire aux Marocains la difficulté dans laquelle se trouve le pays, et pour mesurer - ensemble - les efforts à faire.

Le gouvernement actuel, qui est en train de réussir le délicat pari de simplifier le protocole et l'introduction d'une dose raisonnable de transparence dans l'exercice du pouvoir au quotidien, devrait utiliser la sympathie et la confiance dont il dispose auprès de citoyens pour établir, à travers une communication efficace, le canal pour hiérarchiser les priorités... en fonction des contraintes.

Comme le dit le dicton populaire, il vaut mieux se couper la main que le bras, en cas de blessure grave.

Bien que la situation ne soit pas catastrophique, il est urgent de prendre à bras le corps les sujets évoqués plus haut, pour éviter d'avoir à prendre des décisions avec la brutalité qu'impose l'urgence.

La rigueur, à laquelle nous ne couperons pas, passe bien entendu par la réduction du train de vie du gouvernement, mais cela ne sera en rien suffisant. Cette mesure symbolique a simplement pour but de faire passer le message que les mesures prises concernent tout le monde. En plus des économies d'échelle et des réaffectations de budget, il faudra certainement penser à une meilleure allocation et une optimisation des ressources, en repensant notre manière de consommer. A ce titre, la poursuite d'une politique industrielle sérieuse, offensive, offrirait à elle seule une bonne partie des subsides dont nous avons besoin. Mais les résultats ne se faisant ressentir qu'à moyen et long termes, il faudra trouver des solutions tactiques rapides pour maintenir le bon cap.

Saâd A. Tazi

Date 22/02/2012
N : 574

LES ECHOS

PAGE:2

Édito

Samir Chaouki

De la croissance en l'air !

L'UMA est plus que jamais à l'ordre du jour, et c'est l'une des vertus du printemps arabe. Il est clair que les cinq pays du Maghreb ont pris conscience que l'année 2011 a constitué un tournant dans la vie des peuples maghrébins et a décrété une remise en cause de leurs gouvernants. Exit le «policier» Benali et le dictateur Kadhafi. Mohammed VI, Bouteflika et Abdelaziz savent plus que jamais qu'une union maghrébine n'est plus un luxe, mais une revendication populaire. Aidés par la ferveur du président tunisien, Marzouki, le «top five» devrait se réunir au courant de cette année avec à la clef des annonces fracassantes. Dans un espace de 100 millions d'habitants, avec des richesses aussi diversifiées que valorisantes, l'UMA pourrait s'ériger en un interlocuteur incontournable face aux principaux partenaires étrangers. La complémentarité des richesses naturelles et des potentiels de chacun des cinq pays est une chance indéniable pour développer les échanges commerciaux et les hisser à des niveaux élevés. À cet égard, une zone de libre-échange est plus que justifiée. En effet, il est inconcevable que le Maroc, par exemple, signe de tels accords avec la Jordanie, l'Égypte et les Émirats, alors que ses échanges avec l'Algérie et la Tunisie sont marginaux quand ils sont quasi-nuls avec la Mauritanie et la Lybie ! En effet, ce ne sont pas moins de 2% du PIB de perdus à cause de cette «politique» de non-Maghreb. C'est une situation qui embarasse les puissances mondiales, notamment la France et les États Unis, qui voient dans cette dispersion des facteurs d'instabilité. L'émigration clandestine, le trafic de drogue, la montée des risques terroristes... sont autant de périls qui guettent le Nord par un Sud en proie aux frictions politiques. La solution est aujourd'hui entre nos mains. À nous de saisir le moindre brin d'espoir, pour redresser ces dysfonctionnements qui n'ont que trop duré. Vivement un sommet qui mettrait à plat tout cette «ratatouille».

Edito

Par Saâd Benmansour

Paris est un bel exemple à méditer pour nos professionnels du tourisme. En pleine crise mondiale, avec toutes ses manifestations telles que le recul du pouvoir d'achat dans les plus grandes économies du globe, la capitale française a trouvé le moyen de réaliser un bel exploit : en 2011, en effet, et selon les chiffres de l'Office de tourisme parisien, la ville lumière a enregistré un chiffre record en termes de séjours touristiques, soit 36,9 millions de nuitées. Quand on voit de près les chiffres, on découvre que la plupart des marchés émetteurs classiques, notamment la Grande-Bretagne, l'Espagne et l'Allemagne, ont reculé. En revanche, Paris a sauvé sa saison, et même mieux, grâce à de nouveaux marchés qui montent en puissance. C'est le cas de la Chine, d'autres pays asiatiques et du continent américain en dehors des USA. Ce sont là d'énormes réservoirs de touristes pour les années à venir mais sur lesquels, malheureusement, la destination Maroc est encore quasi absente. Jusqu'à quand ?

15